التأويل النحوي بحذف الأسماء في كتاب "معاني القرآن" للفراء دراسة تحليلية تطبيقية

إعداد الدكتورة /

رشا عبدالله عبدالناصف

مدرس اللغويات في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة
جامعة الأزهر

التأويل النحوي بحذف الأسماء في كتاب "معاني القرآن" للفراء
دراسة تحليلية تطبيقية

رشا عبدالله عبدالناصف

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر

البريد الإلكتروني: rashaabdallah364.el@azhar.edu.eg

الملخص :

تناول البحث التأويل النحوي بحذف الأسماء في كتاب "معاني القرآن" للفراء؛ وذلك في محاولة لتفسير ظاهرة التأويل النحوي بصفة عامة، وتفسير ظاهرة التأويل بحذف الأسماء بصفة خاصة، فاخترت دراستها عند الفراء . رحمه الله . باعتباره من رواد المدرسة الكوفية من خلال كتابه الشهير المسمى "بمعاني القرآن"، وكمنت إشكالية البحث في أن ماهية التأويل النحوي قد حظيت بمناقشات قديمًا وحديثًا، لكنها نالت خلافات في تفسيرها كما نالت خلافات بين قبول ورفض لها ؛ فأردت إماطة اللثام عن هذا النوع من الجهد العلمي، بدراسته دراسة شاملة تتناول جميع جوانبه؛ لكي نقف بوضوح على هذه الظاهرة بشتى جوانبها وحدودها، كماأردت دراسة ظاهرة التأويل بالحذف عند الفراء في كتابه معاني القرآن، خصوصًا أن هذا الكتاب يمثل جُلَ نحو الفراء، وقد ضم بين دفتيه آراء كثيرة في التأويل بالحذف وغيره، تفرد في بعضها عن سابقيه، ونالت إعجاب لاحقيه وشغلتهم بالرد عليها والانتصار لها؛ لذا جاء هذا البحث متخذًا من هذا الكتاب مجالا لدراسة هذا الجانب من التأويل، وقد قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، تناولت في المقدمة أسباب اختيار الموضوع، وإشكاليته، والدراسات السابقة، ومنهجه وتقسيمه، وتناولت في المبحث الأول ماهية التأويل النحوي، والمبحث الثاني تطبيقات التأويل النحوي بحذف الأسماء عند الفراء من خلال كتابه معاني القرآن،

متبعة في ذلك كله المناهج: الاستقرائي والوصفي والتحليلي، ثم أتبعتهم بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ومنها:

١. التوصل لتعريف محدد للتأويل في علم النحو بأنه: حمل الكلام على غير ظاهره، إذا كان حمله على ظاهره يفسد المعنى، أو يخالف أصلًا من أصول اللغة والنحو.

٢. وأن هذا المصطلح قد تسرب من المفسرين إلى أفواه النحاة، وقصدوا به التقدير والتخريج.

٣. ولقد جاء ذلك كوسيلة نافعة؛ لتوجيه الإعراب وتجلية الغموض في بعض التراكيب التي تخالف قوانينهم وقواعدهم الصارمة.

٤. وإثبات أن ما قيل عن الكوفيين في اضطراب قياسهم، وفساد سماعهم، يعد أمرًا لا دليل عليه فقد ثبت ذلك بتتبع التأويل بحذف الأسماء عند الفراء،أنه كان يورد على الكثير من مسائله الشواهد القرآنية والشعرية الموثوقة، فهو لم يكن يطلق الحكم بالحذف على عواهنه، بل استند إلى علل حقيقية عقلية ونقلية، فكان يرجح معتمدًا على أدلة موثوقة من السماع والقياس ...إلى غيرها من النتائج التي ذكرتها في البحث .

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي، التأويل بحذف الأسماء، الفراء، معاني القرآن، المرفوعات، المنصوبات، المجرورات .

The grammatical interpretation by omitting names in the book "Meanings of the Qur'an" by Al-Farra' Analytical and Applied Study

Rasha Abdullah Abd Al-Nasif
Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Mansoura, Al-Azhar University
Email: rashaabdallah364.el@azhar.edu.eg

Abstract:
The research dealt with grammatical interpretation by deleting nouns in the book “Ma’ani al-Quran” by al-Farra’; in an attempt to explain the phenomenon of grammatical interpretation in general, and to explain the phenomenon of interpretation by deleting nouns in particular. I dealt with it in the book “Ma’ani al-Quran” by Abu Zakariya Yahya al-Farra’ - may God have mercy on him - as he was one of the pioneers of the Kufi school through his famous book called “Ma’ani al-Quran”. The problem of the research was that the nature of grammatical interpretation has not received adequate discussion, neither in the past nor in the present. I wanted to unveil this type of scientific effort by studying it comprehensively, covering all its aspects, in order to clearly understand this phenomenon in all its aspects and limits. I also wanted to study the phenomenon of interpretation by deletion by al-Farra’ in his book “Ma’ani al-Quran”, especially since this book represents the bulk of al-Farra’s grammar, and it included between its covers many opinions on interpretation by deletion and other things, some of which he distinguished himself in from his predecessors, and which won the admiration of his successors and occupied them with responding to them and defending them. Therefore, this research came, taking this book as a field for studying this aspect of interpretation. I divided this research into: an introduction, two chapters, and aconclusion. In the introduction, I discussed the reasons for choosing the topic, its problem, previous studies, its method, and its division. In the

first research, I discussed the nature of grammatical interpretation, and in the second chapter, the applications of grammatical interpretation by deleting names according to Al-Farra' through his book, The Meanings of the Qur'an, following in all of this the following methods: inductive, descriptive, and analytical. Then I followed them with a conclusion in which I mentioned the most important results that I reached through the research, including: arriving at a specific definition of interpretation in grammar as: taking the speech in a way other than its apparent meaning, if taking it in its apparent meaning spoils the meaning, or contradicts a principle of the principles of language and grammar, and that this term has leaked from the interpreters to the mouths of grammarians, and they intended by it estimation and graduation, and this came as a useful means; To guide the grammar and clarify the ambiguity in some structures that violate their strict laws and rules, and to prove that what was said about the Kufians in the disorder of their analogy and the corruption of their hearing is a matter for which there is no evidence. This has been proven by following the interpretation by deleting the names of Al-Farraa, that he used to cite reliable Quranic and poetic evidence for many of his issues. He did not issue a ruling by deletion on his own, but rather relied on real rational and transmitted reasons. He used to weigh, relying on reliable evidence from hearing and analogy... and other results that I mentioned in the research.

Keywords: grammatical interpretation, interpretation by deleting the names, Al-Farraa, meanings of the Quran, nominatives, accusatives, genitives.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، قائد الغر المحجلين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإن التأويل النحوي يعد من الأركان الأساسية التي أسهمت في بناء الهرم النحوي بمختلف جوانبه، سواء أكانت في استخلاص القواعد والحفاظ عليها بتخريج ما خالفها، أم في تعليل الأحكام النحوية، أم في تقعيد الدرس النحوي بتعدد الأوجه في تحليل العبارة التي تخرج عن القاعدة، ولا تخفى أهميته أيضًا عند مفسري القرآن الكريم الذين حملوا الكلام على غير ظاهره، فقد كان معينًا كريمًا كلما دعت الحاجة إليه، كذلك معينًا لا يستهان به؛ لتسويغ الذوق الفني في شرح النصوص الأدبية ونقدها.

ولقد حظي القرآن الكريم بعناية علماء العربية؛ باعتباره مصدرًا أصيلًا في دراسة اللغة العربية، وانبرى لدراسته أئمة ثقات، أسهروا العيون وتجافت جنوبهم عن المضاجع قائمين على تلاوته، دارسين لأحكامه، متتبعين لدقائقه وأسراره، وسعوا جاهدين في تسجيل معارفهم حول نحوه وصرفه ولغته؛ فقامت علوم عديدة على خدمته فقهًا وتفسيرًا ولغة.

وبما أن النحو العربي يعد علمًا من علوم العربية الوثيقة الصلة بالنص القرآني؛ لكونه الأساس الذي تقاس عليه التحولات اللغوية الإعجازية لتراكيب القرآن الكريم وأساليبه؛ لذا كان الأساس الذي انطلق منه علماء العربية الأوائل، لا سيما النحويون والمفسرون الذين كان النحو ومباحث اللغة الأخرى منطلقهم؛ فصنفوا ما يسمى بكتب معاني القرآن الكريم وإعرابه ؛ في محاولة لتفسير القرآن لغويًا، كما هو الحال لدى الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم من القدامى والمحدثين من أمثال الدكتور. محمد عبدالخالق عضيمة، وغيره ممن ارتكز اتجاههم في

التفسير وبيان معاني القرآن الكريم على علوم اللغة، آخذين بعين الاعتبار أن النص القرآني معجز في استعماله الخاص باللغة .

ويعد أبو زكريا يحيى الفراء ـ رحمه الله ـ من أبرز علماء اللغة والنحو في زمانه والأزمنة التي تليه، كما أن كتابه (معاني القرآن) يعد أيضًا من أبرز الكتب التي وصلت إلينا من كتب معاني القرآن بل إن شئت قل: إنه من أهمها؛ حيث تكمن أهميته في أنه يمثل صورة صادقة عن المذهب الكوفي في النحو، إضافة إلى ما ذخر به من قضايا نحوية هامة ، بل وصرفية، وقرائية، وتفسيرية ، وبما حواه من تأويلات وتوجيهات للآيات والقراءات والمسائل النحوية الخلافية التي امتلأ بها هذا السفر الجليل .

إشكالية البحث: وتكمن إشكالية البحث في نقطتين هامتين :

أولًا: أن ماهية التأويل النحوي قد حظيت بمناقشات كثيرة، قديمًا وحديثًا؛ لكنها لم تكن وافية في بيان ماهيته على وجه التحديد، كما أنه قد دارت خلافات بين علماء اللغة بين قبول ورفض لهذه الظاهرة؛ فأردت إماطة اللثام عن هذا النوع من الجهد العلمي، بدراسته دراسة شاملة تتناول جميع جوانبه؛ لكي نقف بوضوح على هذه الظاهرة بشتى جوانبها وحدودها، وعلاقتها بغيرها، والمظاهر التي تتجلى فيها في الدرس النحوي .

ثانيًا: دراسة ظاهرة التأويل بالحذف عند الفراء في كتابه "معاني القرآن"؛ خصوصًا أن هذا الكتاب يمثل جُلَ نحو الفراء، وقد ضم بين دفتيه آراء كثيرة في تأويل الحذف وغيره، تفرد في بعضها عن سابقيه، ونالت إعجاب لاحقيه وشغلتهم بالرد عليها والانتصار لها، لذا جاء هذا البحث ليتخذ من هذا الكتاب مجالا لدراسة هذا الجانب من التأويل .

ولأن ظاهرة الحذف في القرآن الكريم كثيرة وشائعة في غالب سوره، ولها العديد من الأوجه والفروع؛ مما يجعل إحصاءها كلها على وجه دقيق يحتاج إلى مجلدات ومجلدات لا يتسع لها مثل هذا البحث؛ بدليل ما ذكره ابن جني حينما تحدث عن

حذف المضاف، فذكر أن في القرآن الكريم زهاء ألف موضع([1])؛ فقد اكتفيت ببعض أمثلة الحذف، واخترت التأويل بالحذف في الأسماء لأدلل على هذا النوع من التأصيل العلمي، تاركة المجال لغيري من الباحثين لإكمال ما بدأته في الأفعال والحروف، ودراسة أنواع التأويل الأخرى من زيادة وتضمين وتقديم وتأخير وحمل على المعنى وغيرها.

الدراسات السابقة : قد اطلعت أثناء السير في بحثي هذا على بعض الدراسات السابقة التي تحدثت عن التأويل وعن الفراء، ومنها :

١. التأويل النحوي في القرآن الكريم للدكتور/ عبدالفتاح الحموز .

٢. ظاهرة التأويل في إعراب القرآن للدكتور/ عبدالقادر هنادي .

٣. التأويل وتجلياته وتمثلاته ودوره في النحو العربي . رسالة ماجستير . إعداد/ إيمان عمر محمد جاد الله ، إشراف الدكتور مبارك حسين نجم الدين .

٤. آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح الألفية في القرن الثامن الهجري دراسة تحليلية وصفية إعداد/ كمال أبو عون ، إشراف أ.م.د / أحمد العمروسي .

٥. التأويل النحوي بين الفراء والزجاج من خلال كتابيهما معاني القرآن ، إعداد/ عثمان جميل قاسم الكنج، إشراف/ الدكتور فوزي الشايب.

أسباب اختيار الموضوع : تتجلى أسباب اختياري للموضوع في النقاط الأتية:

١. الكشف عن ظاهرة التأويل بالحذف حيث تعد هذه الظاهرة من دقائق اللغة العربية، وسر عجيب من أسرارها، وبديع أسلوبها، فجمالها ورونقها يتجلى في الكلام إذا وقع فيه حذف ، فإذا كان ميدانه في القرآن الكريم فهو في أتم صورة وأحسن موقع ، فالله تعالى أنزل أحسن الحديث كتابًا؛ لذا دعتني الرغبة في معرفة

([1]) ينظر الخصائص لابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤ ، باب القول على إجمال أهل العربية متى يكون ١٩٣/١

أسرار هذه الظاهرة واكتشافها لمعالجة هذا الموضوع وتوضيح بعض جوانبه الغامضة ومزاياه المختلفة.

٢. مازال النحو الكوفي في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة والتحقيق فغالب أبحاث النحاة تنصب على المذهب البصري، أما النحو الكوفي فتكاد صورته تتوارى في التراث النحوي على غناه وثرائه، والمؤلفات فيه قليلة، قديمًا وحديثًا، وهي على وجازتها وعدم إحاطتها بالكثير من جوانبه، كانت دافعًا لرغبتي في تزويد المكتبة النحوية بدراسة لهذا المذهب الجليل .

٣. يعد الفراء أحد أعلام اللغة والنحو بصفة عامة، وأحد أعلام النحو الكوفي بصفة خاصة، بل إن له القدح المعلى في تأسيس مذهبهم ، فلولاه . كما ذكر ثعلب . لما كانت العربية، ولولاه لسقطت العربية...." (١)وفي تاريخ بغداد يقول: " كان يقال: النحو الفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو" (٢) وما تتضمنه كتب الخلاف النحوي عن المذهب الكوفي، والإشارات المتناثرة في كتب النحاة على كثرتها لا تكفي في ذلك؛ إذ تعرض مسألة من هنا ورأيًا من هناك، دون أن تقيم لنحو الكوفيين بناءً فكريًا متكاملًا، فمازال النحو الكوفي عامة وآراء الفراء بصفة خاصة في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة .

٤. اخترت دراسة ظاهرة التأويل النحوي بحذف الأسماء في كتاب معاني القرآن للفراء؛ لما لهذا الكتاب العظيم من أهمية أكبر لعلماء اللغة والنحو والتفسير؛ لما استوعبه للأعم والأغلب من آراء الفراء اللغوية، والتي بدورها تمثل وتكشف آراء

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصرالطبعة: الأولى ،مقدمة التحقيق ٩/١

(٢) ينظر: تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تح: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ٢٢٤/١٦

أصحابه من نحاة الكوفة حيث تلقف النحويون هذا الكتاب وعكفوا عليه بالفحص والدرس؛ لتحديد آراء نحاة المذهب الكوفي ومقابلتها بآراء نحاة المذهب البصري، وقد اتخذ القرآن الكريم محورًا للدرس والنظر، وغلب على هذا الكتاب الطابع النحوي في التأويل والتفسير لآيات القرآن .

منهج البحث: اعتمدت فى هذا البحث على ثلاثة مناهج وهي : الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، حيث قمت باستقراء الكثير من الكتب التي تحدثت عن التأويل؛ لا سيما الكتب والرسائل التي عنيت بدراسة التأويل في النحو العربي والقرآن الكريم وخصوصًا ظاهرة الحذف، وكذا استقراء كتاب معاني القرآن لتتبع ظاهرة التأويل بالحذف بصفة عامة والتأويل بحذف الأسماء بصفة خاصة، ثم قمت بوصف تأويل الفراء بحذف الأسماء في بعض الآيات الواردة في معانيه ، فقمت بتحليل آرائه في الأيات التي ورد فيها حذف للأسماء على اختلاف إعرابها رفعًا ونصبًا وجرًا، ومقابلتها مع بعض آراء لغيره من النحاة مرجحة ما أراه راجحًا من آرائه أو من آراء غيره من النحاة .

تقسيم البحث: اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى : مقدمة ومبحثين وخاتمة .

أما **المقدمة** فقد ذكرت فيها: أسباب اختيار الموضوع، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرت عليه، وتقسيمه .

وفي المبحث الأول: تناولت ماهية التأويل النحوي وقد قسمته إلى مطلبين:

في المطلب الأول: تناولت التعريف اللغوي والاصطلاحي للتأويل ومصطلحاته وما يدخله .

وفي المطلب الثاني: تناولت أراء علماء النحاة المحدثين في التأويل النحوي وأسبابه ووسائله .

أما المبحث الثاني فتناولت فيه : تطبيقات التأويل بحذف الأسماء عند الفراء في كتابه "معاني القرآن"، وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب:

في المطلب الأول: تناولت تأويل الحذف في المرفوعات.

وفي المطلب الثاني: تناولت تأويل الحذف في المنصوبات.

وفي المطلب الثالث : تناولت تأويل الحذف في المجرورات.

ثم ذيلت ذلك **بخاتمة** ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من خلال البحث وأتبعتها بقائمة للمراجع .

وأخيرًا

فهذا جهدي وعملي، وما جاد به قلمي، أضعه بين يدي الدارسين والباحثين، سائلة الله عز وجل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وآله وصحبه أجمعين .

الباحثة

المبحث الأول: ماهية التأويل النحوي

تمهيد وتقسيم :

قبل أن أدخل في صلب الموضوع ارتأيت المكوث عند دلالة التأويل في اللغة والاصطلاح بشيء من التفصيل والتدقيق منذ أن كان مفهومًا لغويًا دارجًا عند اللغويين العرب إلى أن أصبح مصطلحًا فنيًا مستعملًا لحقول معرفية متنوعة ؛ ذلك لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

فلفظ التأويل يعرف معناه وفحواه من خلال موقعه وطبيعة استعماله، فإذا تصفحنا كتاب الله العزيز نجد أن هذا اللفظ قد ورد في عدة مواضع بدلالات متنوعة فقد ورد بمعنى تعبير الرؤيا([1])، أو العاقبة والمآل([2])، أو تحقيق الرؤيا([3]) أو ألوان الطعام([4]) ،

([1]) ومنه قوله تعالى:سمح وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ٦سجى سجحيُوسُف : تمحسحج ، ينظر الأشباه والنظائر في القرآن الكريم لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله محمود شحاته، القاهرة، ١٩٧٥م١٣١صـ ، وتفسير ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٧٤هـ) قدم له الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط١٠، ١٩٩٧م، ٤٨٦/٢

([2])ومنه قوله تعالى:{هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ...} سورة الأعراف من الآية ٥٣، وينظر الأشباه والنظائر في القرآن ١٣١، وتفسير ابن كثير ٥٠٩/٢

([3]) ومنه قوله تعالى:وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾سورة يوسف من الآية ١٠٠، الأشباه والنظائر في القرآن ١١٨، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، بيروت لبنان، (ب.ت).صـ ٣٤٨/٢

([4]) ومنه قوله تعالى:{قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾أي: ألوان الطعام قبل أن يأتيكما سورة يوسف من آية٣٧

أو تفسير الشيء([1]) ،وغيرها من المعاني ، كما أن له معاني أخرى في سنة رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وفي كلام الصحابة- رضوان الله عليهم([2]) ، وله تفسيرات أخرى عند المفسرين([3])، والفقهاء، والأصوليين([4])، والتي يطول شرحها، لكنها لا تعنينا في بحثنا؛ لذا سأقتصر في تعريفها على المعنى الدارج عند علماء اللغة والنحو.

وبناءً عليه فإنني أقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي للتأويل ومصطلحاته وما يدخله

أولا: التأويل في اللغة

وردت كلمة (تأويل) في معاجم اللغة تحمل عدة معانٍ: منها الرجوع والتفسير والجمع والاصطلاح والسياسة ، وسأوضح كل معنى فيما يلي:

١. الرجوع والرَدّ : قال ابن منظور:" الأَوْلُ الرجوع من آلَ الشيءُ يَؤُولُ أَوْلًا ومآلًا : رجع ، وأَوَّلَ الشيء رجعه وأُلْتُ عن الشيء ارتددت ... "([5])

([1]) ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾بمعنى: تفسير ما يؤول إليه، سورة آل عمران من الآية ٧.

([2]) ينظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة : تأليف السيد احمد عبد الغفار، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (ب.ت). ٢٨، ٣٨،٣

([3]) ينظر: التفسير والمفسرون للدكتور محمد السيد حسين الذهبي مكتبة وهبة القاهرة .١٧/١

([4])ينظر : أصول الفقه تاريخه ورجاله: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م.صـ ١٣٠

([5])ينظر: لسان العرب : مادة (أول) لابن منظور جمال الدين بن عكرم، دار الفكر بيروت، لبنان (د_ط و ت)،١٣٠/١، وينظر القاموس المحيط للفيروزآبادي محمد بن يعقوب دار الجيل، بيروت (د_ت) مصورةعن مطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢م.

ويؤكد الزمخشري هذا المعنى فيقول: " ويقال : أَوَّلَ الحكم إلى أهله أي: رده إليهم، وفي الدعاء على المُضِلِ : (أَوَّلَ الله عليك ضالتك)، ومن المجاز فلان يؤول إلى كرم ، ومالك تؤول إلى كتفيك إذا انضم إليهما واجتمع ..."([1])

٢. التفسير والبيان :وقد جاء بهذا المعنى في "تهذيب اللغة" للأزهري حيث قال :" قال الليث : التأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه"([2]) وفي الصحاح:" التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء"([3])، وفي "لسان العرب" : "أوله فسره" ([4]).

٣. الجمع والإصلاح:قال ابن منظور : " يقال: أُلْتُ الشيء أَؤُولُه : إذا جمعته وأصلحته ، وقال بعض العرب: أَوَّلَ الله عليك أسرك إذا جمعه، وإذا دعوا عليه قالوا :"لا أَوَّلَ الله عليك بشملك"([5]) وجاء في الصحاح:"وآل ماله : أي أصلحه وساسه، والإيتال : الإصلاح والسياسة"([6])

٤. التدبر والتقدير: وقد ورد بهذا المعنى في "لسان العرب" حيث قال ابن منظور: " أَوَّلَ الكلام وتأوله: دبره وقدره "([7])، وذكره أيضًا صاحب القاموس بقوله: وأَوَّلَ الكلام تأويلا وتأوله: دبره وقدره ([8]).

([1]) أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، دار صادر بيروت ، ط١، لسنة ١٩٩٢، صـ٤٩٥، ٤٩٦.

([2]) تهذيب اللغة للأزهري تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي لسنة ١٩٦٧م، ٤٥٨/١٥

([3]) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: احمد عبدالغفار عطار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٧٩م، ١٦٢٣/٤

([4]) لسان العرب ١٣١/١

([5]) لسان العرب ١٣١/١

([6]) الصحاح ١٦٢٨/٤، مادة (أول)

([7]) لسان العرب١٣١/١

([8]) القاموس المحيط للفيروزآبادي ١٢٤٤/١، وينظر تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي مكتبة الحياة، بيروت لبنان (د_ت) ٢١٥/٧، (أول)

٥. **التحري والطلب والتوسم:** قال ابن منظور : يقال تأولت في فلان الأمر إذا تحريته وطلبته([١]) وقال الزمخشري :" وتأملته فتأولت فيه الخير أي توسمته وتحريته".([٢])

٦. **مشتق من الإيالة وهي السياسة** يقال : آل رعيته يؤولها إيالة حسنة، وهو حسن الإيالة وهو مؤتال لقومه مقتال عليهم أي سائس محتكم "([٣])

٧. **التغيير:** يقال آل اللبن أي خسر وآل الجسم إذا نحف وإذا في التغيير معنى الرجوع وبهذا يدخل في المعنى الأول([٤]).

٨. **نوع من النباتات :** ذكره الفيروزبادي في "القاموس المحيط" وهو بقلة طيبة الريح. ([٥])

٩. **موضع بلاد في هوزان :** وهو ما ذكره الفيروزآبادي في "القاموس المحيط". ([٦])

والذي يعنينا من الأقوال السابقة أن التأويل الذي يكون بمعنى البيان والتدبر والتفسير والتقدير فهو ألصق بالاستنباط العقلي منه بالمحفوظ النقلي؛ ولهذا قيل: لا يقتصر التأويل على ما يكون استنباطه من اللفظ مفتقرًا إلى مزيد من إعمال

---

(١) لسان العرب ١٣١/١

(٢) أساس البلاغة ٥٢/١

(٣) أساس البلاغة ، مادة(أول) ٢٥/١

(٤) تفسير ابن كثير، تح/ عبدالرازق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت م١ ، سنة ٢٠٠١، ط١، ٥١٨/١

(٥) القاموس المحيط للفيروزبادي ٣٤١/٣

(٦) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري الأندلسي ، تح/ مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥م، ٣٠٠/١

الفكرة وإنعام النظرة، أو يكون مما يستعصى دركه حتى مع ذلك وإنما يأتي صاحبه من طريق الفيض([1])

فالتأويل بالمعنى اللغوي إذن هو الكشف عن الأسباب الحقيقية للأفعال،وهو بمنزلة الكشف عن الأصول([2])

ثانيًا: التأويل في اصطلاح النحاة

يعد التأويل النحوي المجال الذي يتحرك فيه النحاة عند مواجهتهم مسائل قد خرجت عن جادة القواعد والأصول النحوية؛ لإرجاعها إليه بطريقة تكسب المسألة صورة الموافقة لتلك القواعد والأصول، وهذا يعني أن أصل التأويل هو الترجيح، وهو على ارتباط وثيق بمفهوم الردّ الذي يشترك مع الترجيح في الدلالة، وإنما يسوغ التأويل .كما ذكر السيوطي نقلا عن أبي حيان . :" إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتَأَوَّل، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل، ومن ثم فكان مردودًا تأويل أبي علي:" ليس الطيب إلا المسك" على أن فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم" ([3])، ويعني أبو حيان بالجادة أي أنها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نص

([1]) دراسات في مناهج المفسرين للدكتور إبراهيم عبدالرحمن محمد خليفة القاهرة ١٩١٩م ، ٢٢/١

([2]) فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني لمحمد بن أحمد جهلان،تقديم محمد بن موسى بابا عمي، دار صفحات للدراسات والنشر، سوريا دمشق ٢٠٠٨، صـ ٢٠٢

([3]) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي عبدالرحمن جلال الدين، تح/ محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية لبنان ط١، ١٩٩٨، صـ٩٢

بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي.([1])

وبتصفح كتب النحو واللغة في هذا الموضوع وجدت أن مفهوم التأويل تناوله علماء اللغة قديمًا وحديثًا لذا سأتناول ذلك بشيء من التفصيل:

(أ) مفهوم التأويل قديمًا :

يشيع لفظ التأويل في مؤلفات النحو المختلفة ، ويمكن أن نتحسس هذا اللفظ في بواكير نشأة النحو العربي ، ويظهر ذلك في قول **السيوطي:**" التأويل بأن يقول الكوفي: الدليل على ترك المنصرف في الأصل قول ذي الأصبع العدواني:

ومَمِنْ وَلَدوا عَامرُ ... ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ([2])

فيقول له البصري: إنما لم يصرف؛ لأنه ذهب به إلى القبيلة وأكمل على المعنى كثير في كلامهم"([3])

ولعل لفظ التأويل قد تسرب بهذا المعنى إلى النحويين وكتبهم من المفسرين وكتبهم([4]) وجعلوه يدور في فلك الأصل النحوي ومن ذلك قول الفرذدق لعبدالله بن أبي إسحاق حين سأله عن رفع (مجلف) في قوله :

([1]) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية ، لمحمد عبدالقادر هنادي ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ١٩٨٨م، صـ١٤

([2]) البيت من البحر الهزج ذكره الأنباري ينظر: لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ط الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٦،صـ٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش– إدارة الطباعة المنيرية ١/ ٦٨،ولسان العرب"عمر"/ ٣٧٩،والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى./ ١٦٥.

([3]) الاقتراح صـ٩٢، ٩٣

([4]) التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد بن سليمان بن ناصر، دار الجوزي الرياض، صـ٢١

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ ... من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ([1])

فأجاب:" بما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا"([2])

والتأويل كثيرٌ في ثنايا اللغة والتراث النحوي، ولذلك قال **سيبويه:**" وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"[3].

وإن كنا لا نقف على نص من مظان النحو المختلفة أو إعراب القرآن الكريم يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إليهم، ويعزز ذلك أن كثيرًا من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأن النحو لابد من زاد يغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة.([4])

ولا يبدوا للباحث من دراسته للكتب النحوية أن كلمة التأويل اكتسبت معنى جديدًا في مؤلفات النحو مغايرًا لمعناه في كتب التفسير؛ والسبب في ذلك أن كثيرًا من التأويلات النحوية تدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب، فضلا عن أن هذه التأويلات النحوية تدور في فلك الأصل النحوي لتعزيزه والمحافظة عليه ([5])

والتأويل إذا كان موافقًا لما يراه النحاة في الدرس النحوي يكون مقبولا ومستساغًا، أما إذا كان مخالفًا لرؤية النحاة وقواعدهم فإنه يكون مرفوضًا وفاسدًا، فهناك

([1]) البيت من البحر الطويل ينظر: ديوان الفرذدق،شرح أ.علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط٢ سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م ، صـ٣٨٦ وفي الديوان بمُجَرَّف بدل من مُجَلَّف

([2]) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، د/ أحمد سليمان ياقوت، جامعة الإسكندرية صـ١٢٢ بتصرف

([3]) الكتاب؛ لسيبويه (١ /٣٢).

([4]) ينظر الخصائص لابن جني تح/ محمد علي النجار دار الكتب القاهرة ١٩٥٢م، ١٦٣/١

([5]) السابق نفسه

مسائل كثيرة ذهب النحاة إلى تأويلها، وهي ليست تأويلات مقبولة ، بل إن فيها قبحًا وتعسفًا([1])

(ب)مفهوم التأويل حديثًا :

نجد أن بعض المعاصرين عنوا بمصطلح التأويل النحوي عناية واضحة، ويمكن الوقوف على تعريف عدد منهم بعد أن اعتمده النحويون وسيلة للتوفيق بين النصوص وقواعدهم التي وضعوها، من غير الوقوف على تحديد مفهومه من وجهة النظر النحوية ([2])

فهذا اللفظ .كما ذهب **الدكتور/عبدالفتاح الحموز**. يدور في مؤلفات النحو المختلفة في فلك حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي.([3])

وقال **الدكتور/ الخثران:** " التأويل في المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفًا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها"([4])

وإلى ذلك ذهب **الدكتور/ تمام حسان** : إذ رأى أن التأويل النحوي هو رد العبارة إلى أصلها النحوي الذي قعد له؛ وذلك لأن النحاة حرصوا على أن يفسروا كل ما سمع إلا ما ندر وشذ في ضوء القواعد التي لم تصدق دائمًا، ([5]) وأورد نص

([1]) فيض الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي تحقيق وشرح د/محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة ٦٧٣/١

([2]) أصول التفكير النحوي صـ٢٦٢

([3]) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١٧/١

([4]) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج صـ٩

([5]) الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٢م، صـ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦

المرادي الذي بين فيه أن التأويل هو الردُّ ، فقال:"وارتبط أيضًا في قول ابن أم قاسم المرادي في "الجنى الداني" :" تنبيه: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلا ظرفية، حقيقة أو مجازًا، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه"([1]) فالتأويل: هو رد النص إلى أساسه الأول.

وذهب **الدكتو/محمد عيد**: إلى أن التأويل النحوي هو: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر([2])، ومن بين المسوغات التي يلجأ إليها النحويون إلى التأويل فيقول :" وإن النحاة قد أولوا الكلام وحرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه".([3])

ولمثل ذلك ذهب **الدكتور/ علي أبو المكارم** فقال:" التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد".([4])

وعرفه **الدكتور/ فاضل السامرائي** بأنه: وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة. ([5])

وعرفه **الدكتور/ نصر حامد** أبو زيد بأنه: المصطلح الأمثل للتعبير عن عمليات ذهنية على درجة عالية من العمق في مواجهة النصوص والظواهر بدليل أن سيبويه يستخدم كلمة تأويل إزاء العبارات التي يحتاج تحليلها إلى بعض العمق.([6])

يفهم مما سبق أن التأويل إنما يُحتاج إليه عندما يكون النص أو الكلام فيه خروج عما تعارفت عليه العرب ، فإن وُجد ذلك الخروج أو التعارض لجأوا إلى التأويل .

---

[1] السابق نفسه صـ١٤٨ ، والجنى الداني صـ٢٦٨

[2] أصول النحو العربي لمحمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢م، صـ١٨٥

[3] السابق نفسه

[4] أصول التفكير النحوي ، دار الثقافة بيروت (د_ط)، ١٩٧٣م، صـ٢٦٢

[5] النحو العربي نقد وبناء للدكتور فاضل إبراهيم السامرائي دار صادر بيروت (د.ت) صـ ٢١

[6] إشكالية القراءة وآليات التأويل المركز الثقافي العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٩٦م

ونخلص من هذا إلى أن مفهوم التأويل عند النحاة . قديمًا وحديثًا . لم يختلف كثيرًا عما كان عليه عند المفسرين من حيث العام القائم على العدول عن الظاهر إلى ما ورائه من تقدير، فكان مفهومه عند النحاة يعني تجاوز ظاهر النص في الفهم إلى ما يحتاج إلى تدبر وتأمل وإخضاعه لسلطة القاعدة.

ثالثًا : المصطلحات الدالة على التأويل

ويعبر عنه أحيانًا بألفاظ أخرى تحمل المعنى نفسه منها: (التخريج)، و(الحمل) فهما لفظان وردا في كتاب سيبويه، ومنها (التوجيه) و(التقدير) ومنها (الوجه) ومنها (الاعتقاد) ومنها(الاحتمال) ومنها (الحجة) . وتشيع هذه اللفظة في الاحتجاج للقراءات . ومنها (التناول) ومنها (القانون) ومنها (الحيلة والتمحل) ومنها لفظة (التفسير) ، ولقد فرق النحويون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب فلابد من الصياغة النحوية، ([1])وتجدر الإشارة إلى أن التأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد النحوية([2])، لا سيما النصوص القرآنية ، إذ بلغ الأمر أن يحكموا على مواضع من الآيات بخروجها عن الأصول النحوية، فركنوا إلى التخريج والتأويل.

رابعًا : الأشياء التي يدخلها التأويل

١. اللغات المحلية التي كانت القبائل تتعامل بها في حياتها اليومية .

٢. الصيغ والتراكيب التي تخرج عن المألوف لسبب تعارفه أهل اللغة .

٣. الصيغ والتراكيب التي دفعت إليها مضايق الشعر وطبيعة تعبيراته، التي تقتضي أحيانًا مخالفة الشائع والمألوف من أساليب الأداء .

---

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/١٧-٢٠

(٢) أصول التفكير النحوي صـ٢٦٢

٤. الصيغ والتعبيرات التي وإن أخطأ فيها الشعراء، اعتقد النحاة أن العربي لا يخطيء وأن عليهم أن يجدوا لكلامه وجهًا يخرجونه عليه .([١])

المطلب الثاني: أراء علماء النحاة المحدثين في التأويل النحوي وأسبابه ووسائله

أولا: آراء النحاة المحدثين في التأويل

اختلفت آراء النحاة في ظاهرة التأويل ما بين مؤيد ومعارض لها على النحو التالي:

١. امتدح الأستاذ **على النجدي ناصف** التأويل ومظاهره؛ من حذف وتقدير وخلافه، ودافع عنها دفاعًا شديدًا، ويرى أن " حقيقة التأويل والتقدير، وهذا عملها في النص ومكانها منه، ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلةً لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظةً بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة"([٢]).

٢. ورأى الدكتور **تمام حسان** أن التأويل لم يكن إلا لأمرين لا ثالث لهما، وهما:

الأول: عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع.

والثاني: حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء الأصول والقواعد"([٣])

٣. ورأى الدكتور **محمد عيد** أن التأويل يقلب الحقائق ويباين التفكير العلمي السليم؛ لأن العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها، وبيان نواحيها، والوصول إلى القاعدة عن طريقها، بل انقلبت إلى نوع من التمرين؛ لتأويل ما أُشكل على القاعدة... ، وطابع الدراسة اللغوية في القرن العشرين خاصةً لم يعد يعنى بغير المادة اللغوية أساسًا

---

[١] مقال التأويل، المورد وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية بغداد، ج١٥، العدد الثاني ١٩٨٦م، صـ ٥٣، ٥٤ بتصرف.

[٢] من قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٧م، (ص٨٨).

[٣] الأصول؛ لتمام حسان (ص١٦٠).

للوصف، وأما التأويل فإنه يباين ذلك تمامًا؛ لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر"([1]).

٤. كما رفض الدكتور **عبدالستار الجواري** الجنوح إلى التأويل وكناه بالتقدير الذي هو أحد مسميات التأويل وقال:" قد يكون غرضهم في التقدير محض توجيه للقاعدة النحوية ومحض التزام بالصناعة الكلامية، إلا أنه على كل حال عبث بالنص، وخروج عن المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كله تضيع لفنية الأسلوب، لأنه يفتقر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل .([2])

ثانيًا : أسباب التأويل النحوي

قد حصر بعض المحدثين أسباب التأويل النحوي في ستة أسباب([3])، وهي:

١. نظرية الأصل النحوي: تعد نظرية الأصل والفرع من أهم النظريات التي حتمت التأويل على النحاة؛ إذ إن حذف بعض أجزاء الجملة مثلا . الذي يكون عاملًا كالفعل أوغيره . يؤدي إلى ظهور معمول دون عامل؛ فيؤول النحوي التركيب ويقدر العامل المحذوف، من خلال جملة من التحويلات، حتى يجعله على الصورة الموافقة لتلك القواعد، قال الرماني:" الأصل أول يبنى عليه ثانٍ، والفرع ثانٍ يبنى عليه أول" ([4]) والأولوية المقصودة هنا هي أولوية الوضع وأصالته، كما هو الحال بالنسبة إلى المجرد والمزيد، فالمجرد هو الأصل والمزيد فرع عنه.

([1]) أصول النحو العربي، لمحمد عيد (ص٢١٣).

([2]) نحو القرآن ، للدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد (١٩٧٤م) صـ٢٦

([3]) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم ٢١/١ _ ٣٥

([4]) ينظر: رسالة في الحدود للرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله ، تح/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، ط١، دت، صـ٧٣

ومن خصائص الأصول النحوية أنها تراعَى ويُحَافظ عليها؛ لذا نجد النحاة يؤولون كل كلام فصيح خارج عنها.

٢. نظريـة العامـل: وأما العامل فهو ما استند عليه أهل اللغة والنحو في التقعيد والتأويل، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب،([١]) فيكون اللفظ مرفوعًا أو مجرورًا أو منصوبًا أو ساكنًا([٢]) ، لكن بعض المعاصرين لم يرضوا بالقواعد التي وضعها السابقون قال تمام حسان:" ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره مُفسرًا للعلاقات النحوية وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي ، ووصل به بعضهم إلى مائة عامل" ([٣])

٣. الافتنـان فـي الأوجـه الإعرابيـة: يَكثُر التفنن في الأوجه الإعرابية فيما فيه علامات الإعراب غير الظاهرة، والمصادر المؤولة وغيرها، فالكثير من الألفاظ في التركيب الواحد يصح فيها أكثر من وجه للإعراب؛ فيؤول المعرب الكلام وفق المحل الإعرابي المقترح، ويمكن أن يلحق بها الجمل التي تؤول بمفرد.([٤])

---

[١] التعريفات صـ١٨٩ ، واللباب في قواعد اللغة صـ٣٦

[٢] العوامل المائة لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط١، ١٩٨٤م، صـ٧٣

[٣] اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور حسان عمر تمام عالم الكتب الرياض ط٥، ٢٠٠٦ ، صـ١٨٥

[٤] مثال ذلك تقول طلب زيدٌ كأس ماءٍ . بإضافة كأس إلى ماء. ويحتمل طلب الكأس الذي يصب فيه الماء بخلاف لو قيل كأسًا ماءً ، فإنه ينفي احتمال طلب الكأس ويبقي احتمال طلب الماء ، وقال الأشموني في هذا، النصب في نحو ذنوب ماءً ، وحبٌ عسلا أولى من الجر؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك ، ينظر : شرح الأشموني ١٩٧/١

٤. الحمل على المعنى: فيراعى المعنى دون اللفظ إن كان حمل الكلام على ظاهره يفسده، فيتأول الكلام تجنبًا للتناقض، ومحافظة على سلامة المعنى([1]).

٥. المذاهب الدينية: وهنا يخرج التأويل النحوي عن غرضه الرئيس إلى أغراض أخرى وهي الدفاع عن المذاهب والآراء والأفكار، كتأويل بعض الفرق والمذاهب آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى تتفق مع معتقداتهم.([2])

٦. الاحتجاج بالقراءات القرآنية: وهي التي خالفت بعض أصول النحو وقواعده؛ فتؤول الآيات دفاعًا عن القراءة؛ لأن بعض النحاة مالوا إلى تلحين القارئ أو وصف قراءته بالشذوذ.

([1]) ومنه قوله تعالى: **سمح** هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ **سجى سجحالحَدِيد** : **تخمسجح** فقد جمع في هذه الآية بين استوى على العرش وبين وهو معكم والأخذ بالظاهرين تناقض، فدل على أنه لابد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي/ تح: د. محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه: د. محمود حامد عثمان ، دار الحديث القاهرة ط١، ١٩٩٤م، ٢٣٧/١٧

([2]) ومنها تفسير قوله تعالى : {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}الأيتين ٢٢، ٢٣ من سورة القيامة فنفوا رؤية الله يوم القيامة وأولوا الآية بالحذف والتقدير ، أي: إلى رحمة ربها أو إلى جنة ربها أو بتفسير ناضرة بمنتظرة ، ولا يخفى ما في هذا التأويل من تعسف وتحريف بمخالفة النص الصريح دون دليل أو قرينة تصرف اللفظ عن معناه الظاهر أو بتقدير محذوف في الجملة دون مسوغ ينظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة ط١، دت، ١٣٤/١، وشرح نهج البلاغة لابن أبي حديد عبدالحميد بن هبة الله ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، سوريا ط١، دـ ت، ٤٠١/٦، وتاج العروس مادة نظر ١٤/ ٢٤٧

فهذه أسباب دعت النحاة إلى التأويل، وصرف اللفظ عن معناه الظاهر بدليل؛ لتحقيق الاتفاق بين التراكيب والدلالات والأحكام وبين الأصول والقواعد الكلية([1]) .

ثالثًا: وسائل التأويل النحوي

يلجأ النحاة إلى التأويل عندما تخالف النصوص قواعدهم النحوية ، معتمدين على القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة[2] ، وهناك جملة من الوسائل التي لجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد وهي:

(أ) التأويل بالحذف والتقدير:

الحذف: أسلوب من أساليب التأويل أو هو مظهر من مظاهره ، وصورة الحذف تنبع من محاولة النحاة تصحيح النصوص التي يجب قبولها، والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام ، والحذف يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه ، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنَّهُ يوفق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية ، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطبقها[3].ويعدّ ابن جنّي الحذف شجاعة في العربية ، وقد حذفت العرب الجملةَ والمفردَ، والحرفَ ، والحركة[4].

أما التقدير: فقد شغل النحاة واللغويين والمفسرين واعتنوا به عناية كبيرة، فهو يعد من أهم سبل التأويل في النحو بل يكاد يكون مرادفًا له؛ لأنه يسعى إلى صب التراكيب المخالفة للقواعد النحوية في قوالب تلك القواعد، وهذه أبرز غايات التأويل النحوي، فهو إعادة محذوف في الجملة تستقيم بوجوده، ويتخذ عدة صور ذكرها

([1]) كقراءة أبي بكر {وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ}سورة الأنبياء من الآية ٨٨، بإقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده تنظر القراءة في النشر في القراءات العشر لشمس الدين بن الجزري ، تح/ علي محمد الضباع، المطبوعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتب العلمية ٣٢٤/٢

([2]) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٥-٢٨٦.

([3]) المصدر نفسه: ٢٨١.

([4]) الخصائص: ٣٦٠/٢.

بعض الدارسين منها: ناصب المنادى عند البصريين وناصب المفعول به في التحذير والإغراء وتقدير (أَنْ) المضمرة عند البصريين بعد (لام التعليل) وبعد (كي) و(حتى) وبعد (واو المعية) و(فاء السببية)، فالبصريون يقولون: إن هذه الحروف لا تنصب بنفسها المضارع، وإنما تنصبه بـ(أن) المضمرة على خلاف الكوفيين، والجمل التي لها محل من الإعراب، والمجرور بحرف الجر الزائد، والحركات الإعرابية في حالة البناء وغيرها.([1])

والحذف من أساليب التأويل النحوي وطرقه التي اعتمدها النحاة لتسويغ مخالفة الواقع اللغوي للقواعد النحوية، إلا أن بينه وبين التقدير فروقًا على الرغم من اتفاقهما في بعض القضايا.

فإذا كان الحذف يتعلق بإسقاط العامل النحوي أو جزء من التركيب فقط، فالتقدير يتعلق بحذف جملة كاملة أو جزءٍ منها . عاملًا كان أم معمولًا- ، ويعيد صياغة جمل موجودة فعلًا بذكر المحذوف فيها أو إعادته إلى موقعه إن تقدم أو تأخر، كما يفترض وجود جمل ليست موجودة في ظاهر التركيب كأنما يخلقها من العدم ؛ لالتزامه بمبادئ الأصل النحوي.([2])

فيتضح إذن أن التقدير أشمل من الحذف وأعم منه، لكن هذا التباين لا يمنع أن يشكلا معًا سبيلًا مشتركًا، ووسيلة فعَّالة للتأويل النحوي، فيجمع بين حذف العامل والمعمول وبين معالجة حذف أجزاء من التركيب أو حذف جملة كاملة ، مثال ذلك قول ابن عقيل: في ذمتي لأفعلن ، ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف،

---

(١) الحذف والتقدير في النحو العربي لدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، ط١،٢٠٠٧، صـ٢٠٥، ٢٠٦

(٢) المرجع نفسه صـ٢٠٦

والتقدير: في ذمتي يمين، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم.([1])

وتُحمل على هذه الظاهرة جميع أنواع الحذف التي تحدث عنها النحاة شريطة أن يكون فيها تغيير أو توليد مخالفٌ للشكل الأصلي لقواعد الأساس، ويقع هذا التغيير الحذفي على مستويات متعددة من العربية، فقد يكون حذفًا للحرف أو الفعل أو الاسم ([2])

وقد ذكر ابن هشام زيادة على ثلاثين نوعًا من أنواع الحذف في اللسان العربي ومعظم هذه الأنواع يرجع إلى حذف جزء من الجملة ([3])

(ب) التأويل بالزيادة:

يستعمل النحاة مصطلحاً آخر مكملاً للحذف والتقدير وهو مصطلح الزيادة ، والنص اللغوي يشمل صيغاً زائدة من الناحية التركيبية[4].

وقد عُبِّرَ عن مصطلح الزيادة في كتب اللغة والنحو والتفسير بمصطلحات متعددة، منها: الحشو والصلة والإقحام، فقال الشريف الجرجاني أثناء حديثه عن الحشو بأنه:" عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته"([5])

فبين أن المقصود من الزائد ما كان لغير طائل ولا فائدة، ولم يخصص نوع التركيب الذي زيد فيه، وإنما جاء كلامه عامًا، بخلاف الزرقاني الذي استثنى ما

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح / محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٥م، ٢٥٦/١.

(٢) ملامح التوليد في التراث اللغوي، لأبراهيم محمد، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- اللاذقية . سوريا، المجلد (٢٧) العدد(١)، ٢٠٠٥م، صـ٢٧

(٣)البلاغة العربية للميداني، ١٥٩/١

(٤) ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٨٤.

(٥) التعريفات ١١٨/١

كان في القرآن، حيث قال:" أما الزيادة في القرآن الكريم فمُجمَع على بطلانها وأما النقصان فهو أشد استحالة"([1])

فقد نفى أن يكون في القرآن ما يسمى زائدًا، وإنما يؤتى باللفظ دون محل إعرابي أو وظيفة نحوية للتأكيد وتقوية المعنى، كما قال ابن السراج : "وحق الملغي عندي أن لا يكون عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يلغى الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه، ولا يحدث معنى غير التأكيد"([2])

وزاد ابن شاهنشاه: التأكيد والفصاحة.([3]) فالزائد في تركيب الجملة العربية خارج طرفي الإسناد(المبتدأ،والخبر، والفعل والفاعل)، ولا يكون عاملًا في لفظ آخر أو مؤثرًا في تحديد وظيفته الإعرابية، ولا معمولًا متأثرًا وظيفيًا به؛ لأن الألفاظ قد تتأثر لفظيًا بزائد، كأن نقول : أكرم بزيدٍ، فـ(زيدٌ): فاعل مرفوع على الرغم من دخول حرف الجر عليه، ولكنه زائد فلم يؤثر على وظيفته، وقد عبر عنه ابن السراج بلفظ الملغي، ودليله أن يحذف من الكلام فلا يتأثر بذلك، وأن يضاف إلى الجملة فلا يحتل وظيفة نحوية فيها، ولكنه قد يفيد معان إضافية، كالتأكيد وتقوية المعنى وتحسينه.

والمؤول النحوي يسعى إلى وصف عناصر التركيب وتحديد مواقعها، ووظيفتها النحوية والمعنوية والبلاغية، فإن لم يجد للفظ ما في التركيب محلًا إعرابيًا، بحث عن دوره المعنوي، وفائدته البلاغية التي أداها في التركيب، فلا يفصل المستوى النحوي عن الدلالي والبلاغي، وفي الوقت نفسه لا يهمل صيغة اللفظ وبنيته.

([1])مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبدالعظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط٣، د. ت، ٢٨١/١

([2]) الأصول في النحو ٢٥٩/٢

([3])الكناش في فني النحو والصرف ، لأبي الفداء عماد الدين بن إسماعيل بن علي بن شاهنشاه ، تح/ رياض بن حسن الحوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط٢٠٠٠م ١٠٩/٢

فعملية التأويل النحوي قائمة على أساس الربط بين مستويات اللغة في التحليل، وتظهر أهميتها عندما يخالف الأصل اللغوي، ويخرج التركيب عن المألوف المعتاد في الاستعمال، وزيادة عنصر في الجملة خلاف الأصل، وقال ابن جني في ذلك" هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى"([1])

والمقصود بالقياس هنا الأصل النحوي، فأي حذف أو زيادة يُعد خروجًا عنه، ويجب حينئذ التأويل للتوفيق بين الأصل الموضوع الذي يقاس عليه، وبين التركيب الفصيح الخارج عنه، وبما أن الزيادة خلاف الأصل وجب تعليلها وتَبَيُّن فائدتها.

وعمم ابن جني حكم الزيادة على حروف الجر كلها، فبين أنها جميعًا تحتمل الزيادة وذلك في قوله : " وليس في الكلام حرف جر غير زائد، وأعني بالزائد ما دخوله كخروجه، نحو: لست بزيد، وما في الدار من أحد، إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى"([2])

وأما ما زيد في التراكيب من غير حروف الجر، لحروف النفي وغيرها، فقد قال فيها سيبويه:" وسألت الخليل . رحمه الله . عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك، ولا مثل زيد، و(ما) لغو وقال ، ولا سيما زيد كقولهم : دع ما زيد، وكقوله تعالى: {مَثَلًا مَا بَعُوضَةً}([3]) فـ(سِيّ) في هذا الموضع بمنزلة (مِثْل)". ([4])

فأول الخليل جملة : (لا سيما زيد) بأنها بمعنى : (ولا مثل زيد)، فبالموازنة بين الجملتين يتبين أن ما المتصلة بـ(سيّ) ليس لها مقابل في الجملة الأخرى، فعدها زائدة واستعمل مصطلح اللغو بدل الحشو أو الزائد أو الصلة وعد (ما) في الآية

---

(1) الخصائص ٢/٢٨٠

(2) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط١/١٩٨٥م، ١/١٢٥

(3) سورة البقرة من الآية ٢٦

(4) الكتاب ١/١٥٠

السابقة زائدة، فإن حذفت صارت الجملة: (مثلا بعوضة)، فمع أنها لا تتأثر من الناحية الإعرابية . على رأي من قال إنها زائدة . إلا أنها تأثرت معنويًا وبلاغيًا.

والمصطلحات التي يستعملها البصريون هي: الزيادة واللغو، في حين يستعمل الكوفيون : الصلة والحشو، يضاف إليها مصطلحا : الإلغاء والإقحام وهي في مجملها تخرج اللفظ المقصود من التركيب الأصلي للكلام وتجعله طارئًا عليه زائدًا لغرض ما، وتَحَّفَظَ الزركشي وغيره على لفظ (اللغو) خاصة، إذ إنه غير لائق بكتاب الله، مع أن معناه ليس عديم الفائدة، بل المقصود أنه لا محل له من الإعراب ولا وظيفة نحوية له، لكن فائدته معنوية بلاغية كما في معرض حديثه عن زيادة (ما)([1]) فقال:" والأَوْلَى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله، فإن المراد بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى" .([2])

وخلاصة الكلام فيما يخص هذه المسألة أن الزيادة في غير القرآن الكريم يعبر عنها بألفاظ عدة ، منها (اللغو) و(الحشو) و(الصلة) و(الإلغاء) و(الإقحام) ، ولكن لها دورًا مهمًا وفائدة جليلة في المعنى، فتكون للتوكيد أو للتوضيح وغير ذلك من الغايات، وهي في الأسماء والأفعال والحروف

(ج) التأويل بالتقديم والتأخير والفصل:

إنَّ دعوى التقديم في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النحوي ، ودعوى التقديم والتأخير بالغة اليسر في نظر النحاة، يكشف عن ذلك وجودها بكثرة في جزئيات البحث اللغوي بعامة[3]،وهدفها تنظيم العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي[4].

---

[1] البرهان ٨٣/٣

[2] البرهان ٧٢/٣

[3] ينظر أصول التفكير النحوي: ٢٣٥.

[4] المصدر نفسه: ٢٨٥.

وقد بين الكرماني أن هذه الظاهرة تكون:" في وضع الطرفين كل عند صاحبه، أي: في وضع كل من المسند إليه والمسند عند الآخر"([1])

وقد بين الزركشي أن الواجب على المؤول النحوي قبل أن يشرع في التأويل أن يعرف المراتب الأصلية للوظائف النحوية في التراكيب اللغوية، ويتمكن من تحديد أي تغيير يطرأ عليها فقال: " على النحوي بيان مراتب الكلام؛ فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر، وإن كانا فضلتين، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني.....([2])

وله نوعان: **التقديم المعنوي:** وهو تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك : منطلقٌ زيدٌ، وضرب عمرًا زيدٌ ، فالأصل . على سبيل المثال . أن يتقدم المبتدأ على الخبر والفاعل على المفعول، فإذا خولف الأصل وتقدم الخبر والمفعول، كان تقديمًا على نية التأخير، أي: يتغير فيه الموقع، لكن لا يتغير فيه الوظيفة الإعرابية فيبقى المبتدأُ مبتدأً وإن تأخر والخبرُ خبرًا وإن تقدم.

وقال عنه سيبويه" فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك:ـ ضرب زيدًا عبدالله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرِد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان

([1]) تحقيق الفوائد الغياثية لمحمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، تح/ علي بن دخيل الله العوفي،؟ مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط١، ٢٠٠٥، ٤١٤/١

([2]) البرهان ٣١٠/١

حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم" (١)

فبيَّن سيبويه أن التقديم يكون لغايات نسقية تركيبية كما يكون لغايات مقامية حالية؛ فيُقدم ما هو أهم بالنسبة إلى مقام الخطاب على ما دونه في الأهمية، وهذا الجمع بين الجانب التركيبي والبلاغي في الوصف والتحليل يجعل النتائج أكثر شمولية وعمقًا، وهو ما اصطلح عليه الجرجاني بـ"معاني النحو"(٢)، وقد فصل أبو حيان التوحيدي في المسألة بقوله:" معاني النحو مقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتواخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"(٣)

فيفهم من كلامه أن تغيير موقع اللفظ من التركيب محكوم بما جاء نسقه عن العرب الفصحاء وبما تعارف عليه أهل اللغة والبيان وإلا عُدَّ مردودًا مرفوضًا.

كما ينبغي التنبيه على أنه لولا الحركة الإعرابية التي تحدد وظيفة اللفظ في التركيب ومحله من الإعراب، لما جاز التقديم أو التأخير، فهي الكفيلة بحفظ المعنى وسلامته وأمن اللبس في غياب قرينة الرتبة.

والتقديم اللفظي : وهو تقديم لا على نية التأخير، ولكن ينقل فيه الشيء عن حكم إلى حكم،وتجعل له بابًا غير بابه وإعرابًا غير إعرابه، وذلك أن تجيء باسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له فتقدم تارة هذا على ذاك

---

(١) الكتاب ١٥/١

(٢) دلائل الإعجاز ٨١/١

(٣) الإمتاع و المؤانسة لأبي حيان التوحيدي، تح/ محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١، ٢٠٠٣، صـ١٥٩

وتارة أخرى ذاك على هذا([1])؛ ولهذا قيل:. " التقديم على نية التأخير تقديم معنوى، ولا على نية التأخير تقديم لفظي"([2])

وقد ذكر السيوطي([3]) والكفوي([4]) وغيرهما أسبابًا كثيرة تدعو إلى التقديم والتأخير، تتضمن أسرارًا ولطائف جليلة، وهذه الأسباب لا تتعلق بتقديم مفردة على أخرى في التركيب وحسب، بل تتعداها إلى تقديم أسماء وأشياء وحوادث، مع إمكانية تأخيرها أو لزوم تأخرها ، ومنها : التبرك والتعظيم، والتشريف، والكثرة، والترقي من الأدنى إلى الأعلى، والتدني من الأعلى إلى الأدنى ، والمناسبة لسياق الكلام، والفاضل على الأفضل، وغيرها مما لا يتسع المقام لذكرها والتمثيل لها في بحثنا النحوي؛ حيث إنها أغراض بلاغية في المجمل([5]) .

(د) التضمين:

عرفه الكفوي بأنه إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة، ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الاسم([6])، فبَيَّن الكفوي هنا أن التضمين يعني إعطاء لفظ ما حكم لفظ آخر دون أداة واضحة، فجعله في الأفعال بداية، ثم استدرك وزاد الأسماء، وزاد الزركشي الحروف، فقال التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف".([7])

إذن فالتضمين شامل لأقسام الكلم الثلاث، الأسماء والأفعال والحروف.

---

(1) دلائل الإعجاز ١٠٦/١

(2) الكليات صـ٢٥٩

(3) الإتقان ٤٠/٣. ٤٧

(4) الكليات ٣٨٧/١. ٣٨٨

(5) للتفصيل يرجع للإتقان والكليات فقد ذكرهم السيوطي والكفوي بالتفصيل

(6) الكليات ٤٠٤/١

(7) البرهان ٣٣٨/٣

وقال عنه ابن جني:"ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به"([1])

فالتضمين هنا يكون في الفعل الذي أخذ حكم فعل آخر؛ فتعدى بحرف الجر الذي يتعدى به الآخر، وليس في الحرف المتعدى به؛ أي أن التضمين واقع في الفعل لا الحرف، وفصل الحديث عن هذه المسألة في مقام آخر، فقال:" وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"([2])

فبيَّن هنا أن الفعلين المترادفين إذا تعدى أحدهما بحرف جر ما ، فإن الفعل الآخر قد يتعدى بالحرف نفسه توسعًا، ويمكن أن يمثل على ذلك بالفعلين: نظر ورأى، فيقال : ألم تنظر إلى الكريم، ويقال توسعًا: ألم تر إلى الكريم مع أن الفعل الأخير لا يحتاج إلى حرف جر، ولكن لما كان مرادفًا للأول تعدى به.

وقال ابن هشام:" قد يشربوا لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين.([3])

فبين ابن هشام هنا أن اللفظ إذا تضمن معنى لفظ آخر فإنه يأخذ حكمه، كالتعدية أو اللزوم مثلا، وفائدة ذلك أن يكتسب اللفظ معنى زائدًا على معناه الأول.

وقال السيوطي:" يطلق على أشياء، أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو نوع من المجاز"([4])

([1]) الخصائص ٢/٤٣٥

([2]) السابق نفسه ٢/٣٠٨

([3]) مغني اللبيب ٢/٨٩٧

([4]) الإتقان ٢/٢٤٣

فرأى أن التضمين نوع من التوسع والمجاز؛ لأن اللفظ وقع موقع غيره، وتجاوز معناه الأصلي إلى معنى آخر.

وإن مستقرئ الكلام العربي يجد فيه من التضمين الشيء الكثير فلا يكاد يُحاط به، وليس بالضرورة أن يتأول كل تركيب جاء فيه لفظ تضمن معنى لفظ آخر فقد يشترك لفظان في معنى واحد كما قال ابن جني(١) " فإذا مر بك شيء منه فتقبله وَاٱْنَسْ له، فإنه فصل في العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها، وفيه أيضًا موضوع يشهد على أنه من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقًا بين قعد وجلس وبين ذراع وساعد"(٢)حيث أقر الترادف بين الألفاظ خلافًا لبعض اللغويين كأبي هلال العسكري الذي أنكر الترادف في اللغة .

ونقل ابن هشام عن ابن جني قوله:" أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا"(٣)، فهذا يدل على كثرة ورود التضمين في الكلام العربي الفصيح ولذلك قيل : إن العرب يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعمالًا.(٤)

وأقر بعض العلماء الترادف بين حروف الجر والتناوب بينها، فعقد ابن قتيبة في كتابه بابًا بعنوان" دخول بعض حروف الصفات مكان بعض"(٥) فصل فيه الكلام

---

(١) الخصائص٢/٣١٠

(٢)الإتقان ٢/٢٤٣

(٣) مغني اللبيب ١/٨٩٩

(٤) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، جامعة أم القرى ط١. ٢٠٠٥م ، ١/٨٩ ٢، ٢٩٠

(٥) الخصائص ٢/٣١٠

حـول موضـوع التضـمين، واستشـهد بآيـات مـن القـرآن الكـريم، منهـا قولـه تعالى:{وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}([1])

وخلاصـة آراء العلمـاء أن التضـمين يعنـي إيراد لفظ مـا مكـان لفظ آخـر فيعامـل معاملته لتضمنه معناه، فيتعدى وإن كان لازمًا، أو يلزم إن كان متعديًا، ولا يقتصر على الحروف فقط، بل يكون في الأفعال والأسماء كذلك كما هو واضح، فيكتسب اللفظ زيادة على معناه معنى آخر يقويه، وهو شائع في كلام العرب شعرًا ونثرًا.

(هـ) الحمل على المعنى:

لا نكاد نعثر على تعريف جامع مانع للحمل على المعنى في الكثير من كتب اللغة والنحو، وإن كانت أقوال العلماء في مجملها تدور حول إلحاق لفظ ما بغيره في المعنى، أو تعدية الحكم من الأول إلى الآخر، أو إنزاله منزلته، وقد كان ورود حده مفصلًا نادرًا، وتكاد كتب المتقدمين تخلو من الحديث عن ذلك([2])

وقد بين ابن جني معظم صور الحمل على المعنى: من تأنيث المذكر وتذكير المؤنث وحمل الجمع على معنى المفرد أو العكس، ويضاف إلى ذلك حمل لفظ المثنى على الجمع أو حمل لفظ المثنى على معنى المفرد وكل ذلك وارد في كتاب الله وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا"([3])

كما بين أنه شائع في اللغة العربية ليس شاذًا ولا نادرًا .

وتحدث عنه ابن هشام أيضًا، فقال:" وهذا الباب واسع"([4]) وقد ذكر هذا في خضم حديثه عن الشيء الذي قد يعطي حكم ما أشبهه في معناه آخر لفظة أو فيهما معًا"([5]) ، وأدرج بعضهم مبحث العطف على التوهم في باب الحمل على المعنى،

([1]) سورة طه من الآية ٧١

([2]) التأويل النحوي في القرآن الكريم ١١٦٧/٢

([3]) الخصائص ٢/ ٤١٢

([4])مغني اللبيب ٢/ ٣٦٢

([5]) السابق ٣٥٨/٢

وقد عرفه الزركشي بقوله:" أن يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه هو العطف على التوهم، نحو ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبٍ بجر ذاهب"([1]) فالمتكلم توهم وجود عامل الجر في لفظ قائمًا فجر لفظ ذاهب على هذا الأساس والأصل أن يتبعه في النصب، فيقال ليس زيدٌ قائمًا ولا ذاهبًا لكنه جاء مجرورًا؛ لأن خبر ليس كثر مجيئه مجرورًا بحرف الجر الزائد، فجاء التابع مجرورًا لهذا السبب.

والأولى أن يتجنب إطلاق هذا المصطلح في كتاب الله تنزيهًا وتقديسًا.

وحتى يصح صرف اللفظ عن ظاهره وحمله على غير معناه السطحي، يجب أن يستوفي التركيب بعض الشروط، منها:.

١. أن التأويل بالحمل على المعنى لا يصح إلا إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر، وإلا صار تأويلًا فاسدًا يخرج التركيب من دلالته الأصلية دون مسوغ، فالأصل أن يراعى ظاهر الكلام أولًا، وأما إن كان الحمل على الظاهر يعارض ما ثبت نقلًا أو عقلًا، حُمِل حينئذ على المعنى دون اللفظ .

٢. تجنب الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ([2])؛ لأن التركيب إذا صرف عن ظاهره لقرينة ما، كامتناع حمله على لفظه أصلا، فلا تصح العودة إليه، حتى إن بعض النحويين منعوا الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى. ([3])

٣. وقد اشترط بعض النحاة تمام الجملة مبنى ومعنى؛ لصحة الحمل على المعنى فقال المبرد:" اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ"([4]) واستغناء اللفظ بمعنى تمام الكلام، ويمكن التمثيل على ذلك بأن نقول:

([1]) البرهان ١١١/٤

([2]) الكليات ٣٨٠/١، الإتقان ٥٥٣/١

([3]) السابق ٥٥٤/١

([4]) المقتضب ٢٨١/٣

ما جاءني غير زيد وعمرٌو، فلفظ زيد مضاف إليه مجرور، عطف عليه لفظ عمرو المرفوع وكان الأصل أن يتبع، المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، لكن حمل لفظ عمرو هنا على معنى قولك: ما جاءني إلا زيد؛ لأن (غير) تشارك (إلا) في معنى الاستثناء والحصر .

المبحث الثاني: تطبيقات التأويل بحذف الأسماء عند الفراء في كتابه معاني القرآن

تمهيد وتقسيم :كان الفراء رحمه الله يميل إلى قبول النص وحمله على ظاهره من غير تأويل ما أمكن، كما هو الحال عند الكوفيين، لكن ذلك غير مطرد عنده، إذ نجده في بعض المواضع قد يلجأ إلى التأويل وحمل النصوص على غير ظاهرها؛ إما بتقدير محذوف .كما سنرى في البحث . ،أو بتقديم وتأخير([1])، أو بالحكم بالزيادة([2])،أو بالحمل على المعنى

([1]) مسائل التقديم والتأخير عند الفراء بلاغية في أكثر المواضع يقتضيها المعنى ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٨٤، ٣٠٢، ٣٩٩ ، ٤٤٢، ٢٢/٢ ، ٦٠، ٤٠٥، ٤١٠، ومن مسائل التقديم والتأخير في الأبواب النحوية :

١. تقديم جواب الشرط عليه والذي أجازه الفراء ، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٩٢٢ ، ٢٣٨ ، ٦٣/٢، ومنعه البصريون ينظر: الكتاب ٦٦/٣ ، الأصول ١٦١/٢، الإنصاف ١٤٤/٢ .

٢. تقديم الصفة على الموصوف ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٦٥ ، وقد رده النحاس وقال: لا يجوز تقديم الصفة قبل الموصوف ينظر: إعراب القرآن ٧٠٩/٦ .

([2]) لم يرد في كتاب معاني القرآن نص يدل على جواز زيادة الأسماء، وزيادتها قول الكوفيين ورد ذلك البصريون، ينظر تعليق الفرائد ٢٤٦/٢، أما زيادة الأفعال فذكر الفراء زيادة (كان) ينظر معاني القرآن ٥/٢، وقد أجاز سيبويه زيادتها، ولكن في مواضع أخرى ينظر الكتاب ٧٣/١، ١٥٣/٢، أما زيادة الحروف فهي كالتالي:

١. زيادة (الباء) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٥٦، ٧٠

٢. زيادة (اللام) ينظر: السابق ٢/ ٧٨، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٩٩

٣. زيادة (من) ينظر: السابق ٢/ ٢٦٤

٤. زيادة (ما) ينظر: السابق ٢٤٤/١ ، ٣٠٥/٢، ٣٧٦ ، ٨٤/٣، ١٨٩ ، ٢٥٥ .

٥. زيادة (لا) ينظر: السابق ٣/ ١٣٧، ١٤٧

٦. زيادة (الواو) ينظر: السابق ١/ ٢٣٨، ٢/ ٢١١ . ٢١٢ ، وهي مسألة خلافية في الإنصاف ٤٠٨/١

(التوهم)([1])، أو بالتضمين([2])، أو بتأويل اللفظة بلفظة([3])، وكل هذا إنما يلجأ إليه ليتوافق النص مع الأقيسة والقواعد النحوية .

وفي هذا المبحث سأتناول تأويل الفراء في معانيه لحذف الأسماء في حالاتها الثلاث ، الرفع والنصب والجر وبناءً عليه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأويل الحذف في المرفوعات

المرفوعات في الأسماء هي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إن) وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، وهي(كاد) وأخواتها،واسم ما حمل على ليس، وهي أربعة(لات، وما، ولا، وإن) وخبر (لا) التي لنفي الجنس، أما الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فيخرج؛ لأنه وإن كان من المرفوعات إلا أنه ليس من الأسماء.

([1]) ومن المواضع التي ذكرها الفراء فيها التوهم :

١. توهم الاسم الموصول على أنه اسم شرط ، ينظر: معاني القرآن ٣/ ١٥٥، ١٥٦

٢. توهم النفي في كلام مثبت ينظر: السابق٢/٩٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣/١١

([2]) من ذلك : ١. تضمين الفعل معنى فعل آخر، ينظر: السابق ٢/ ٢٢٣، ٢٩٩

٢. تضمين حرف معنى حرف آخر ومن ذلك:

. تضمين الباء معنى في ينظر: السابق ٣/ ١٧٣

. تضمين اللام معنى إلى ينظر: السابق ٢/ ٢١٧

. تضمين في معنى على والعكس ينظر: السابق ١/ ٦٣، ٢/ ١٨٦

. تضمين الهمزة معنى أم ينظر: السابق ٢/ ٤١٧

([3]) جاز عند الفراء تأويل الاسم بالاسم ليتوافق مع المعنى من ذلك :

١. تأويل فعيل بمفعول ينظر: السابق ٣/٧٦

٢. تأويل فاعل بمفعول ينظر: السابق ٢/ ١٥ ، ١٦، ٣/٢٥٥

٣. تأويل مفعول بالمصدر، ينظر: السابق ٣/ ١٧٣

وقد قسمت الكلام في هذا المطلب على مسألتين :

المسألة الأولى: التأويل بالحذف في المبتدأ والخبر.

المسألة الثانية : التأويل بالحذف في مرفوعات نواسخ الابتداء.

المسألة الأولى : التأويل بالحذف في المبتدأ والخبر

(أ) تأويل حذف المبتدأ

حذف المبتدأ جائز في كل ما يدل عليه دليل، وتقوم على حذفه قرينة لفظية أو معنوية أو كلا القرينتين، وحذفه جائز بإجماع النحويين([1]) ، وهو كثير في القرآن الكريم وكلام العرب ويجعلون حذفه أولى من حذف الخبر، ويختارونه عليه([2])، وهناك قرائن نحوية أو بلاغية محسنة لحذف المبتدأ([3])، منها حذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه وتغني عن ذكره، كما يحذف في القطع والاستئناف، أو في جواب الاستفهام، أو إذا كان الخبر مصدرًا وهو بدل من اللفظ بفعله، أو حذفه في صدر الجملة.

ومن أمثلة التأويل بحذف المبتدأ عند الفراء في المعاني ما يلي:

---

(1) ينظر الكتاب ١/ ١٣٨، ٢/ ١٣٠، المقتضب ١٢٩/٤، الأصول ٦٨/١ ، الخصائص ٣٦٢/٢، أمالي الشجري ٢/ ٦٠، ترشيح العلل٨٤، شرح المفصل ٩٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/١، التهذيب الوسيط ١١٦، لباب الإعراب ٢٥٥، شرح ابن الناظم ٨٤، شرح الكافية للرضي ١٩٦/١، شرح ألفية ابن معط ٨٤٣، الارتشاف ١٠٨٦، التذييل والتكميل ٣/ ٣١٣، أوضح المسالك ١٩٦/١ .

(2) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٤، تعليق الفرائد ٣/ ٤١، الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٥، حاشية الصبان ٣١٤/١

(3) تنظر بالتفصيل في: دلائل الإعجاز ١٤٦ إلى ١٥٢، المغني ٧٢٣

١. التأويل بحذف المبتدأ في القطع والاستئناف في قوله تعالى:{صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ}([١])

ذهب الفراء إلى أن(صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) نكرات وظاهرها الانقطاع عما قبلها، فهي في الآية تحتمل الرفع والنصب، والرفع على الاستئناف على تقدير مبتدأ والأسماء المذكورة أخبار عن هذا المبتدأ المقدر وهو ما رجحه حيث قال:" رفعن وأسماؤهن في أول الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تم وانقضت به آية، ثم استؤنفت (صم،وبكم،وعمي) في آية أخرى؛ فكان أقوى الاستئناف، ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضًا الاستئناف، قال تبارك وتعالى: {جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا، رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ}([٢])، (الرَّحْمَنِ) يرفع ويخفض في الإعراب وليس الذي قبله بآخر آية، فأما ما جاء من رؤوس الآيات مستأنفًا فكثير.....،_ثم قال _ ونصبه على جهتين: إن شئت على معنى تركهم صمًا بكمًا عميًا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف (صمًا) بالذم لهم، والعرب تنصب بالذم والمدح؛ لأنه فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم : ويلًا، وثوابًا له، وبعدًا، وسقيًا، ورعيًا"([٣])

من خلال عرض كلام الفراء السابق في توجيه قراءتي الرفع[٤] والنصب في الأية تبين مذهبه النحوي المتمثل في ترجيح الاستئناف على غيره من وجوه الإعراب في رؤوس الآيات، والوقف على آخر الآية وجعل أول الآية التالية كلامًا جديدًا

([١]) سورة البقرة من الآية ١٨

([٢]) سورة النبأ آية ٣٦

([٣]) معاني القرآن للفراء ١٦/١

([٤]) قرأ الجمهور بالرفع وقد وردت في البحر ٨١/١،مشكل إعراب القرآن ٢٧/١، جامع البيان ٢١٤/١، إعراب النحاس ٤٣/١ ، وقرأها عبدالله بن مسعود وحفصة أم المؤمنين بالنصب ينظر : المحرر ١٨١/١، مختصر ابن خالويه ٢. ٣، تفسير القرطبي ٢١٤/١، مشكل إعراب القرآن ٢٧/١، البيان ٦٠/١ .

مستأنفًا، فالوقف على قوله تعالى:{لَا يُبْصِرُونَ}([1])، أولى من الوصل على مذهبه؛ لأنه كلام تام لا علاقة لما قبله بما بعده، فقوله:{ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ} كلام مستأنف في قراءة الجمهور بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هم صُمٌ بُكمٌ عُمْيٌ".

وفي قراءة النصب على المفعولية بفعل محذوف تقديره"أعني" أو النصب على الذم ، وإن كان الفراء في توجيهه قراءة النصب قد تعرض لمذهب بعض النحاة في جعل قوله: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) مفعولا به ثانيًا للفعل ترك على اعتبار أنه متعد لمفعولين، والمعنى وتركهم غير مبصرين.([2])

فالواضح من كلام الفراء أن الاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الكلام ، وهو أن تستقل الجملة لفظًا ومعنى عما قبلها؛ فلا تحتاج إلى ما قبلها ليكمل معناها، ولا يحتاج إليها ما قبلها؛ ليتم عمله حتى يمكنه الوقف، وعليه فقد ذكر أن الاستئناف يكون في رؤوس الآيات كما في هذه الآية، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الأشموني نقلا عن سيبويه حيث قال:" الحمدُ لله أهل الحمدِ، برفع أهل، ونصبها فلا يصح الابتداء بها، ثم ذكر: فلا يصح الابتداء به كأن يكون رأس آية{رَبِّ العَالَمِينَ}([3])، فيجوز الوقوف عليه؛ لأنه سُنة وإن تعلق ما بعده بما قبله"([4])، وذهب جمهور النحاة إلى اختيار الرفع في قوله تعالى: (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هم صم بكم عمي ، ومن هنا جاء الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فللنحاة في ذلك مذهبان:

([1]) سورة البقرة من الآية ١٧

([2]) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٤/١، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٦٥، ١٦٦، البحر المحيط لأبي حيان ٢١٦، ٢١٧، تفسير القرطبي ٢١٤/١، مغني اللبيب ١٣٨/١ ، الكشاف للزمخشري ١٥٤/١

([3]) الأية ١ من سورة الفاتحة

([4]) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني صـ٣٤،٣٣

الأول: أن الأخبار لا تتعدد إلا إذا كانت في معنى خبر واحد وهو مذهب سيبويه([1])، والأنباري([2]) وابن جني([3]) وابن عصفور.([4])

الثاني: جواز تعدد الأخبار للمبتدأ الواحد سواء أكانت في معنى خبر واحد أم تباينت لفظًا ومعنى، وهو مذهب الفراء كما في الآية وابن يعيش([5]) وابن هشام([6])وابن عقيل([7]) وابن الحاجب([8]) وغيرهم .

خلاصة ما سبق : أن تأويل الفراء بالرفع على الاستئناف مع إضمار المبتدأ هو الأرجح لسببين:

الأول: أن الرفع يوافق رسم المصحف، ورسم المصحف متواتر، ولا يترك متواتر إلى الشاذ، لذا نجد الطبري رجح هذه القراءة على قراءة النصب قائلا " فإذا قرئ بالنصب خالفت رسم المسلمين في مصاحفهم"([9]).

الثاني: أن الرفع أتم للمعنى وأوفى للمطلوب من ذم المنافقين، قال الزجاج" في الكلام على النصب في الآية: "يجوز لكن المصحف لا يخالف بقراءة لا تروي والرفع أقوى في المعنى وأجزل في اللفظ"([10]).

---

[1] الكتاب ٢/٨٤،٨٣

[2] البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١/٩٠

[3] الخصائص ١٥٩،١٥٨

[4] شرح المقرب لابن عصفور ١/٧٣

[5] شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٩

[6] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ١/٣٤٦

[7] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٥٧

[8] الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/١٣٥

[9] تفسير الطبري ١/٤٧

[10] معاني القرآن للزجاج ١/١٤

٢. التأويل بحذف المبتدأ إذا كان خبره مصدرًا وهو بدل من اللفظ بفعله في قوله تعالى:{فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ}([1])

قال الفراء فإنه رفع، بمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول : من لقى العدو فصبرًا واحتسابًا، فهذا نصب ، ورفعه جائز، وإنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل، فكأنه قال : فالأمر فيها على هذا، فيرفع ومثله قوله: (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)([2])،ومثله :(فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ)([3])، ومثله في القرآن الكريم كثير، رفع كله؛ لأنها عامة، فكأنه قال: من فعل هذا فعليه هذا"([4])

من النص السابق يتبين أن الفراء أجاز الرفع([5]) والنصب([6]) في المصادر التي جاءت بدلا من فعلها، ويرى أن الوجه في (اتباع)، و(جزاء)، و(إمساك) الرفع([7])؛ لأنها مصادر دلت على العموم، قال: لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل"، والرفع على أنها خبر لمبتدأ محذف، والتقدير عنده فالأمر فيها على هذا([8])، والمبتدأ جائز الحذف إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله "([9])

([1]) سورة البقرة آية ١٧٨

([2]) المائدة من الآية ٩٥

([3]) البقرة من الأية ٢٢٩

([4]) معاني القرآن ١/ ١٠٩

([5]) النشر ٣٦،٥٢/٢، الإتحاف ٧٥، المهذب ٧٤/١، البدور الزاهرة ٤٤.

([6]) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ذكرها ابن عطية ونقلها عنه القرطبي، ينظر : المحرر ٢/ ٨٩، القرطبي ٢٥٥/٢، التبيان للطوسي ١٠٣/٢، معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٣٢/١

([7]) ورجح الطبري الرفع في تفسيره ١٣٢/٢، والزجاج في معاني القرآن ٢٤٩/١

([8])ينظر إعراب القرآن ٢٣٢/١، المحرر الوجيز ٨٩/٢، تفسير القرطبي ٢٥١/٢، وقيل مبتدأ وخبره محذوف، أو مرفوع بفعل محذوف (ليكن اتباع)، ينظر معاني القرآن للأخفش ١٦٨/١، الكشاف ٣٧١/١، الدر المصون ٢٥٤/٢، روح المعاني ٤٤٧/١

٣. التأويل بحذف المبتدأ في القطع والاستئناف المراد به التفصيل والتقسيم في قوله تعالى:{ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ }([١])

أَوَّلَ الفراء الرفع في الآية الكريمة في قوله تعالى:{فِئَةٌ} على أنها خبر لمبتدأ مقدر فقال([٢]): " قرئت بالرفع([٣]) وهو وجه الكلام على معنى: إحداهما تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة، على الاستئناف، كما قال الشاعر:

فكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ ... ورِجْلٌ رَمى فِيهَا الزَّمانُ فَشَلَّتِ([٤])

وقال الشاعر في مثل ذلك مما يستأنف :

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ([٥])

==

([٩]) ينظر: الكتاب ٣٢٠/١ ، ٣٢١، المقتضب ٢٢٥/٣، المساعد ٤٧٧/١ ، الهمع ١/ ٣٣٥

([١]) من الآية١٣ سورة آل عمران والرفع قراءة الجمهور ينظر: تفسير القرطبي ٢٧/٤، تفسير البحر المحيط ٤١١/٢، الدر المصون ٤٤/٣

([٢]) معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، وينظر: ٣٧٦/١، ٢٢/٣

([٣]) وهي قراءة الجمهور ينظر: البحر ٢/ ٣٩٣، تفسير القرطبي ٢٥/٤، معاني الزجاج ٣٨١/١، الكشاف ٣١٢/١، مختصر ابن خالويه ١٩، إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/١، معاني القرآن للأخفش ١٩٥/١، الدر المصون ٢٥/٢

([٤]) البيت من الطويل وهو لكثير عزة في ديوانه (٥٥)، ومنسوب إليه في الكتاب ٤٣٣/١، مجاز القرآن ٨٧/١، معاني القرآن للزجاج ٣٨١/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٦/١، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٤٢/٢، أمالي المرتضى ٤٦/١، الدر المصون ٤٥/٣، المقاصد النحوية ٢١٤/٣، الخزانة ٢٠٨/٥، شرح أبيات المغني ٣٨/٧، وغير منسوب في المقتضب ٤/ ٢٩٠، تفسير الطبري ٢٢٧/٣، المخصص ١٢٧/٥، كشف المشكل ٤٢٥، شرح المفصل ٦٨/٣ شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/٣، الارتشاف٤/ ١٩٦٤، المغني ٥٤٤، شرح الأشموني ٧/٣، الكليات ٢٣٣

([٥]) البيت من الطويل وهو منسوب إلى العجير بن عبدالله بن كعب السلولي، ويروى في غير معاني القرآن للفراء : (كنت أصنع) مكان(كنت أفعل) ، و(كان الناس صنفان، أو نصفان) مكان نصفين ، ينظر في الكتاب ٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس صـ٧٠ ، شرح أبيات

==

ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسره ، وأراد : بعض شامتٌ، وبعض غير شامت، وقال الآخر:

حَتَّى إِذَا ما استقل النَّجْمُ فِي غَلَسٍ ... وغودر البقلُ مَلْوِيّ ومحصودُ(١)

فالرفع على أن يكون خبرًا للمبتدأ المحذوف؛ لأن الكلام جاء مستأنفًا ليفصل ما قبله ويقسمه وهذا رأي الجمهور النحويين (٢)

وقيل في رفعه أوجه أخرى منها : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أو أن يرتفع على البدل من فاعل التقتا(٣)، لكنني أرى تأويل الفراء بإضمار المبتدأ هو الأنسب.

٤. التأويل بحذف المبتدأ في قوله تعالى: {وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ}(٤)

==

سيبويه للسيرافي ١٤٤/١، الأزهية ١٩٠، المقاصد النحوية ١٤٤/١، الخزانة ٧٥/٩، الدرر اللوامع ٢٢٣/١، وغير منسوب في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٤٠، اللمع ٣٨، أمالي ابن الشجري ١١٦/٣، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ٧٧/١، التهذيب الوسيط ١٢٢، شرح ابن الناظم ٩٩، البسيط ٦٩٦، الدر المصون ٤٤/٣، المساعد١١٧/١، الهمع ٢٢٦/١، ٣٥٣ .

(١) البيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ١٥٣، ومنسوب إليه في سمط اللآليء ٣٥٤/١، وغير منسوب في تفسير الطبري ٢٠٦/٢٣، إعراب القرآن ٤/ ٨٠١، وزاد المسير ٧/ ١٤٩، تفسير القرطبي ١٩٤/١٥، تفسير البحر المحيط ٤٦٧/٥، الدر المصون ٤٤/٣، ٣٨٨/٩، وأراد بالنجم: الثريا وارتفاعها مكبّدة ذلك الوقت في آخر شهري ناجر. والملويّ: اليابس من البقل ويقحّمها: يدخلها من موضع إلى آخر. وأزمله: صوته. ووسقت: أي احتوت على مائه. والفرائش: جمع فريش وهي الحديثة النتاج. والسلب: جمع سلوب وهي التي اختلجت أولادها عنها. والقياديد: الطوال والواحدة قيدود. ،ينظر: سمط اللآلئ ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٣٢/١، ومجاز القرآن ٨٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢١٠، المقتضب ٤/ ٢٩٠، تفسير الطبري ٣/ ٢٢٨، معاني القرآن للزجاج ١٨١/١، إعراب القرآن ٣١٤/١، البيان في غريب القرآن ١٧٩، تفسير القرطبي ٤/ ٢٧، تفسير البحر المحيط ٢/ ٤١١

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٤/٣ . ٤٥، وروح المعاني ٩٢٠/٢

(٤) سورة النساء من الآية ٨١

أول الفراء رفع (طاعةٌ[1]) بأنها خبر لمبتدأ محذوف وذلك على قولنا:أمرك طاعة، وأورد وجه آخر وهو أنها مبتدأ مؤخر والخبر جار ومجرور مقدم تقديره : منا طاعة، لكنه لم يستحسنه فرد على من ذهب أنها خبر لضمير محذوف، وقال عند تفسيره قوله تعالى:{وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ}[2]، رفع بإضمار مكنى من أسمائهم كقولك: لا تقولوا : هم أموات بل هم أحياء، ولا يجوز في الأموات النصب؛ لأن القول لا يقع على الأسماء إذا أضمرت وُصُوفها أو أظهرت، كما لا يجوز قلت: عبدالله قائمًا، فكذلك لا يجوز نصب الأموات؛ لأنك مضمر لأسمائهم، إنما يجوز النصب فيما قبله القول، إذا كان الاسم في معنى القول، من ذلك قلت: خيرًا، وقلت: شرًا، فترى الخير والشر منصوبين؛ لأنهما قول فكأنك قلت: كلامًا حسنًا أو قبيحًا، ونقول : قلت خيرًا، وقلت لك خيرٌ، فيجوز إن جعلت الخير قولًا نصبته كأنك قلت: قلت لك كلامًا، فإذا رفعته فليس بالقول إنما هو بمنزلة قولك: قلت لك مال، فابن على ذا ما ورد عليك من المرفوع، قوله تعالى:{سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ}[3]، و(خمسة) و(سبعة) لا يكون نصبًا؛ لأنه إخبار عنهم فيه أسماء مضمرة، كقولك: هم ثلاثة، وهم خمسة، وأما قوله تبارك وتعالى:{وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ}[4] فإنه رفع على غير المذهب وذلك أن العرب كانوا يقال لهم لابد لكم من الغزو في الشتاء والصيف، فيقولون: سمعٌ وطاعةٌ، معناه منا السمعُ والطاعةُ، فجرى الكلام على الرفع، ولو نصبت على نسمع سمعًا ونطيع

---

(1) والرفع هي قراءة الجمهور ينظر: البحر المحيط ٣٠٤/٣، وينظر تفسير القرطبي ٢٨٨/٥، وتفسير الرازي ١٠/ ٢٠٠، وإعراب النحاس ٤٣٧/١، ومشكل إعراب القرآن ١٩٩/١، معاني الأخفش ٢٤٣/١، فتح القدير ١/ ٤٨٩

(2) سورة البقرة من الآية ١٥٤

(3) سورة الكهف من الآية ٥٢

(4) سورة النساء من الآية ٨١

طاعة كان صوابًا، وربما قال بعضهم: إنما رفعت الطاعة بقوله لهم طاعة وليس ذلك بشيء والله أعلم.([1])

٥. التأويل بحذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه في قوله تعالى:{بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}([2])

قال الفراء:" وهي مرفوعة([3])يضمر لها (هذا)([4])، ومثله قوله:{ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا}([5])، وهكذا كل ما عاينته من اسم معرفة أو نكرة، جاز إضمار (هذا)، و(هذه) ، فتقول إذا نظرت إلى رجل: جميلٌ والله، تريد هذا جميل"([6])

فالفراء يذكر أنه يجوز حذف المبتدأ إذا دل عليه قرينة حالية، وقد أجاز سيبويه ذلك بقوله: " وذلك أنك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدالله ، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت فصار آية على معرفة فقلت: زيدٌ وربي ، أو مسست جسدًا أو شممت ريحًا، فقلت: زيدٌ أو المسك ، أو ذقت طعامًا فقلت :

---

(١) معاني القرآن للفراء ٩٤.٩٣/١، وذكره مكي القيسي في مشكل إعراب القرآن ونسبه للفراء ٢٠٤/١

(٢) الآية ١ من سورة التوبة

(٣) وهي قراءة الجمهور ينظر: البحر ٤/٥، تفسير القرطبي ٨/ ٦٣، الكشاف ٢،٢٦، المحرر ٦/ ٣٩٩، مختصر ابن خالويه ٥١، حاشية الشهاب ٢٩٧/٤، زاد المسير ٣٩٢/٢، روح المعاني ١٠/ ٤٢، فتح القدير ٣٢٢/٢، الدر المصون ٤٤٠/٣

(٤) ينظر: زاد المسير ٣٩٢/٣، تفسير البيضاوي ٣٩٥/١، روح المعاني ٢٣٨/٥، وقيل يجوز فيها وجه آخر وهو أن يرفع براءة على الابتداء، والخبر (إلى الذين عاهدتم)، ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٢٨/٢، المحرر الوجيز ٣٩٩/٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٦، تفسير البحر المحيط ٦/٥، الدر المصون ٥/٦ .

(٥) سورة النور من الآية ١

(٦) معاني القرآن للفراء ٤٢٠/١

العسل"([1])، ويقول الطبري :" لأن من شأن العرب أن يضمروا لكل معاين _ نكرة كان أو معرفة ذلك المعاين _ (هذا) أو (هذه) فيقولون عند معاينتهم الشيء الحسن : حسن والله، والقبيح : قبيح والله، يريدون هذا حسن والله، وهذا قبيح والله"([2]) ، فكثير مما يَرد في اللغة معتمدًا على عنصر واحد هو الخبر يقدر فيه مبتدأ محذوف، ذلك أننا نفكر بجمل ، ولا يمكن أن يكون العنصر الوحيد بمفرده، فلابد من إسناده إلى عنصر آخر معنوي في ذهننا حتى تكون منها جملة.([3])

٦. التأويل بحذف المبتدأ في جواب الاستفهام في قوله تعالى: { قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ}([4])

أجاز الفراء حذف المبتدأ في جواب الاستفهام فقال في الآية :" فجعل اللام جوابًا وليست في أول الكلام، وذلك أنك إذا قلت: مَنْ صاحب هذه الدار؟ فقال لك القائل: هي لزيد، فقد أجابك بما تريد، فقوله: زيد ولزيد سواء في المعنى([5])

فقال : أنشدني بعض بني عامر:

وأعْلمُ أنني سَأكُونُ رَمْسًا ... إذَا سَارَ النواجِعُ لاَ أسيرُ

فَقَال السائِلُونَ لِمَنْ حَفَرْتُم ... فَقَال المُخبِرونَ لَهُمْ وَزِيرُ([6])

([1]) الكتاب ١٣٠/٢، ينظر المقتضب ١٢٩/٤، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٣/١

([2]) تفسير الطبري ٦٩/١٠

([3]) ينظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر حمودة ٢٠٠

([4]) سورة المؤمنون من الآيات ٨٦، ٨٧

([5]) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٠/٢ ، كما ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٠/٤، الحجة للفارسي ٣٠١/٥، زاد المسير ٤٨٦/٥، تفسير البحر المحيط ٦/ ٣٨٦، الدر المصون ٣٦٢/٨

([6]) البيت من البحر الوافر وهو في معاني الفراء ٢٤٠/٢بلفظ (فقال السائلون) ، وبلفظ (قال القائلون) في كتاب اللامات للزجاجي عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، تح/ مازن المبارك ، دار الفكر. دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م ،صـ ٦٣ ، وهو منسوب إلى بعض بني ==

ومثله في الكلام أن يقول لك الرجل : كيف أصبحت؟ فتقول أنت: صالحٌ، بالرفع..."([1]).

وقد اجازه سيبويه([2]) وغيره .([3])

٧. التأويل بحذف المبتدأ لوجود قرينة حالية تدل عليه في قوله تعالى:{ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ}([4])

ذكر الفراء في معانيه وجهين لقراءة الآية الكريمة : فقال:" قرأ الحسن وأهل الحجاز بالنصب فيهما، وقرأ الأعمش وعاصم وأكبر منهم ابن عباس ومجاهد بالرفع في الأولى والنصب في الثانية([5])، وقال حدثني بهرام عن أبان بن تغلب عن مجاهد أنه قرأ: " فالحقُ مني والحقَ أقولُ، وأقولُ الحقَ"، وهو وجه: ويكون رفعه على إضمار: فهو الحق، وذكر ابن عباس أنه قال: فأنا الحق، وأقول الحق، وقد يكون رفعه بتأويل جوابه؛ لأن العرب تقول: الحق لأقومن، ويقولون: عزمةٌ صادقةٌ لآتينك ؛ لأن فيه تأويل عزمةٌ صادقةٌ أن آتيك"([6])

==

عامر في تفسير الطبري ٦٠/١٨، معاني القراءات للأزهري ٢٧٧، والبيت الثاني غير منسوب في حاشية الشهاب ٦٠٠/٦

[1] ينظر معاني القرآن ١٧٠/١، وينظر ٢٤٠/٢

[2] ينظر الكتاب ٤١٥/٢

[3] ينظر المقتضب ٣١١/٢، شرح ابن الناظم ٨٤، المغني ٧٢٣، الهمع ٣٣٤/١

[4] سورة ص الآية ٨٤

[5] تنظر القراءة في : البحر ٤١١/٧، شرح الشاطبية ٢٧٨، الكشف عن وجوه القراءات ٢٣٤/٢، تفسير الطبري ١٢٠/٢٣، الكافي ١٦٣، تفسير القرطبي ٢٢٩/١٥، الحجة لابن خالويه ٣٠٧، السبعة ٥٥٧

[6] معاني القرآن للفراء ٤١٢/٢

وبتحليل رأي الفراء نجد أنه ذكر في الآية السابقة وجه الرفع في الأول والنصب في الثاني من أوجه القراءة، وهناك وجه آخر وهو النصب فيهما.([1])

وقد ترتب على هذا التنوع في تأويل الأوجه القرائية تنوع أخر في الأوجه النحوية؛ حيث إن الرفع في الآية له علة وكذلك النصب، فقد أول الفراء علة الرفع في الأول أن يكون بإضمار مبتدأ محذوف، وتكون الحق خبرًا عن هذا المبتدأ، لكنه لم يذكر في نصه السابق علة النصب في إعراب كلمة الحق الأولى وإنما غاية ما ذكره هو الوجه الثاني من أوجه القراءة التي ذكرها وهو وجه الرفع، ولم يذكر علة نصبه في قراءة من نصبه.

وقد ذكر النحاة والمفسرون رأي الفراء في وجه الرفع، وزادوا عليه علة النصب في كتبهم ومنهم الطبري: حيث ذكر أن القراء مجمعون على أن الحق الثانية منصوبة إلا أنهم اختلفوا في الحق الأولى هل هي مرفوعة أو منصوبة؟ لكنه ذكر أن كليهما قراءة ولا مدخل لتضعيف إحدى القراءتين فهي قراءة مستفيضة في الأمصار، وكذلك الزجاج ، غير أنه أعقب ذلك بوجه آخر لم يذكره الفراء وهو الرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره مني ([2]) وقد تناول هذا الجلالان في تفسيرهما فوافقا الفراء فيما ذكر من النصب أو النصب والرفع، وأضافا علة النصب وهي: النصب بالفعل المحذوف، أو المصدر، أو نزع حرف القسم، وأما الرفع على الابتداء، أو القسم، على تقدير: فالحق قسمي([3])

والخلاصة: أن قراءة الرفع التي أولها الفراء على حذف مبتدأ، قراءة متواترة قرأ بها جمهور القراء وهو تأويل جائز نقله عنه وأقره عليه النحويون والمفسرون.

---

[1] وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي ورويس عن يعقوب وهبيرة عن حفص عن عاصم وزيد والمفضل وأبو جعفر، ينظر: البحر المحيط٧/٤١١، شرح الشاطبية ٢٧٨، الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٢٣٤، معاني الزجاج ٤/٣٤٢، حجة القراءات ٦١٨

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٤٢

[3] تفسير الجلالين صـ٦٠٥

(ب) : تأويل حذف الخبر

يحذف الخبر جوازًا لقرينة([1])، وحذفه أقل من حذف المبتدأ، وقد ذكر الفراء حذف الخبر في عدة مواضع منها : حذفه بعد همزة الاستفهام([2])، أو إذا وقع بعد المبتدأ جملة لا تصلح أن تكون خبرًا له([3]) ، أو قد يحذف بعد القول،([4]) أو فيما ظاهره التقسيم والتفصيل([5])وغيرها([6]).

ومن أمثلة التأويل بحذف الخبر عند الفراء ما يلي:

١. التأويل بحذف الخبر في قوله تعالى:سمح شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُسجى([7])

ذكر الفراء قرائتين في كلمة:(شهر) الرفع والنصب فقراءة الجمهور بالرفع ، وقراءة مجاهد وشهر بن حوشب، وهارون الأعور عن عمرو، وأبي عمارة (شهرَ) بالنصب([8]) ، ووجه الفراء الرفع على الاستئناف، فهو يرى أن فصل هذه الآية عن الآية التي تسبقها جعل (شهرًا) مبتدأ مؤخرًا، والخبر محذوفًا، تقديره(لكم)، و(الَّذِي

([1]) ينظر الخصائص ٣٦٢/٢، شرح ألفية ابن معط ٨٤٣، التذييل والتكميل ٢٧٨/٣ ، المغني ٧٢٤.

([2]) ينظر معاني القرآن ٦/٢ ، ٤١٨/٢

([3]) ينظر السابق ١٨/٢

([4])ينظر السابق : ١٢/١٢، ٣٨/٣

([5]) ينظر السابق ٣٤٧/١، ٤١٠/٢

([6]) ومن المواضع أيضًا التي أول فيها الفراء حذف الخبر:

١. حذفه بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ينظر: معاني القرآن ٢٤٦/٢

٢. حذفه إذا كان الكلام مسبوقًا بحرف عطف ولا يصح أن يعطف على ما قبله ينظر السابق ١٢٣/٣

([7]) سورة البقرة من الآية ١٨٥

([8]) ينظر: الكشاف للزمخشري، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ١٩٩٨م، ٣٨٣/١، الجامع لأحكام القرآن ١٥١/٣، البحر المحيط ٤٥/٢

أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)صفة له، ووجه قراءة الحسن بنصب (شهر) بأكثر من توجيه، فهي إما منصوبة على البدل من**سمح**أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ**سجى**، أو على أنها مفعول به للمصدر المؤول، والتقدير(وأن تصوموا شهر رمضان)، ثم يرجح قراءة الرفع ويراها الأجود، ووجه غير الفراء من النحاة قراءة الرفع على أن (شهر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو شهر رمضان) ، أو(ذلك شهر رمضان)([1])، أو أنه مرفوع على الابتداء، والخبر (الذي أنزل فيه القرآن)، أو يرتفع على إضمار مبتدأ والمعنى : المفروض عليكم صومه شهر رمضان؛ أو فيما كتب عليكم شهر رمضان، ويجوز أن يكون (شهرًا) مبتدأ، و(الذي أنزل فيه القرآن) صفة والخبر(فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ)([2])، وذكروا قراءة النصب، وأوردوا فيها عدة وجوه أيضًا([3])

ورأى أبو حيان أن إعراب (شهر) يتبين على المراد من قوله تعالى: **سمح**أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ**سجى** فإن كان المراد بها غير أيام رمضان فيكون رفع (شهر) على أنه مبتدأ، وخبره قوله تعالى: (الَّذِي أُنْزِلَ فِيْهِ الْقُرْآنُ)([4]) وذكر أبو حيان رأي الكسائي أن (شهر) مرفوع على البدل من الصيام، أي: (كتب عليكم شهر رمضان)، ورده لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، وأنه لا يكون ذاك الاسم بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال؛ لأن بدل الاشتمال يكون في الغالب بالمصادر، وبين أن التركيب لو كان : (كتب عليكم شهر رمضان صيامه) لكان البدل صحيحًا، ووجهه

([1]) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٧١/١، إعراب القرآن للنحاس ٨٠/١، التبيان ١٥١/١

([2]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧١/١

([3]) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٧١/١، حيث ذكر أنه جائز على الأمر كأنه قال: (شهر رمضان صوموا)، أو ظرفًا على (كتب عليكم الصيام شهر رمضان) أي: في شهر رمضان، وفي معاني القرآن للزجاج ٢٥٤/١ ، وجه النصب على أن يكون بدلا من (أيامًا معدودات) ، أو على الإغراء ، ورأى الزمخشري أنه منصوب على (صوموا شهر رمضان)، أو على الإبدال من (أيامًا معدودات)، أو أنه مفعول المصدر المؤول (أن تصوموا) الكشاف ١٧١/١

([4]) البحر المحيط ٤٥/٢

على حذف مصدر مضاف، تقديره: (صيام شهر رمضان)، ويكون بدل كل من كل، ولكنه استبعد ذلك أيضًا؛ لكثرة الفواصل([1])، وأجاز أبو حيان والسمين أن يكون بدلًا مرفوعًا من (أيام معدودات) على قراءة عبدالله برفع (الأيام)، ولكن هذا التوجيه يستبعد؛ لكثرة الفواصل بينهما([2])

وبالمفاضلة بين القراءات يتبين أن القراءة التي رجحها الفراء برفع (شهر) على الاستئناف، وحذف الخبر تحقق الأفضلية من حيث القاعدة والاستعمال، وأما قيد الحذف فإنه لا يعد خرقًا لأفضلية الشاهد؛ لأنه تكرر في جميع الشواهد، فيلغي، أما قراءة النصب ففيها خرق للقاعدة النحوية، كما أن النحويين أشاروا إلى قلة النصب فهي قراءة غير مشهورة، ونصب (شهر) على البدل من أيام معدودات مستبعد لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه، وأنه لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال، وأما نصبه على أنه مفعول به فيخرق القاعدة لدخوله في الصلة فيفرق بين الصلة والموصول، وهذه الخروقات تجعلها أقل أفضلية من قراءة الرفع، وهي تحقق الأفضلية الاستعمالية بورودها نمطًا مستعملًا وإن قَلَّ.

٢. التأويل بحذف خبر المبتدأ الأول استغناءً عنه بالإخبار عما أضيف إليه في قوله تعالى:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ}([3])، اختلف المعربون في إعراب (الذين) هل له خبر أو لا ؟ فذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد بالأشهر، فجاء الخبر عما هو المقصود، والمعنى : من مات عنها زوجها

---

[1] السابق نفسه

[2] البحر المحيط ٢/ ٤٥ . ٤٦ ، الدر المصون ٢/٢٢٧

[3] سورة البقرة من الآية ٢٣٤

تربصت، قال الفراء :"المعنى والله أعلم إنما أُريد به ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى"([1])، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

بَنِي أَسَدٍ إِنَّ ابْنَ قَيْسٍ، وَقَتْلَهُ ... بِغَيْرِ دَمٍ، دَارَ الْمَذَلَّةِ حَلَّتِ ([2])

فترك الشاعر (ابن قيس) وقد ابتدأ بذكره وأخبر عن المعطوف عليه وهو قوله: (وقتله) أنه ذُلْ ، ومثله قول الشاعر:

لَعَلِّيَ إِنْ مَالَتْ بِيَ الرِّيحُ مَيْلَةً ... عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَا ([3])

فترك الشاعر خبر (لعل)؛ لأنه استغنى عن خبرها بذكر جواب (إن) الشرطية؛ لأن المعنى : لعل أبي ذبان أن يتندم إن مالت به الريح"([4])

فالفراء يرى جواز ترك الإخبار عن الأول، والإخبار عن الثاني، في حال ذكر اسم، وذكر آخر مضاف إليه وفيه معنى الخبر، محتجًا بما ورد عن العرب من أشعارها، ومن ذلك أيضًا: (بعض جبتك محترقة) فترك الإخبار عما ابتدأ به من كلام ، إلى ما أضيف إليه([5])، وكان حق الكلام أن يقال: بعض جبتك محترق، بالتذكير خبرًا عن بعض، فصرفه إلى جبتك. ([6])

([1]) ينظر معاني القرآن للفراء ١٥٠/١

([2]) البيت من الطويل ولم ينسبه الفراء لقائل، السابق ، وينظر تفسير الطبري ٧٨/٥، وتفسير الثعلبي ١٨٤/٢، البحر المحيط ٥١٤/٢، الدر المصون ٢/ ٤٧٧، اللباب ١٨٨/٤،

([3]) البيت من الطويل ينظر: معاني القرآن ١٥٠/١، وينظر اللسان (ذنب) واللباب في علوم الكتاب ١٨٨/٤

([4]) معاني القرآن للفراء ١٥٠/١، ١٥١

([5]) تفسير الطبري ٧٧/٥

([6]) ينظر السابق مع تعليق المحقق في الحاشية

وما ذهب إليه الفراء أجازه مفسرون ونحاة نحو: أبي عبيدة([1]) والطبري([2])، الذي أزال الغموض عن قصد الفراء بكلامه، على النحو الذي بُيِّنَ آنفًا، وابن فارس([3])، فكلهم متفقون على إجازة الإخبار عن الاسم الثاني، إن كان فيه معنى الخبر، وترك الإخبار عن الأول وعليه أجازوا ذلك في الآية المستشهد بها.

أما البصريون فلم أجد عندهم مصرحًا بمنع المسألة ومخطئًا للفراء فيها سوى الزجاج([4])، وكان وجه اعتراضه أنه لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يخبر عنه، فضلًا عن كون هذا مخالفًا لمذهب الكوفيين فهم يرون أن المبتدأ مرفوع بالخبر([5])، فإن كان للاسم الثاني دون الأول خبرًا، وجب ألا يرتفع الأول؛ لعدم وجود رافع له، ولا ذكر عائد عليه([6]) ، وأكد منعه للمسألة في الآية السابقة؛ لعدم وجود رابط في جملة الخبر يعود على المبتدأ.

أما سيبويه والمبرد والأخفش فرأوا في الآية غير ما رآه الفراء فسيبويه قدر الجزء المحذوف بقوله : " فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم ..." وقوله يتربصن بيان الحكم المتلو"([7]) والتقدير عند المبرد : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا، أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا" ثم حذف([8]) ، وهو على غرار قول الشاعر:

---

[1] معاني القرآن لأبي عبيدة ٢٤٣/١. ٢٤٥

[2] تفسير الطبري ٧٧/٥ . ٧٨

[3] الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح/ عمر فاروق الطباع ط١، بيروت مكتبة المعارف ١٩٩٣م، صـ ٢٢١

[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٠/١

[5] وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ينظر الإنصاف ٣٨/١

[6] معاني الزجاج ٢٧٠/١، الإغفال للفارسي ٩٥/٢

[7] التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٩٨/١

[8] إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/١

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تارتان فمِنْهُما ... أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العَيش أَكْدَحُ([1])

يريد فمنهما تارة ، ويرى الأخفش أن خبر (والذين يتوفون) : (يتربصن بعد موتهم)([2])

والنحاس نقل الآراء السابقة واستحسن منها رأي المبرد([3]) ، وتبع الزجاج في موقفه الفارسي([4])، وابن عصفور([5])، فالفارسي رأي ألا حجة للفراء فيما استشهد به من قول : لعلي أن مالت بي الرياح ميلة "؛ لأن اسم المتكلم قد عاد إليه ذكر من قوله:" إن مالت بي الرياح"، وابن عصفور عد ما استشهد به الفراء من قول الشاعر:

فَمنْ يَكُ سائِلاً عنّى فإنّى ... وجِرْوَةَ لا تَرودُ ولا تُعارُ([6])

ضرورة شعرية لا يقاس عليها([7])

والجواب عن اعتراض الزجاج ومن تبعه، أن الفراء من علماء العربية العالمين بكلام العرب وقد عقد ابن فارس بابًا في الصاحبي في هذا الشأن([8])، وعنون له

([1]) البيت من الطويل لتميم بن مقبل ينظر: ديوانه، شرح مجيد طراد ط١، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٩٨م، صـ٢٦، الكتاب ٢٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ٣١١/٢، شرح الرضي ٥٤/٣، تهذيب اللغة ٥٩/٤، الهمع ١٨٦/٥، الخزانة ٥٥/٥. ٥٦، ٥٧، ١٠/ ١٩٠ ، ولسان العرب، مادة (تور) ٤٥٦/١، مادة (كدح) ٥/ ٣٨٣٣

([2]) معاني القرآن للأخفش ١٧٦/١

([3]) إعراب القرآن للنحاس ٣١٧/١ . ٣١٨

([4]) الإغفال للفارسي ٩٥/٢ . ٩٧

([5]) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١

([6]) البيت من البحر الوافر وهو منسوب لشداد بن معاوية في الكتاب ٣٠٢/١، شرح الجمل ٤٥٧/١، والصاحبي لابن فارس ٢٢١، ولعنترة بن شداد، ينظر : ديوانه، تح/ محمد سعيد مولوي (جامعة القاهرة، كلية الآداب ، المكتب الإسلامي) صـ٣٠٩، واللسان مادة (جرا)، ٦١٠/١، و(جروة) اسم لفرسه .

([7]) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١

بـ(باب مخاطبة المخاطب ثم جعل الخطاب لغيره) وهو بمعنى الإخبار عن الشيء ثم جعل الخبر المتصل به لغيره، واستشهد بشواهد الفراء وأخرى غيرها ، وعدم وجود رابط في الآية لا يمنع ما ذهب إليه الفراء، إذ إن المعنى واضح من أن الخبر للنساء المرتبط ذكرهن بـ(الذين)، فكأن وضوح المقصود سوغ عدم ذكر الرابط .

فالأرجح عندي ما ذهب إليه الفراء من جواز ترك الإخبار عن الأول، والإخبار عما أضيف إليه إن كان فيه معنى الخبر؛ لأنه من سنن العرب في كلامها([1])؛ ولقبوله عند بعض النحاة، واستحسن في الآية قول المبرد وهو (أن يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أزواجهم يتربصن) وهذه الجملة خبر عن الأول.([2])

٣. التأويل بحذف الخبر فيما ظاهره التقسيم والتفصيل في قوله تعالى:{ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ}([3])

يقدر الفراء خبرًا محذوفًا في حال التقسيم والتفصيل، قال الفراء :" ورفعها على إضمار الصفة([4])، كقولك: رأيت الرجلين: عاقلٌ، وأحمقٌ، يريد، منهما كذا وكذا"([5])

فالتقدير في الآية الكريمة : فمنها مستقر ومنها مستودع ([6])

==

([8]) الصاحبي في فقه اللغة صـ٢٢١

([1]) الصاحبي في فقه اللغة ٢٢١.٢٢٢

([2])ينظر رأي المبرد في إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/١

([3]) سورة الأنعام من الآية ٩٨

([4]) يقصد إضمار الجار والمجرور الواقع خبرًا

([5]) ينظر معاني القرآن ٣٤٧/١، و٤١٠/٢

([6]) ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٨/١، تفسير الطبري ٣٣٢/٧ ، معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٧٤، البيان في غريب القرآن ٣٠٢، تفسير البحر المحيط ١٩٢/٤، الدر المصون ٦٦/٥

٤. التأويل بحذف الخبر إذا كان بعد همزة الاستفهام في قوله تعالى: {أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ}([1])

ذكر الفراء أن (مَنْ) في الآية مبتدأ، خبره محذوف جوازًا؛ لدلالة الكلام عليه([2])

قال الفراء:" هو جواب بيّن كقوله في سورة . محمد صلى الله عليه وسلم . (أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ)([3]) وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف معناه وإن ترك جوابه."([4])

فأوضح الفراء أن هذا الحذف والتقدير بَيِّن معروف، وهو مأخوذ من الآية التي في سورة محمد . صلى الله عليه وسلم . ، ووجوده مصرحًا به في هذه الآية وغيرها يؤكد هذا الحذف والتقدير([5])، وحذف المعادل الذي دخلت عليه الهمزة كثير في القرآن([6])، قال الفراء :" وجوابه من المضمر الذي ذكرت لك "([7])، والتقدير: كمَنْ أَمِنَ العذاب.([8])

([1]) سورة هود من الآية ١٧

([2]) ينظر: إعراب القرآن ٨٣/٣، الإملاء ٣٦/٢، تفسير القرطبي ١٧/٩، وجعله الزمخشري مرفوعًا بالعطف على (من كان يريد الحياة الدنيا) ، ينظر الكشاف ١٨٩/٣

([3]) سورة محمد من الآية ١٤

([4]) معاني القرآن للفراء ٦/٢

([5]) ومن ذلك في سورة الأنعام ١٢٢، الرعد ١٩، النحل ١٧، القصص ٦١، السجدة ١٨

([6]) ومن ذلك فاطر ٨، الزمر ٩، الزمر ٢٢، وينظر تفسير البحر المحيط ٥/ ٢١١، الدر المصون ٦٩٩/٦، حاشية الشهاب ١٤٢/٥

([7]) معاني القرآن للفراء ٤١٨/٢

([8]) ينظر: معاني القرآن للأخفش ، ٤٩٥/٢، تفسير الطبري ٢٣/ ٢٤٧، تفسير القرطبي ٢٢٠/١٥، تفسير البيضاوي ٩١٢/٢

٥. التأويل بحذف الخبر إذا كان ما بعد المبتدأ جملة لا تصلح أن تكون خبرًا له كما في قوله تعالى:{ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ }([1])

قدر الفراء خبرًا لـ(أمم) ؛ لأنه يرى أن (سنمتعهم) لا يصلح أن يكون خبرًا له([2])، ولو وقع هذا الفعل على (أمم) لكان نصبًا([3])، وجملة سنمتعهم صفة للمبتدأ سوغت الابتداء بالنكرة.([4])

٦. التأويل بحذف الخبر في قوله تعالى:{ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ}([5]) :

يرى الفراء أنه يجوز حذف الخبر من المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر المبتدأ الثاني المذكور في الجملة المعطوفة على المبتدأ الأول الذي حذف خبره، واستشهد على ذلك بالآية فقال: وإن شئت جعلت القعيد واحدًا واكتفيت به من صاحبه كما قال الشاعر:

نحنُ بِمَا عندنَا وَأَنت بِمَا ... عنْدك راضٍ والرأيُ مُخْتلِفُ([6])

([1]) هود من الآية ٤٨

([2]) وقدره غيره : (وممن معك أمم سنمتعهم) ينظر الكشاف ٢٠٦/٣، تفسير البيضاوي ٤٦١/١، حاشية الشهاب ٥/ ١٧٧

([3]) وقيل في رفع أمم أقوال أخرى : أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية (سنمتعهم) ، أو يكون في الكلام إضمار (يكون) ، أو يكون معطوفًا على الضمير في (اهبط)، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٨٣/١، الإملاء ٤٠/٢، تفسير القرطبي ٤٥/٩، تفسير البحر المحيط ٥/ ٢٣١، الدر المصون ٣٣٩/٦، روح المعاني ٦/ ٢٧١

([4]) ينظر حاشية الشهاب ٥/ ١٧٧

([5]) سورة ق من الآية ١٧

([6]) البيت من المنسرح وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص٢٣٩؛ وتخليص الشواهد ص٢٠٥؛ والدرر ٥/ ٣١٤؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧؛ ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر ١/ ١٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩؛ وشرح الشواهد الإيضاح ==

ويجوز عكس ذلك تمامًا أي أن يجعل الخبر المذكور للأول وإن تأخر بعد المبتدأ الثاني، ويكون خبر المبتدأ الثاني محذوفًا استغناءً عنه بخبر الأول إذا كان الخبر المذكور يصلح للمبتدأين كليهما، ولم تكن فيه قرينة لفظية أو معنوية تقيده بأحدهما دون الآخر، كقوله تعالى: { وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى}(١) فقد قال الفراء فيها : ولو وجهت (التي) إلى الأموال واكتفيت بها من ذكر الأولاد صلح ذلك (٢)، والتقدير في البيت هو: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض، وقد استدل سيبويه بحذف الخبر الذي هو عمدة في هذا البيت وأمثاله على جواز حذف المفعول الذي هو فضلة(٣)، فكما أن المفعول به محذوف في قولك ضربت وضربني زيد؛ لدلالة الثاني عليه والتقدير فيه ضربت زيدًا وضربني زيدٌ، وكذلك ههنا في بيت الشاعر وقد حذف الخبر الأول؛ لدلالة الثاني عليه وجاز ذلك ؛ لأن معناهما واحد، ولا يصلح أن نجعل (راض) خبرًا للمبتدأ (نحن)؛ لأن المبتدأ والخبر يجب أن يكونا متطابقين في الإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث، فلابد من تقدير خبره محذوفًا إستغناءً عنه بخبر الثاني.(٤)

٧. التأويل بحذف الخبر بعد القول في قوله تعالى:{ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ}(٥)

قد يحذف الخبر أيضًا من جملة مقول القول المحكية إذا وقع بعد القول أو أحد تصريفاته الاسم مرفوعًا فتأويله عند الفراء أنه مبتدأ وخبره يكون جارًا ومجرورًا

==

ص١٢٨؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقة اللغة ص٢١٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩.

(١) سورة سبأ من الآية ٣٨

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٧٧

(٣) الكتاب لسيبويه ١/٧٥

(٤) تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري ٩٢

(٥) من الآية ٦٩ سورة هود

مقدرًا، قال في الآية الكريمة : " وقرأه العامة([1])بنصب الأول ورفع الثاني، ولو كانا جميعًا رفعًا ونصبًا كان صوابًا ، فمن رفع أضمر (عليكم)، وإن لم يظهر"،واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فقلنا السَّلام فاتقت من أميرها ... فما كَانَ إلا وَمْؤها بالحواجب ([2])

قال الفراء: والعرب تقول : التقينا فقلنا : سلامٌ سلامٌ، وحجة أخرى في رفعه الآخر: أن القوم سلموا، فقال حين أنكرهم : هو سلامٌ، إن شاء الله ، فمن أنتم ؟ ؛ لإنكاره إياهم، وهو وجه حسن"([3]) فرفع السلام؛ لأنه أراد سلمنا عليها، فاتقت أن ترد علينا، ويجوز أن تنصب السلام على مثل قولك : قلنا الكلام، قلنا السلام، ومثله قرأت الحمدَ، وقرأت الحمدُ، إذا قلت قرأت الحمدَ أوقعت الفعل عليه، وإذا رفعت جعلته حكاية على(قرأت الحمدُ لله)([4]) فالرفع على تقدير: (قلنا السلام عليكم)، والنصب على جعل السلام مفعولًا به للفعل قلنا، ويجوز أن يكون السلام خبرًا، والمبتدأ محذوف تقديره: (هو)([5])، إلا أنَّ جعله مبتدأ وخبره محذوف على إضمار

([1]) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وخلف وسلام ينظر: البحر المحيط ٢٤١/٥، الكشف عن وجوه القراءات ٥٣٤/١، النشر ٢٩٠/٢، وقرأ ابن أبي عبلة بالألف والنصب فيهما، ينظر: الكشاف ١٠٥/٢، مختصر ابن خالويه ٦٠، معاني الزجاج ٦٠/٣، إعراب االنحاس ١٠٠/٢

([2]) البيت من البحر الطويل في معاني القرآن للفراء ٤٠/١، ١٢٤/٣ ، ونسبه لبعض بني عقيل، وينظر المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تح/خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط١، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م،٤/ ٩ (الإيماء) وذكر عجز البيت فقط، الصحاح للجوهري (سلم) ، ولسان العرب (سلم، وصفح، ومأ).

([3]) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١ وينظر: ٣٨/٣

([4]) معاني القرآن للفراء ٤٠/١

([5]) زاد الميسر في علم التفسير لابن الجوزي ١٢٧/٤

(عليكم) هو الأولى والأقيس في العربية؛ لأن العرب غالبًا ما يتصرفون في الجار والمجرور ما لا يتصرفون في غيرهما من الحذف والذكر والتقدير والتأخير.([1])

وقد يحذف الخبر أيضًا إذا كان المبتدأ اسمًا مشتقًّا مجردًا من (أل) ومعتمدًا على شيء قبله كالنداء والاستفهام وقد استشهد الفراء على ذلك بقول الشاعر:

تَقُولُ ابنَة الْكَعبيّ يوم لقيتُها ... أمُنْطلق فِي الجيش أم متثاقِلُ([2])

فمنطلق رفع ضميرًا مستترًا سد مسد الخبر([3]) .

([1]) مغني اللبيب ٢٩٣/٢، ٦٩٥

([2]) البيت من البحر الطويل في معاني القرآن للفراء ولم ينسبه لقائله ينظر ٤٠٢/٢، وتفسير الطبري ١٧٥/٢١

([3])معاني القرآن ٤٠٢/٢

المسألة الثانية: التأويل بالحذف في مرفوعات نواسخ الابتداء

(أ): اسم (كان)

١. التأويل بحذف اسم (كان) في قراءة النصب في قوله تعالى:{ وَإِنْ كَانَ ذُا عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}(١):

أجاز الفراء حذف اسم (كان) إذا جاء بعدها مباشرة نكرة منصوبة؛ مستشهدًا بقراءة عبدالله وأُبيّ بالنصب في (ذو) حيث قرئت (وإن كان ذا عسرة)(٢) وذكر أنها لغة لهوازن، حيث شاع عندهم حذف الفاعل إذا كان واو جماعة وذلك اكتفاءً بالضمة قبلها، فقال: " وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماعة، اكتفاء بالضمة قبلها فقال في ضربُوا ، قد ضَرَبُ ، وفي قالوا قد قَالُ، ذلك لغة لهوازن وعُلْيا قيس"(٣)، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فلو أن الأطِبَّاء كانُ حَوْلِي ... وكانَ مع الأطباء الأَسَاةُ(٤)

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٠

(٢) وتنسب القراءة أيضًا لعثمان وابن عباس والمعتمر وحجاج الوراق، تنظر القراءة في البحر ٣٤٠/٢، مختصر ابن خالويه ١٧، تفسيرالطبري ٧٣/٣، الكشاف ٣٠٣/١، التبيان ٣٦٨/٢، إعراب النحاس ٢٥٩/١، إعراب القراءات السبع وعللها ١٠٤/١، وقراءة الجمهور (ذو)، ينظر: البحر ٣٤٠/٢، ومعاني الزجاج ٢٥٩/١، الدر المصون ٦٦٨/١

(٣) معاني القرآن للفراء ٩١/١، وينظر البحر المحيط ٢٤٠/٢، تفسير القرطبي ٢٩/٦، تفسير الرازي ٣٦٦/٢

(٤)البيت من الوافر ولم ينسبه أحد إلى قائله، ينظر: مجالس ثعلب ٨٨/١، علل البناء لابن الوراق، ١٢٦، شرح السيرافي ٧٧/١، المفصل للزمخشري ٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٩/١، شرح لامفصل ٥/٧، شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/٢، خزانة ٣٨٥/٢، العيني ٥٥١/٤، وشواهد التوضيح لابن مالك: ٨٨، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الألوسي ١٠٨

فإن الأصل فيه: (كانوا حولي) فاجتزأ الشاعر بالضمة الذي هو (الواو)؛ وذلك قصدًا للتخفيف، ومن أمثال إضمار اسم (كان) فيها إذا جاء بعدها نكرة منصوبة قول الشاعر:

لله قومي أي قوم لحرة ... إذا كانَ يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا([1])

وأجاز الفراء في الآية السابقة الرفع والنصب فقال" إذا نصبت أضمرت في (كان) اسمًا"([2]) واستشهد على النصب بالبيت الأخير مضمرًا في (كان) اسمها ويكون التقدير: إذا كان اليوم يومًا ذا....، أو إذا كان هو يومًا ذا....، أما وجه الرفع فعلى أن(كان) هنا تامة، بمعنى جاء يوم أو وقع يوم أو حدث يوم، فإنها تكتفي بالمرفوع بعدها، وإلى ذلك ذهب الخليل([3])وسيبويه([4]) قبل الفراء واستشهدا بهذا البيت أيضًا، إلا أن روايتهما له تختلف عن رواية الفراء، لكن محل الاستشهاد لم يختلف عندهم جميعًا، حيث رووا:

بنى أَسَدٍ هل تَعْلَمُون بَلاءَنا ... إذا كانَ يَوْماً ذا كَواكب أشْنَعا

قال الخليل: " فإنه أراد إذا كان اليوم يومًا ذا كواكب .... وقد يكون (كان) في معنى جاء ([5])، أما سيبويه فقال فيه: " أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهو اليوم،

([1]) البيت من البحر الطويل نسبه الخليل إلى عنترة ينظر الجمل ١٤٩ ، ونسبه سيبويه إلى عمرو بن شاس ٤٧/١، ونسبه محقق كتاب الأخفش معاني القرآن صـ١٥٥ ، إلى مقاس العائذي ، وكذلك نسبه محقق كتاب المبرد المقتضب ٤/ ٩٦ ، ونسبه السيرافي إلى عمرو بن شاس، شرح كتاب سيبويه ٦٣/١ .

([2]) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/١

([3]) الجمل ١٤٩

([4]) الكتاب ٤٧/١

([5]) الجمل ١٤٩

وسمعت بعض العرب يقول: أشنعًا، ويرفع ما قبله كأنه قال: إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعًا"([1])

٢. التأويل بحذف اسم (كان) في قوله تعالى:{يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ}([2])

أجاز الفراء في (مثقال) الرفع والنصب، فقال:([3]) :" فمن رفع بتكن، ومن نصب فلعل في تكن اسمًا مضمرًا مجهولا، مثل الهاء في قوله (إنها إن تك)، ومثل قوله:{ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ}([4])، وقرأ نافع (مثقالُ) بالرفع([5])، والباقون بنصب اللام([6])، والحجة لنافع أنه جعل (كان) مما حدث ووقع ولا خبر لها إذا كانت كذلك ([7])، وذكر أبو حيان أنها قراءة الأعرج، وأبي جعفر([8])، وذكر السمرقندي أن من قرأ (مثقالُ) ، بالضم جعله اسم (تك)، ومن قرأ بالنصب جعله خبرًا، والاسم فيه مضمر ومعناه (إن تكن صغيرة قدر مثقال حبة)، وإنما قال: إن تكن بلفظ التأنيث؛

---

(١) الكتاب ٤٧/١

(٢) سورة لقمان من الآية ١٦

(٣) ينظر معاني القرآن ٣٢٨/٢

(٤) سورة الحج آية ٤٦

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٨٧/٧، الإتحاف ٣١٠، و٣٥٠، غرائب القرآن ٤٦/٢١، إعراب القرآن للنحاس ٦٠٢/٢، الكشاف ٥١٧/٢ ، الكشف عن وجوه القراءات ١٨٨/٢، البيان ٢٥٥/٢،

(٦) الحجة لابن خالويه ٢٨٤

(٧) السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة (د. ت) ، ١٣٥، والحجة في القراءات السبعة ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق بيروت لبنان، ط٣، ٢٨٦، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، علالم الكتب بيروت لبنان ط١، ٣٦٢/٢

(٨) تفسير البحر المحيط ١٨٢/٧

لأن (المثقال) أضيف للحبة فكان المعنى للحبة([1])، أي اكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، وقد أورد الأخفش القراءتين وقدر اسمًا ظاهرًا لكان في قراءة نصب (مثقال):(إن تكن خطيئة مثقال حبة)، وأما في قراءة الرفع يرى أن (تك) تامة لا تحتاج إلى خبر كأنه (بلغ مثقال حبة)([2])، ورأى النحاس كذلك أن (مثقالَ) بالنصب خبر (تك) واسمها مضمر فيها، وذكر أن أبا حاتم استبعد أن يقال: (إن تك مثقالٌ فيه)، بالرفع؛ لأن (مثقالًا) مذكرًا، فلا يجوز عنده إلا بالياء قال أبو جعفر: وهذا جائز صحيح وهو محمول على المعنى؛ لأن المعنى واحد وهو كثير في كلام العرب([3])

وبالمفاضلة بين القراءتين نجد أن قراءة الرفع تتحقق من خلالها الأفضلية؛ لأنها ليست في حاجة للتأويل بالحذف والتقدير، كما أنها نمط مستعمل، أما قراءة النصب فقد خرقت قيدًا من قيود الأفضلية، وهو تكلف الحذف الذي يدفعنا إلى تقدير المحذوف، ومما هو معهود أن ما لايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، والأصل في هذه الأفعال أن تكون تامة، قال ابن أبي الربيع : "جميع ما يستعمل تامًا وناقصًا من هذه الأفعال، الأصل فيه أن يكون تامًا والناقصة منقولة

([1]) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، تح/ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ٣/ ٢٢، الكشاف للزمخشري ١٣/٥، تفسير ابن عطية المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح/ عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط١، ٢٠٠١، ٣٥٠/٤، تفسير البيضاوي ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد،تح/ محمد عبدلارحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط١، (د. ت)، ٢١٥.٢١٤/٤

([2]) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٧

([3]) إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/٣

منه، وجردت إلى الزمان"([1])أما الحذف في القراءة الثانية فهو تركيب شائع في الاستعمال وقد قرأ به الستة من القراء السبعة لكنني أرى أن الرفع أفضل لما ذكرتُ.

(ب) : خبر (إن)

١. التأويل بحذف خبر (إن) في قوله تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}([2])

ذهب الفراء إلى أن خبر (إنَّ) الأولى في الآية محذوف لما فيها تكرار (إنَّ) حيث قال :" يقال أين جواب (إنَّ) ؟ فإن شئت جعلته : (أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ)([3])، وإن شئت كان في قوله (وَإِنَّهُ لَكِتَابٍ عَزِيزٍ، لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ)فيكون جوابه معلومًا فيترك، وكأنه أعرب الوجهين، وأشبهه بما جاء في القرآن([4]) .

فالفراء اشترط لجواز حذف خبر (إنَّ) تكرير (إنَّ)، والكوفيون أيضا تابعوه واشترطوا ذلك، كما اشترط الفراء والكوفيون في حذف خبر (إنَّ) أن يكون الاسم نكرة، وأشار ابن جني إلى هذا الرأي بقوله :" وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إنَّ) مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم : إنَّ الناس ألبٌ عليكم فمن لكم ؟ قالوا: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي إنَّ لنا زيدًا وإنَّ لنا عمرًا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة،([5]) واحتجوا بقول الأعشى:

([1]) البسيط في شرح جمل الزجاجي لعبيد الله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع ، تح/ عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان ط١، ١٩٨٦م، ٧٥٢/٢

([2]) الآيات ٤١، ٤٢ من سورة فصلت

([3]) سورة فصلت من الآية ٤٤

([4]) معاني القرآن للفراء ١٩/٣

([5]) الخصائص ٣٧٦/٢

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتحَلاً ... وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا([1])

وهذا الشرط الذي شرطه الفراء والكوفيون لم يشترطه البصريون فقد أجازوا حذف خبر (إنَّ) وأخواتها للعلم به سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، كررت أم لم تكرر، قال سيبويه في هذا : "لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أظهرته، وليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا وإنَّ عددًا، أي إنَّ لهم مالًا، فالذي أضمرت (لهم)، ويقول الرجل للرجل، هل لكم أحدٌ، إنَّ الناسَ ألبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا ، أي إنَّ لنا وقال الأعشى:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتحَلاً ... وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا

وتقول إنَّ غيرَها إبلًا وشاءً، كأنه قال: إنَّ لنا غيرَها إبلًا وشاءً ، أو عندنا غيرها إبلًا وشاءً، فالذي تضمر هذا النحو وما أشبهه "([2])

فسيبويه والبصريون لم يشترطوا أن يكون الاسم معرفة أو نكرة، وإنما يجوز حذف الخبر إذا علم ودلت عليه قرينة.

واحتج البصريون على الكوفيين بورود الخبر مع المعرفة ، فقال المبرد :" فمن المعرفة قول الأخطل:

خَلاَ أَنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ... على النَاسِ أَوْ أَنَّ الأَكارِمِ نَهْشَلا([3])

([1]) البيت من البحر المنسرح وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٨٤، وهو مطلع قصيدة للأعشى في المدح. وانظر المقتضب ٤/ ١٣٠، وشرح السيرافي ٣/ ٨، والخصائص ٢/ ٣٧٣، وأمالي الشجري ١/ ٣٢٢ وابن يعيش ٨/ ٨٤، والمغني ١/ ٨٧ تحقيق: د. مازن المبارك، والسيوطي/ ٨٤, والأغاني ٩/ ١٢١ وروايته: وإن في السفر من مضى مهلا. والخزانة ٤/ ٣٨١. والمحتسب ١/ ٣٤٩، والديوان ١٧٠.

([2])الكتاب ١٤١/٢

([3]) ينظر المقتضب ١٣٠/٤، ١٣١ ، وديوان الأخطل ٣٩٢ ، وفي الخزانة أن ابن الشجري في الأمالي, وابن يعيش في شرح المفصل نسباه إلى الأخطل. ويقول البغدادي: "وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي ولم أجده فيها، ينظر الخزانة ٤/ ٣٨٥.

وأورد ابن مالك شواهدَ أخرى فقال : " واشتراط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثيرًا، فمن ذلك قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ}(١) ، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقربته منه : إن ذلك، ثم ذكر له حاجته ، فقال: لعل ذلك ، أراد إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية"(٢)

وبيَّن ابن يعيش أن اشتراط الفراء تكرير (إنَّ) لجواز حذف خبرها؛ إنما هو لإفادة معنى المخالفة بين الاسمين، قال: " وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت (إنَّ)؛ ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر، عند من يظنه غير مخالف، وحكى أن أعرابيًا قيل له : الذبابة الفأرة؟ قال: إنَّ الذبابة وإنَّ الفأرة ومعناه أن هذه مخالفة لهذه والخلاف بين الاسمين يدل على الخبر، ورد ابن يعيش رأي الفراء هذا بأنه مفتقدٌ إلى سماع، قال: " وهو قول غير مرضٍ عند أصحابنا، فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه" (٣)

ويبدو لي في هذه المسألة: أن مذهب الفراء والكوفيين ضعيفان؛ لاعتمادهما على شاهد واحد والاعتماد على شاهد واحد لا يجوز أن نخرج منه بحكم عام، وأن ننفي ما عداه، **وأرجح** مذهب البصريين لسببين:

١. كثرة ما استند عليه من الشواهد المسموعة سواء أكانت من القرآن أم من الأثر أم من الشعر .

٢. مذهب البصريين استوعب ما استشهد به واعتمد عليه الفراء ولا يرده، فيعدها جميعًا مما يستشهد به على جواز حذف خبر (إن) وذلك على عكس رأي الكوفيين والفراء إذ ذهبوا بشواهد البصريين إلى التأويل والتقدير اللذان لا داعي لهما .

---

(١) سورة الحج من الآية ٢٥

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي عبيد ٣١٠/٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢

المطلب الثاني : التأويل بالحذف في منصوبات الأسماء

المنصوبات في الأسماء هي: المفعول به، ومنها المنادى، والمنصوب على الاختصاص، والإغراء، والتحذير، ومنها المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى بـ(ليس)، وخبر (كان) وأخواتها، وخبر ما حمل على (ليس)، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، ومنها ما لا علاقة له بموضوعنا في الأسماء، مثل: خبر (كاد) وأخواتها، والمضارع بعد ناصب، وسأتناول منها بعض الأمثلة عند الفراء وهي :

(أ) المفعول به

١. التأويل بحذف مفعول (شاء) في قوله تعالى: {تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ}([١])

أجاز الفراء حذف مفعول المشيئة، حيث يجوز حذفه للعلم به والاكتفاء بدلالة الكلام عليه ،([٢])

قال الفراء" والعرب تكتفي بما ظهر في أول الكلام مما ينبغي أن يظهر بعد شئت، فيقولون: خذ ما شئت، وكن فيما شئت، ومعناه: فيما شئت أن تكون فيه فيحذف الفعل بعدها؛ قال تعالى: (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)([٣])، وقال تبارك وتعالى : (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ)([٤])، و المعنى . والله أعلم . في أي صورة ما شاء أن يركبك ركبك، ومنه قوله تعالى: (وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ)([٥])، وكذلك الجزاء كله، إن شئت فقم، المعنى : إن شئت أن تقوم فقم ، وإن

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٢٦

(٢)ينظر : معاني القرآن للزجاج ١/ ٣٩٧، الزاهر ٢٦/١، الكشاف ١/ ٢٠٨، الإملاء ١/ ٤٣، ٥١، ٩٤، تفسير البحر المحيط ٢٢٦/١، الدر المصون ١/ ١٨٣، ٣/ ١٠١، البرهان ٧٢٧

(٣) سورة فصلت من الآية ٤٠

(٤) سورة الإنفطار من الآية ٨

(٥) سورة الكهف من الآية ٣٦

شئت ألا تقوم فلا تقم، وقال الله تعالى: (فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)([1])، فهذا بين أن المشيئة واقعة على الإيمان والكفر، وهما متروكان"([2])

ويظهر من نص الفراء أن من المواضع التي يكثر فيها حذفه : حيز الشرط والجزاء.

٢. التأويل بحذف أحد مفعولي (حَسِبَ) في قوله تعالى: {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ}([3])

ضَعَّفَ الفراء حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها، فقال عند تفسيره للآية الكريمة : قرأها حمزة{لا يَحْسِبَنَّ}([4])بالياء هاهنا، وموضع {الذين} رفع، وهو قليل أن تعطل (أظن) من الوقوع على (أن) أو على اثنين سوى مرفوعها. وكأنه جَعَلَ (مُعْجِزِينَ) اسمًا وجعل (فِي الْأَرْضِ) خبرًا لَها كما تَقُولُ: لا تحسبنّ الَّذِينَ كفروا رجالًا فِي بيتك، وهم يريدون أنفسهم، وهو ضعيف فِي العربية.

والوجه أن تُقرأ بالتاء لكون الفعل واقعًا عَلَى (الَّذِينَ) وَعَلَى (مُعْجِزِيْنَ) وكذلك قرأ حَمْزَةُ فِي الأنفال (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ) ([5]).

---

[1] سورة الكهف من الآية ٢٩

[2] ينظر معاني القرآن ٢٠٥/١،٢٠٤

[3] سورة النور من الآية ٥٧

[4] قرأها حمزة وابن عامر وإدريس، عن خلف بخلاف عنهما وانفرد الطوسي بذكر حفص معهم ، ينظر: البحر ٤٧٠/٦، ١٣٧/٣، والسبعة ١٩١، والبيان ١٩٨/٢، وروح المعاني ٢٠٩/١٨، إعراب القراءات السبع وعللها ١١٤/٢ ، وقراءة ابن عامر وعاصم وأبو جعفر وخلف والمطوعي وابن مقسم وابن هاشم بالتاء وفتح السين ينظر: البحر٦/ ٤٧٠، النشر ٢٢٦/٢، الحجة لابن خالويه ٢٦٤

[5] الآية ٥٩. وقد قرأ (يحسبن) بالياء ابن عامر وحمزة وحفص ، وينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٩.

وقد ضعف ذلك أيضًا علماء اللغة والتفسير كما ضعفها الفراء، قال الطبري :" وقد كان بعضهم يقول: "لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا"بالياء، وهو مذهب ضعيف عند أهل العربية; وذلك أنّ "تَحْسَبَ" محتاج إلى منصوبين. وإذا قرئ "يَحْسَبَنَّ" لم يكن واقعا إلا على منصوب واحد، غير أني أحسب أن قائله بالياء ظنّ أنه قد عمل في "مُعْجِزِينَ" وأن منصوبه الثاني " في الأرض"، وذلك لا معنى له، إن كان ذلك قصد"([1]).

وقال أبو البركات الأنباري " وإنما جاز حذف المفعول الأول؛ لأنه مبتدأ في الأصل ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم، ويحتمل أن يكون (الَّذِينَ، ومُعْجِزِينَ) مفعولي (يَحْسَبَنَّ) وفاعله مقدر، وتقديره: لا يحسبن الإنسان الكافرين معجزين ، فيكون نهيًا للغائب" ([2])

(ب)حذف اسم (لَكِنْ)

التأويل بحذف اسم (لَكِنْ)([3])على الاستئناف في قوله تعالى:{وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}([4])

أجاز الفراء أن يكون ما بعد (لكنْ) خبرًا لمبتدأ محذوف([5])، أو مصدرًا منصوب

([1]) جامع البيان للطبري ١٩/ ٢١٠

([2]) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تح/ دكتور طه عبدالحميد طه، مراجهة مصطفى السقا ، الناشر : (د_ط) ١٤٠٣ هـ ٢/٢٠٠،

([3]) وهناك مواضع أخرى مماثلة في معاني القرآن للفراء ينظر: ١/١٧٠، ٤٦٥، ٢/٥٦، ٥٧

([4]) سورة الأنعام من الآية ٦٩

([5]) وإليه ذهب الزجاج في معاني القرآن ٤/٢٣٠، النحاس في إعراب القرآن ٤/٦٣٩، أبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٥٩٧، وأبوحيان في تفسير البحر المحيط ٧/٢٢٨

بفعل محذوف من نفس لفظه([1])، فقال في الآية الكريمة : " في موضع نصب أو رفع ، النصب بفعل مضمر ، ولكن نذكرهم ذكرى، والرفع على قوله : ولكن هو ذكرى". ([2])

وفي عمل (لَكِنْ) المخففة خلاف نحوي فهي لا عمل لها، إذا خففت باتفاق جمهور النحاة ، خلافاً ليونس، والأخفش فإنهما أجازا ذلك، ورُد بأنه غير مسموع.

وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: { وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ}([3])، واختار الكسائي، والفراء، وأبو حاتم، والتشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إِنَّ)، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـ(بل)([4]).

لكن الواضح من تأويل الفراء أنه تبع رأي يونس في جواز إعمالها بدليل تأويل قراءة الرفع على حذف اسمها.

([1]) وجاز أوجه أخرى منها :

١. أن يكون مبتدأ وخبره محذوف .

٢. أن يكون معطوفًا على موضع (شيء) المجرور بمن.، ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٦١، إعراب القرآن للنحاس ٥٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٥، تفسير القرطبي ١٨/٧، تفسير البحر المحيط ١٥٨/٤، الدر المصون ٤/ ٦٧٦

([2]) معاني القرآن للفراء ٣٣٩/١

([3]) سورة البقرة من الآية ١٠٢

([4]) ينظر الجنى ٥٨٦،٥٨٧/١ ، همع الهوامع ٥١٨/١

(ج)حذف المنادى المبني في محل نصب

التأويل بحذف المنادى المبني في محل نصب في قوله تعالى:{أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ}([1])

أجاز الفراء حذف المنادى([2])، حيث يجوز حذفه فيما ظاهره دخول حرف النداء، على فعل الأمر، يظهر ذلك من الأمثلة التي ذكرها، حيث ذكر قراءة : (أَلَا يَسْجُدُواْ)بالتخفيف([3])، ثم قال: على معنى: (أَلَّا يَاْ هَؤُلَاءِ اْسجُدُواْ) فيضمر: (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله(يا)، قال :" وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمنا، ألا يا تصدقا علينا ، قال: يعنيني وزميلي، قال الشاعر_ وهو الأخطل_ :

أَلَا يا اسْلَمِي يا هندُ هندَ بنِي بَدْرِ ... وإِنْ كَانَ حيَّانَا عِدًى آخر الدَّهْرِ([4])

وحذفه جائز عند سيبويه([5])، وأجازه جماعة من النحويين([6])،

([1]) من الآية ٢٥ سورة النمل

([2]) معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢

([3]) قرأ الجمهور بالتشديد (ألَّا)، وقرأ الكسائي، وهي قراءة ابن عباس ، وأبي جعفر والزهري ، وأبي عبدالرحمن السلمي والحسن بالتخفيفي (ألا) والوقف على (يا) ثم بالابتداء باسجدوا فعل الأمر، ينظر السبعة ٤٨٠، إعراب القراءات السبع، ٢/ ١٤٨، حجة القراءات ٥٢٦، الكشف ١٦٥/٢، النشر ٢/ ٣٣٧، الاتحاف ٤٢٧

([4]) البيت من البحر الطويل للأخطل في ديوانه ١٥٠، ومنسوب إليه في مجاز القرآن ١٦/٢، ٩٤، تفسير الطبري ١٩/ ١٧١، معاني القرآن للزجاج ١١٥/٤، الإنصاف ٩٩/١، اللسان (عدا)، وغير منسوب في شرح المفصل ٢٤/٢

([5])الكتاب ٢/ ٢١٩، ٢٣٧

([6]) تفسير الطبري ١٩/ ١٧١، الزاهر ٢/ ٧. ٨، إعراب القراءات السبع ٢/ ١٤٨، حجة القراءات ٥٢٦، الكشف ٢/ ١٥٨، الكشاف ٤/ ٤٤٨، أمالي الشجري ٢/ ٦٩، ٤٠٩، الإنصاف ٩٩/١، الإملاء ٢/ ١٧٣، شرح المفصل ٢/ ٢٤، التهذيب الوسيط ١٨٧، شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤٦، شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١، المغني ٢/ ٧٤٧، البرهان ٧٣٥

وخالف أبو عبيدة([1])، وغيره([2])، هذا الرأي وعدوا (يا) في مثل هذه النصوص (يا) التنبيه.

(د)حذف الضمير المنصوب

١. التأويل بحذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر في قوله تعالى:{ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ}([3]) ، وقوله تعالى: {وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ...}([4])

تعرض الفراء في معانيه للحديث عن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر حديثًا غير مباشر، فقال في تفسيره للآيتين :" والوجه في كلام العرب رفع (كلٌ) في هذين الحرفين([5])، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن؛ لأنه في مذهب: ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين . والله أعلم، سمعت العرب تنشد:

ما كُلُّ مَنْ يظَّنُّنِي أنا مُعْتب ... ولا كلُّ ما يُرْوَى عَليَّ أقولُ ([6])

([1])إعجاز القرآن ٩٣/٢

([2]) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٦٥/٢، معاني القرآن للزجاج ١١٥/٤، الخصائص ٢/ ١٩٦، ٢٧٨، ٣٧٦، تفسير البحر المحيط ٧/ ٦٦، الارتشاف ٢١٨١/٤، الجنى الداني ٣٥٥، الدر المصون ٨/ ٥٩٨

([3]) سورة الإسراء من الآية ١٣ وقرأ الجماعة بنصب(كُلَّ) وقرأها أبو السمال وابن أبي عبلة بالرفع ينظر: البحر المحيط ١٥/٦، ومختصر ابن خالويه ٧٥، ومعاني القرآن الزجاج ٢٣٠/٣، التبيان للعكبري ٨١٥/٢ ، إعراب القراءات الشواذ ٧٧٨/١

([4]) سورة يس من الآية ١٢، وقرأ الجماعة كلَّ بالنصب على الاشتغال ، وقرأ أبو السمال وابن السميفع وابن أبي عبلة (وكُلٌ) بالرفع على الابتداء ينظر: البحر المحيط ٣٢٥/٧، زاد المسير ٨/٧، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٢٢، مختصرابن خالويه ١٢٤.

([5]) أي : لفظ (كل) في الآيتين

([6]) البيت من الطويل وهو غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ وقد ورد في العين ١٥٢/٨ و تهذيب اللغة ٢٦٠/١٤واللسان ٢٧٣/١٣ بدون نسبة أيضًا .

فلم يوقع (كل) الآخرة على (أقول) ، ولا على (معتب)، وأنشدني بعضهم :

..... عليَّ ذَنْبا كله لم أصنع" (١)

فأشار الفراء فيما ذكره هنا إلى الضمير المحذوف بقوله : (كان في آخره راجع من الذكر...) أشار إلى أن (كلٌ) . في الشاهدين الشعريين ، مرفوعة، وأن ما بعدها من الفعل واسم الفاعل (معتب ، وأقول ، وأصنع) لم يعملا من (كل) المتقدمة الذكر عليها، وهذا يعني أن الفعل وما شابهه في الشاهدين السابقين لابد لهما من مفعول؛ لأنها متعدية ، فيكون محذوفًا وهو راجع على المبتدأ (كل) .

وفي موضع آخر قال في رفع (كل)، وأكثر العرب تقول: وأيهم لم أضرب، وأيهم إلا قد ضربت رفعًا؛ للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام ، وألا يسبقها شيء، ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم : كل الناس ضربت ، وذلك أن في (كل) مثل معنى: هل أحد إلا ضربت؟، ومثل معنى : أي رجل لم أضرب؟، وأي بلدة لم أدخل؟؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كل الناس ضربت، كان فيها معنى : ما من أحد إلا قد ضربت، ومعنى أيهم لم أضرب، وأنشدني أبو ثروان :

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٢)

رفعًا ، ولم أسمع أحدًا نصب (كل)، قال وأنشدونا:

---

(١) عجز البيت من الرجز وهو من قصيدة مشهورة مطلعها:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... على ذنبا كله لم أصنع، ينظر: وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ١٧٩، والأشموني: "٨٨٩/ ٢/ ٤٥٧"، وسيبويه: ١/ ٣١٨، ونوادر أبي زيد: ١٩، والمقتضب: ٤/ ٢٥٢، والمحتسب: ٢/ ٢٣٨، والجمل: ١٧٢، وشرح المفصل: ١٢/ ١٢،١٣، والعيني: ٤/ ٢٢٤، والهمع: ٢/ ٥٤، والدرر: ٢/ ٧٠.، كما ينظر :معاني القرآن٢/٩٥

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد: الأشموني: "٢١٥/ ١/ ١٢٢"، والتصريح: ١/ ١٩٨، والكتاب لسيبويه: ١/ ٣٦، ٣٧ والخصائص: ٢/ ٤٥٣، ٤٧٦، والعيني: ٢/ ٩٨، ومغني اللبيب: "١١٨٠/ ٩١٠" والسيوطي: ٣٢٨ وشذور الذهب: "٩١/ ٢٥٨".

ما كُلُّ مَنْ يظَّنُّنِي أنا مُعْتب ... ولا كلُّ ما يُرْوَى عَليَّ أقولُ ([1])

ولا تتوهم أنهم رفعوه بالفعل الذي سبق إليه([2])؛ لأنهم قد أنشدونا:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى ... علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ ([3])

رفعًا، وأنشدني أبو الجراح:

أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضَا ...أم هكذا بينهما تعريضًا

كِلَاهُمَا أَجدُ مُسْتَرِيضَا([4])

فرفع (كِلا) وبعدها (أجد)؛ لأن المعنى : ما منهما واحد، إلا أجده مستريضًا ، ويدلك على أن فيه ضمير جحد ، قول الشاعر :

فكلهم حاشاك إلا وجدته ... كعين الكذوب جهدها واحتفالها ([5])

فحديث الفراء هنا عن رفع (كل) الذي موضعه مبتدأ في الشواهد التي أوردها، فلا يتوهم أنه منصوب بالفعل الذي بعده، وعلى ذلك فالفعل وما يقوم مقامه، المذكور بعد المبتدأ . نحو (عارف) في المثال الأول، و(أقول) في المثال الثاني، و(أصنع) في المثال الثالث، و(أجد) في المثال الأخير . كلها مهيأة للعمل في المبتدأين (كلّ، وكِلَا) مقطوعة عنها، ولكن الفعل وما شابهه في الأمثلة السابقة متعد يحتاج إلى مفعول، فكان لابد من تقدير مفعول، وهذا الضمير المقدر المحذوف العائد على المبتدأ، وتقديره في الأمثلة السابقة : (عارفه، أقوله، أصنعه، أجده) كما يظهر من كلام الفراء السابق، أنه أجاز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ إذا كان

([1]) سبق تخريجه صـ٤٨ من البحث

([2]) يعني (كل) في قول أبي ثروان ، وقول الآخر وما كل من يظنني....، وما كل ما يروي.....

([3]) سبق تخريجه صـ٤٨ من البحث

([4]) رجز في معاني القرآن ١/ ١٤٠، وفي الصحاح ٣/ ١٠٨١وفي مقاييس اللغة ٤٥٩/٢ أجيد، وكذا لسان العرب ١٥٦/٧ والهمع ١/ ٣٧٠

([5]) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٩ . ١٤٠

اسم استفهام ، فقال: "وأكثر العرب تقول: أيهم لم أضرب؟ وأيهم إلا قد ضربت؟ وأي بلدة لم أدخل؟ فرفع اسم الاستفهام، والفعل بعدها متعديًا يحتاج لمفعول.

ثم قال: " ومما يشبه الاستفهام إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت، وذلك أن في كل مثل معنى : هل أحد إلا ضربت...؟، إلا أن الفراء هنا رفع (كُلًّا) فيما مثل به، فقطع عمل الفعل بعدها، فاحتاج الفعل إلى مفعول لابد من تقديره، وقوله:" وذلك أن في (كُلٍ) مثل معنى : هل أحد إلا ضربت ، فأحد مبتدأ نكرة ، وهو ليس اسم استفهام ، وهو أيضًا غير (كُلٍ)، وضربت فعل متعد لم يتعد المبتدأ (أحد) فلزم له مفعول به مقدر .

ومما سبق ذكره وما مثل به الفراء من قول العرب، وما استشهد به يظهر أنه يُجيز حذف الضمير العائد على المبتدأ إذا كان مفعولا به والمبتدأ (كل)، أو (اسم استفهام) أو(نكرة إثر استفهام) كما في قوله: هل أحد إلا ضربت، أي ضربته، أو (نكرة مسبوقة بنفي)، نحو: ما من أحد إلا قد ضربت وهذا يخالف ما نسبه له الرضي والبغدادي نقلا عن الرضي في الخزانة عنه أنه أجاز حذفه. ([1])

وقد تعددت النقول فيما نسب للفراء في هذه المسألة وهي كالتالي:

الأول: نقل أبو حيان عن الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه لا يجوز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ اسم استفهام، نحو: أيهم ضربت؟ ، أو (كل) نحو: كل رجل ضربت ، أو (كلا) نحو: قوله : كلاهما أجيد مستريضًا ، أو كلتا نحو: كلتا جاريتيك ضربت([2]).

([1]) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٩، والخزانة للبغدادي ٣٥٩/١ ، ٣٦٦، والدرر اللوامع للشنقيطي ١٣/٢. ١٤

([2]) الارتشاف ٣/ ١١١٩، ١١٢٠

الثاني: نسب السيوطي للفراء القول بجواز حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو (كل)، أو كلا أو كلتا، نحو قوله تعالى: (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى)([1])أي: وعده الله الحسنى، فحذف الضمير المنصوب ، ووجهه كما ذكر السيوطي : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول، وكون (كُل) و(كِلا) في معنى (ما) فنحو: كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت، في معنى ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلا من ضربت، و(ما) لها الصدارة فأشبهت الموصول، فساغ الحذف كعائده([2]).

الثالث: نقل أبو حيان عن الفراء أيضًا : القول بجواز حذف العائد المنصوب في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام، مثل (كم) ، و(أيّ) وفي كل اسم لا يتعرف نحو: من ، وما، وأنه لم يجز حذفه إذا كان المبتدأ غير ذلك ، ونقله عنه كذلك السيوطي ووجهه بأن الاسم إذا لزم الصدر كثر فيه الرفع، وقل كونه مفعولا به، فأجري على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر.

الرابع: عن الفراء أيضًا أنه يجوز حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ (كُلًّا) وما أشبهها في اقتضاء العموم نحو: رجل يدعو إلى خيرٍ أجيب، وأمر بخير أطيع ، أي: لأجيبه وأطيعه، فحذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ([3]).

ونسب ابن عصفور للكوفيين عامة أنهم يجيزون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ بشرط أن يكون المبتدأ (كلا)، أو اسم استفهام([4])

وبالرجوع للمذاهب الأخرى في كتب النحو، وجدت أن الآراء قد تعددت في حكم حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر، فذهب البصريون

---

(١) سورة الحديد من الآية ١٠

(٢) الهمع ٢/ ١٧.١٦

(٣) السابق نفسه

(٤) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦

إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ ضعيف سواء كان المبتدأ (كل) أو غيره، قال سيبويه :" ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظه الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر:

..... عليَّ ذَنْبا كله لم أصنع (١)

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع وقال امرؤ القيس:

فأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرُّ(٢)

وقال: ثَلَاث كُلهنَّ قتلت عمدا ... فأخزى الله رَابِعَة تعود(٣)

فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب، يقصد (كله، وثوب، وكلهم) في الشواهد السابقة.

---

(١) سبق تخريجه

(٢) البيت من المتقارب، قال الشيخ محيي الدين عبدالحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل: "من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لا، وأبيك ابنة العامري .... لا يدعي القوم أني أفر

وزعم الاصمعي – في روايته عن أبي عمرو بن العلاء – أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده: أحار ابن عمرو كأني .... خمر ويعدو على المرء ما يأتمر

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا: فلما دنوت تسديتها أي: " تسديتها " تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى " فثوب نسيت ". وهو في الكتاب ٨٦/١، ومغني اللبيب ١/ ٦١٤، وشرح ابن عقيل ٢١٩/١

(٣) البيت من الوافر وهو بلا نسبة من شواهد الجمل ٦٦/١ والكتاب ٨٦/١

وقال ابن جني: " إن قوله تعالى: (أَفَحُكْمُ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)(١) برفع (أَفَحُكْمُ) ليس خطأ على حد قول ابن مجاهد، ولكن وجه غيره أقوى منه يقصد نصب (أَفَحُكْمَ) بإيقاع يبغون عليه؛ لأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر؛ جائز في الشعر وجوازه في الشعر ليس على سبيل الضرورة المطلقة؛ لأن له وجهًا من القياس كما في قول أبي النجم:

..... علي ذنب كله لم أصنع ، أي لم أصنعه.

فوجهه من القياس، تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة كقولهم ، الناس رجلان: رجل أكرمت ، ورجل أهنت، أي: أكرمته، وأهنته، وكقولهم : مررت بهند يضرب زيدٌ ، أي يضربها زيدٌ، فحذف عائد الحال، وذهب إلى أنه قد حذف الضمير في قوله أبي النجم السابق، إلا أنه قد خلفه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ؛ لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف الإطلاق (الياء) في (اصنعي)، فلما حضر ما يعاقب الهاء ولا يجتمع معها، فصارت لذلك كأنها حاضرة غير محذوفة(٢) ، وأشار ابن الشجري إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ قد جاء في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: { وَكُلٌ وَعَدَ الله الحُسْنَى} (٣) بتقدير وعده الله إلا أنه ضعيف؛ لأن الجملة التي تقع خبرًا عن المبتدأ إنما هي حديث عنه وأجنبيه منه ، فالعائد منها يعلقها به ، ولكنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفًا كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانت الصفة توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصول، إلا أن الموصول يلزمه أن يوصل، والموصوف لا يلزمه أن يوصف(٤)

---

(١) سورة المائدة من الآية ٥٠

(٢) ينظر: المحتسب ١/٢١٠ . ٢١١، النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ط دار الكتاب العربي ١/٢٥٤

(٣) من سورة الحديد آية ١٠

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٢. ٧٣

، أما النحاس فذهب إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من الخبر، إذا كان المبتدأ نكرة جائز؛ لأن النكرة أشد تمكنًا من المعرفة وهي أصل، فحذف العائد مع النكرة جيد، كثير كما في قول جرير:

أَبَحْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ (١)

على أنه أراد : حميته، وأنه لم ينو الهاء لنصب فقال : وما شيئًا حميت؛ لأنه مفعول .

وقال امرؤ القيس :

فلما دنوتُ تسدَّيتُها.....فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُرُّ(٢)

على أن الخليل أنشده بالرفع يريد به الهاء ، فثوبٌ نسيت وثوب أجر ، أي نسيته ، وأجره

وقول الآخر :

وقال: ثَلَاث كُلهنَّ قتلت عمدا ... فأخزى الله رَابِعَة تعود(٣)

على أنه يريد: قتلتهن، بنية الهاء، ولو لم ينو الهاء لقال: ثلاثًا كلهن على تعدد الفعل فتجعل (ثلاث) هي المبتدأ، وهو نكرة ، وكلهن توكيد عليه شاذ رديء؛ لأنه قليل فلم يأت إلا في قوله:

---

(١) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ١/ ٨٩، والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٢، ٣١٢، ٦٣٣.

(٢) سبق تخريجه

(٣) سبق تخريجه

وخَالِد يحمد أَصْحَابه ... بِالْحَقِّ لَا يحمد بِالْبَاطِلِ ([1])

على معنى يحمده أصحابه([2])

وذهب ابن عصفور إلى حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر من ضرورة الشعر؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل في المبتدأ وقطعه عنه ، كما في قوله:

وخَالِدُ يَحْمَدُ ساداتُنا ... بِالْحَقِّ لَا يحمدُ بِالْبَاطِلِ

وقوله: .....علي ذنبًا كلُّهُ لم أصنعُ

فـ(يحمد وأصنع) مهيآن للعمل في : (خالد، كله) ، وهما مبتدآن ، ومقطوعان عن العمل فيهما ([3])، وقال في الضرائر: " فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام، بل إن جاء منه شيء فقط ، ولم يقس عليه مما جاء من ذلك قراءة يحيى :

{ أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} ([4]) برفع حكم والتقدير : يبغونه"

وتعدد المذاهب في حكم حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر يرد ما زعمه ابن مالك عندما حكى أن الإجماع حاصل على حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ (كل) أو شبهه في العموم ([5])

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن في حكم حذف الضمير المنصوب (المفعول به) العائد على المبتدأ من جملة الخبر أربعة مذاهب:

([1]) من السريع ينسب للأسود بن يعفر، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الجمل صـ٦٥ ، شرح الكافية ٣٤٨/١.

([2]) ينظر : شرح أبيات سيبويه ، تح/ زهير غادي زاهد (النجف ، مدارس النجف الثقافية الأهلية) ، صـ٥٥.٧٥

([3]) ينظر: شرحه على جمل الزجاجي ٣٥٠/١ . ٣٥١

([4]) المائدة آية ٥٠

([5]) شرح التسهيل ٣١٢/١

الأول : ما ذهب إليه الفراء ، وهو أنه يجوز ذلك إذا كان المبتدأ (كُلًّا) أو (كِلَا) أو(اسم استفهام)، أو كان (نكرة إثر استفهام)، أو (مسبوقة بنفي) .

الثاني: مذهب سيبويه والبصريين ، أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر ضعيف، سواء كان المبتدأ (كلاً)، أو غيره.

الثالث: ما ذهب إليه النحاس وهو جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ نكرة ؛ لأن النكرة أشد تمكنًا من المعرفة ؛ ولأنه جاء كثيرًا عن العرب ، وأما إذا كان المبتدأ معرفة فحذف الضمير المنصوب شاذ رديء ؛ لأنه لم يسمع منه إلا شاهد واحد.

الرابع: مذهب ابن عصفور أن حذف العائد المنصوب من ضرائر الشعر؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل في المبتدأ أو قطعه عنه، وما سمع منه في غير الشعر يحفظ ولا يقاس عليه .

والراجح عندي من خلال ما سبق هو جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر سواء كان المبتدأ (كُلًّا) أو غيرها في اقتضاء العموم؛ لثبوت ذلك في قراءة ابن عامر ([1]) { وَكُلٌّ وَعَدَ الله الْحُسْنَى}([2])، وفي قراءة السلمي([3]) لقوله تعالى: { أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} ([4]) أي يبغونه، فحذف الضمير؛ ولمجيء ذلك في الشعر، ويستأنس لجواز حذفه بما ذكره ابن جني من أن له وجهان من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، والله أعلم.

([1]) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٢. ٧٣، وشفاء العليل ، للسلسيلي ٢٩١/١

([2]) سورة الحديد من الآية ١٠

([3]) المحتسب لابن جني ٢١٠/١

([4]) سورة المائدة من الآية ٥٠

٢. التأويل بحذف العائد المنصوب على الاسم الموصول في قوله تعالى: {لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ}([١])

أجاز الفراء حذف العائد المنصوب([٢]) وهذا الحذف جائز عند الجمهور([٣])، وقد حُذف العائد المنصوب في القرآن الكريم في مواضع كثيرة([٤])، قال الفراء : " (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ)، وفي قراءة عبدالله : (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)، وكل صواب والعرب تضمر الهاء في (الذي)، و(مَنْ)، و(ما)، وتظهرها وكل ذلك صواب"([٥])

فنلاحظ أن الفراء ذكر قراءتين :

١. قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وعبدالله بن مسعود وأبو جعفر ويعقوب "وما عملته.."([٦]) بالهاء موافقة لمصاحفهم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وخلف والمطوعي وطلحة وعيسى والمفضل " وما عملت" بغير هاء([٧]) موافقة لمصاحفهم

([١]) سورة يس من الآية ٣٥

([٢]) وذكر بعضهم لحذفه شرطًا وهو أن يكون متصلًا بفعل تام أو وصف ينظر الهمع ٢٩٢/١

([٣]) المقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٣٤٢، معاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٨٦، الكشف ٢١٦/٢، البيان في غريب القرآن ٦١٦، شرح المفصل ٨٥/٢، ١٤٥/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/١، شرح ابن الناظم ٦٦، التذييل والتكميل ٣/ ٧١، أوضح المسالك ١٥٣/١، شرح ابن عقيل ١٦٩/١، البرهان ٧٢٢، التصريح ١٧٤/١، الهمع ٢٩٢/١

([٤]) ينظر : الحجة للفارسي ٤١/٦، حجة القراءات ٥٩٩، واستقصى هذه المواضع د/ عبدالفتاح الحموز في التأويل النحوي في القرآن ٤٦٥ . ٤٦٨

([٥]) معاني القرآن للفراء ٣٧٧/٢

([٦]) ينظر : البحر المحيط ٣٣٥/٧، تفسير القرطبي ٢٥/١٥، الكشاف ٥٨٧/٢، المحرر ٢٩٥/١٢، روح المعاني ٨/٢٣، فتح القدير ٣٦٨/٤ .

([٧]) ينظر: الإتحاف ٣٦٥، حجة القراءات ٥٩٨، الكشف عن وجوه القراءات ٢١٦/٢، الحجة لابن خالويه ٢٩٨

وما : موصولة، أو موصوفة ، أو نافية.

أ. فإن كانت موصولة فالعائد محذوف في القراءة الثانية، وكذا إن كانت موصوفة، أي ومن الذي عملته، أو شيء عملته فالهاء لـ(ما).

ب . وإن كانت نافية فعلى الثانية لا ضمير، وعلى الولى يعود الضمير على ثمره.

المطلب الثالث: التأويل بالحذف في مجرورات الأسماء([1])

تشمل المجرورات في الأسماء المجرورات بالحرف والمجرورات بالإضافة وهي كالتالي :

(أ)التأويل بحذف المجرور بالحرف

١. حذف حرف الجر والضمير المجرور به في قوله تعالى:{وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}([2])

أجاز الفراء حذف الهاء وحرف الجر من الصلات وقد حُكِيَ جواز ذلك عن سيبويه والأخفش والزجاج، والفراء في هذا مخالف للكسائي أستاذه، وقد اعتمد الفراء في هذه المسألة على الآية الكريمة السابقة وفسر ذلك أنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء ومرة بالصفة (أي الظرف) فيجوز الحذف والتقدير: (لا تجزي نفس عن نفس شيئًا) ويجوز إظهار الظرف فنقول : لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئًا .

أما الكسائي فلا يجيز الإضمار وأنكر ما ذهب إليه الفراء وتقدير الآية عنده: (واتقوا يومًا لا تجزيه نفس)([3])، ثم حذف الضمير المنصوب إلا أنه يجيز حذف الهاء دون الظروف قائلًا: " لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء"([4])، وإذا عدنا

([1]) من ذلك حذف العائد المجرور ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٤

([2]) سورة البقرة من الآية ٤٨

([3]) معاني القرآن للفراء ١/٣٢

([4]) مغني اللبيب ٢/٢٠٨

إلى رأي الفراء وسبب جوازه حذف حرف الجر والهاء في الآية السابقة، لوجدناه التشابه في المعنى، ومثال ذلك ما استشهد به في قوله: (آتيك يوم الخميس وفي يوم الخميس)، فالمعنى هنا واحد وأما ما استشهد به الكسائي فالمعنى يختلف في حالة إضمار حرف الجر أو الهاء لقوله: أنت الذي تكلمت غير قوله: أنت الذي تكلمت فيه، فلا يجوز إضمار (فيه)؛ لأن المعنى مختلف ويُفَصِّل هذا الفراء في تعرضه لقوله تعالى: { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}([1])، قائلًا : " المعنى . والله أعلم . لأقعدن لهم على طريقهم أو في طريقهم وإلقاء الصفة من هذا جائز"([2])، أما سيبويه والأخفش فقد أجازا الأمرين أي حذف الهاء والظرف كما ذهب إليه الفراء.

٢. التأويل بحذف (من) والمفضول بعد (أفعل) التفضيل في قوله تعالى:{وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}([3])

نُسب للفراء أنه يجيز حذف (من) والمفضول من (أفعل) إذا وقع خبرًا ، في نحو : الله أكبر ([4])، وبالرجوع إلى معاني القرآن أجد له نصًا في الآية الكريمة السابقة يشير إلى ذلك بإشارة غير مباشرة حيث قال في تفسيرها :" عن مجاهد أنه قال : الإنشاءة أهون عليه من الابتداء، قال أبو زكريا :" ولا أشتهي ذلك" والقول فيه : أنه مثل ضربه الله تعالى فقال: أتكفرون بالبعث؟ فابتدأ خلقكم من لا شيء وأشد، فالإنشاءة من شيء عندكم يا أهل الكفر ينبغي أن تكون أهون عليه، ثم قال: (وله المثل الأعلى) فهذا شاهد أنه مثل ضربه الله ...عن ابن عباس قال:{وهو أهون

---

[1] سورة الأعراف من الآية ١٦

[2] معاني القرآن للفراء ٣٧٥/١

[3] سورة الروم من الآية ٢٧

[4] والذي نسب له هذا الرأي هو البغدادي في خزانة الأدب ونسبه للكسائي وابن هشام أيضًا ينظر الخزانة ٢٤٢/٨

عليه}: على المخلوق؛ لأنه يقول له يوم القيامة ، كن فيكون، وأول خلقه نطفة ثم علقة ثم مضغة "([1])

من خلال تأمل ما قاله الفراء وإن كان كلامه هنا في المعنى لا في الإعراب مباشرة إلا أن المعنى متوقف على الإعراب، ففي قول الفراء : " ولا أشتهي ذلك ... " يقصد أنه ليس القصد في الآية السابقة أن الإنشاء أهون على الله من الابتداء؛ لأن الله لا يشتد عليه شيء ولا يشق عليه شيء، وإنما أراد أن ابتداء الخلق من لا شيء أشد ، فينبغي أن يكون الإنشاء من شيء أهون عليه على ما يقع في عقول الخلق، وهذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ الله للكفار، وحجة عليهم ؛لأنهم ينكرون البعث، كما أجاز أن يكون على أنه أراد: وهو أهون على المخلوق؛ لأن الإعادة أهون من البداءة في عرف الخلق.

والفراء في كلا التفسيرين لم يخرج (أهون) عن معنى التفضيل، فقد قدر المعنى : أن الإنشاء من شيء أهون عليه من الابتداء من لا شيء؛ فقدر أن (من) والمفضول محذوف، و(أهون) في الآية موقعه خبر، وإن لم يصرح بأنه حذف (من) والمفضول من أفعل التفضيل؛ لأنه خبر.

وقد أشار سيبويه إلى جواز حذف (من) والمفضول من (أفعل) التفضيل إذا كان خبرًا، قال الشاعر وهو سحيم بن وثيل :

مررتُ على وادى السِّباعِ ولا أَرى ... كوادى السِّباعِ حين يُظلمُ وادِياَ

أقلَّ به ركْبٌ أتَوْه تَئيّةً ... وأخوفَ، إلاّ ما وَقى اللهُ، سارياَ([2])

([1]) معاني القرآن للفراء ٣٢٣/٢، ٣٢٤

([2]) البيت من شواهد سيبويه ١/ ٢٣٣ والأصول في النحو ٣٠/٢ وينظر منهج السالك/ ١٣٤, وارتشاف الضرب/ ٣٧٣, وشواهد الألفية للعاملي/ ٣٠٢, وشرح شواهد ابن عقيل٣/ ١٨٩.

وإنما أراد : أقل به الركب تئية منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافًا، كما تقول : أنت أفضل ، ولا تقول من أحد، وكما تقول: الله أكبر، ومعناه : الله أكبر من كل شيء"([1])

فأجاز سيبويه حذف (من) والمفضول في قوله : أنت أفضل، والله أكبر، وأفضل، وأكبر في التركيبين : خبر، وإن لم يصرح أنهما خبر (إن) ، كما أجاز حذف (من) والمفضول مع أفعل التفضيل (أقل) في البيت و(أقل) صفة لـ(وادي) ، قال أبو حيان:" يريد أقل منه ركب بوادي السباع فحذف المفضول للعلم به"([2])

ويتبين مما سبق ذكره، أن ما ذهب إليه الفراء من جواز حذف (من) والمفضول مع (أفعل) التفضيل إذا كان خبرًا، ليس رأيًا انفرد وتميز به، بل سبقه إليه سيبويه حسب إشارته السابقة، وتبعه البصريون وأجاز المبرد أيضًا حذف (من) والمفضول بعد (أفعل) التفضيل، في قوله تعالى: {فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى}([3]) ، فقدره ، وأخفى منه([4])، وأخفى هنا معطوف .

وإليه أيضًا ذهب ابن يعيش([5])، وابن مالك([6]) ، والرضي([7])، وأبو حيان([8])، والعيني([9])، وابن عقيل([10])،

([1]) الكتاب ٣٣/٢

([2]) الارتشاف ٢٣٣٦/٥

([3]) سورة طه من الآية ٧

([4]) الكامل ٨٧٦/٢، ٨٧٨

([5]) شرح المفصل ٩٧/٦

([6]) حيث أورد تسع آيات وسبعة شواهد شعرية استشهادًا على مذهبه ينظر: شرح التسهيل ٥٦/٣

([7]) ينظر شرحه على الكافية ٤٥٣/٣ . ٤٥٤

([8]) الارتشاف ٢٣٢٩/٥ . ٢٣٣٠

([9]) المقاصد النحوية ١١١/٣

([10]) المساعد ١٧١/٢ . ١٧٢

والأشموني([1])، وذكروا أن الحذف كثير للدلالة عليه وأكثر حذفه إذا كان (أفعل) خبرًا، وأقل حذفه إذا لم يكن خبرًا، وذلك لكثرة ما ورد من السماع في القرآن الكريم أو في كلام العرب.

أما علماء اللغة كأبي عبيدة وابن فارس والثعالبي فقد ذهبوا إلى أن أفعل التفضيل إذا تجرد من (أل) والإضافة ومن التفضيلية والمفضول فقد انسلخ بهذا عن معنى التفضيل؛ لأن أفعل يوضع موضع (فاعل) ونحوه مثل (فعيل)، وجعلوا منه قولهم الله أكبر، معناه: الله كبير، وقوله تعالى: (هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) معناه عندهم: هو هين عليه؛ لأنه لا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرة الله، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى؛ إذن فهي بمعنى (فاعل) أو (فعيل) .

وخلاصة القول في هذه المسألة:

أن (أفعل) التفضيل الخالي من (أل) والإضافة ، من نحو قول المؤذن : الله أكبر وأمثاله، فيه خلاف بين النحاة، أهو باقٍ على معنا للدلالة على التفضيل فحذفت (من) والمفضول؟ أم أنه يجوز أن يكون تجرد عن معنى التفضيل؟ متضمن حينئذ معنى اسم الفاعل أو معنى الصفة المشبهة؟

فذهب كثير من النحاة منهم الفراء . في إشارته غير المباشرة في معانيه، وفيما نسبه البغدادي له في الخزانة . ، أنه يدل على التفضيل، وحذف منه (من) والمفضول؛ لأن حذفهما للدلالة عليه كثير، وأكثر حذفه إذا كان (أفعل) خبرًا، وخرجوا ما ورد على تلك الصورة من السماع على حذف (من) والمفضول .

والفراء فيما ذهب إليه في المسألة لم يأت بجديد يذكر فيها، أو تفرد منها بشيء من النحاة، وهو جعل (أفعل) على الأصل الذي وضع عليه وهو دلالته على معنى التفضيل، وإنما حذف منا (من) والمفضول كما أشار بعض النحاة إلى أن حذف (من) والمفضول يقل إذا كان (أفعل) غير خبر، وذلك بناءً على السماع،

([1]) شرحه على ألفية ابن مالك ٣٠١/٢

فأكثر ما سمع من حذف (من) والمفضول إذا كان أفعل خبرًا ، وسمع كذلك و(أفعل) غير خبر وهو قليل .

أما اللغويون وعلى رأسهم أبو عبيدة، فذهبوا إلى أن (أفعل) على تلك الصورة تجرد عن معنى التفضيل، وأنه متضمن معنى اسم الفاعل أو معنى الصفة المشبهة؛ لأنه يجوز أن يوضع (أفعل) موضع فاعل وفعيل، واحتجوا أيضًا بالسماع، فخرجوا كل الشواهد التي احتج بها النحاة من السماع على حذف من والمفضول، على تأويل أفعل فيها إما بـ(فاعل)، أو (فعيل) ووافقهم من النحاة المبرد فأجاز في بعض السماع كقول الفرذدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (١)

أن يكون المعنى عزيزة طويلة ، أو أعز من بيتك، فأجاز المذهبين؛ لأن دلالة الكلام تحتمل الوجهين، وجعل تقدير (من) والمفضول واجبة في (أفعل) في قول مالك بن نويرة:

فخرت بنو أسدٍ بمقتل واحدٍ ... صدقت بنو أسدٍ عتيبةُ أفضلُ (٢)

لأن دلالة الكلام لا تحتمل إلا ذلك ، أي: على أن تكون (أفعل) فيه بمعنى التفضيل، ووافقهم كذلك من النحاة المتأخرين، ابن مالك والرضي وابن عقيل، فالحاصل أن اختلاف النحاة واللغويين كان على تأويل المسموع.

وأميل إلى القول بأن أفعل التفضيل إذا تجرد عن (أل) والإضافة و(من) يجوز أن يتأول فيه بحذف (من) والمفضول كما أشار الفراء وذهب إليه غيره من النحاة، كما

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٨/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٧، ٩٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٥٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٧ "كبر"، ٥/ ٣٧٤ "عزز"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص٤٦٧.

(٢) البيت من البحر الكامل وورد في الكامل للمبرد ٢/ ٢٢٧،وخزانة الأدب للبغدادي ٢٤٦/٨

أرجح أنه يجوز أن يخرج عن معنى التفضيل ليدل على معنى (فاعل، أو فعيل)، وذلك حسبما تقتضيه دلالة السياق على المعنى المراد، كما أشار إلى ذلك المبرد.

(ب)التأويل بحذف المضاف إليه

التأويل بحذف المضاف إليه إذا كان المضاف أحد الغايات(١) في قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}(٢)

ذكر الفراء أنه يجوز حذف المضاف إليه وينوي معناه إذا كان المضاف أحد الغايات، فتبنى هذه الظروف على الضم ، وجاز هذا الحذف عند سيبويه(٣)، وجمهور النحويين(٤).

قال الفراء في الآية السابقة:"القراءة بالرفع بغير تنوين (٥)؛ لأنها في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلًا على ما سقط مما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:

إنْ تأتِ مِنْ تحتُ أجِئْهَا مِنْ عَلُ(٦)

---

(١) أما حذف المضاف إليه في غير هذا الموضع فقليل الاستعمال ينظر البرهان ٧١٧

(٢) سورة الروم من الآية ٤

(٣) الكتاب ٢٨٥/٣

(٤) ينظر: المقتضب ١٧٤/٣، معاني القرآن للزجاج ٤/ ١٧٦، الزاهر ٣٤٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي ١٠٤/١، ١٣٢، تهذيب اللغة (بعد)، الخصائص ٣٦٣/٢، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢، أسرار العربية ٣١، ترشيح العلل ٧٢، شرح الكافية للرضي ٣/ ١٦٨، تذكرة النحاة ٩٢، المساعد ٣٥٣/٢، شرح التصريح ٧٢٠/١، الهمع ١٤١/٢

(٥) الرفع بغير تنوين قراءة الجمهور ، ينظر: معاني القرآن للزجاج١٧٦/٤، تفسير البحر المحيط ٧/ ١٥٨، الدر المصون ٩/ ٣١

(٦) شاهد من الرجز غير منسوب في : تهذيب اللغة (بعد) ، اللسان (بعد)، الخزانة ٤٥٥/٦ ، فـ(تحت)و(علُ) هنا مبنيان على الضم في محل جر؛ وذلك لأنه معرفة يدل على علو محدد، وأضيف إلى مضاف إليه محذوف ، ولكنه مقصود في المعنى .

فـ(عَلُ) هنا مبني على الضم

ومثله قول الشاعر:

إذا أَنا لم أُومَنْ عليك ولم يكن ... لقاؤُك إلا من وراءُ وراءُ(١)

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعد الذي أضفته إليه ، ومثله قول الشاعر :

لَعمْرُك مَا أدْري وإنْ كنت دَاريا ... شُعَيْثُ ابْن سَهْم أَمْ شُعَيْثُ ابْن مِنْقَر(٢)

رفعت (أول) ؛ لأنه غاية ، ألا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أوله، كما تعرف أن(قبل) لا يكون إلا قبل شيء، وأن (بعد) كذلك"(٣).

ومن هذا أيضًا قول النمر بن تولب :

كَأنَّ مِحَطّا فِي يَدي حارثيَّةٍ ... صَنَاعٍ علت منّي بِهِ الْجِلدَ من علُ(٤)

---

(١) البيت من الطويل وهو منسوب إلى عتي بن مالك العقيلي في الكامل : ٨٥/١، واللسان (روي) ، وشرح شواهد شذور الذهب ٧٦، ومنسوب إليه أو إلى قين بن مزاحم في الدرر اللوامع ١١٣/٣، وغير منسوب في الزاهر ٣٤٩/٢، وشرح كتاب السيرافي ١٠٥/١، ١٣٣، وتهذيب اللغة (بعد) ، وشرح المفصل ٨٧/٤، وشرح قطر الندى ٣١، وشرح شذور الذهب ١١٢، والتصريح ٧٢٢/١، والهمع ١٤٤/٢، والخزانة ٤٥٥/٦

(٢) البيت من الطويل لمعن بن أوس في ديوانه ٥٧، وغير منسوب في الخزانة ٤٥٦/٦

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٩، ٣٢٠

(٤)البيت من البحر الطويل ينظر في معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، وينظر النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن علي بن نضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ، تح/ عبدالله عبدالقادر الطويل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م ،صـ ٣٨٧، وإعراب القرآن لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التميمي أبو القاسم الملقب بقوام السنة الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه الدكتورة فائزة بن عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية . الرياض ط١، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م صـ ٣٠٤، اللسان (حطط)، جمهرة اللغة ٩٩/١، ومعجم ديوان الأدب ٥٣/٣، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٢٠/٣، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١٢٦١/٣ ، ولسان العرب ٢٧٥/٧، وتاج العروس ١٩، ١٩٩.

فهذه الظروف جميعها هنا مبنية على الضم؛ لأنها مضافة وقد حذف منها المضاف إليه ونوي معناه فقط دون لفظه، في محل نصب على الظرفية إن لم تكن مسبوقة بحرف الجر (من) وفي محل جر إن سبقت به([1])

وقد تكون معربة منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(من)، إذا أضيفت وذكر المضاف إليه، وهذا ما قصده الفراء بقوله: الرفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه فإن نويت أن تضمره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) ، و(بعد) وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمر من قبلِ ومن بعدُ) بخفض (قبلِ) ورفع(بعدُ) على ما نوى([2]).

ولا تنون هذه الظروف في هاتين الحالتين، وهما الإضافة وذكر المضاف إليه بعده، أو إضافته ولكن لم يذكر معه المضاف إليه وإنما نوى معه.

واستشهد الفراء على مجيء الظرف معربًا منصوبًا على الظرفية، وقد حذف المضاف إليه، ونوى لفظه بقول الشاعر:

أكابِدَها حتى أعرّس بعد ما ... يكون سُحُيْرًا أو بُعَيْدَ فأهْجَعَا([3])

فقال الفراء : " أراد (بُعَيْدَ السَحَرِ) فأضمره، ولو لم يرد ضمير الإضافة لرفع فقال:(بُعَيْدَ) على الظرفية وأضافه في النية ، وإن لم يذكر المضاف إليه، ولذلك لم ينبه على الضم؛ لأنه نوى الإضافة فيه، واستشهد الفراء على مجيء الظرف معربًا وقد جر بـ(من) بقول امرئ القيس :

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ([4])

---

[1] شرح ابن عقيل ٢/٧٤. ٧٥

[2] معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠

[3] البيت لم أجده إلا عند الفراء في معانيه ٢/٣٢٠ وذكر أن الكسائي أنشده إياه ولم ينسبه لقائل ولعله من انفراداته في الاستشهاد

فقد أعرب الظرف (عَلِ) وجره بـ(من) على نية إضافته ولكنه حذف منه المضاف إليه وقصد لفظه ومعناه في النية.

وقد ذكر الفراء حالة ثالثة لهذه الظروف، وهي أن تكون معربة ومنونة سواءً أكانت منصوبة على الظرفية ، أم كانت مجرورة بـ(من)، فمن النصب على الظرفية قول الشاعر:

ساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً ... أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ(١)

فنون الشاعر (قبلًا) بالنصب على الظرفية ، كما أجاز فيه الفراء أن يجر بـ(من) فقال: " فنون وكذلك تقول : جئتك من قبلٍ فرأيتك"(٢)

كما أجاز الفراء في الظرف المعرب المجرور بـ(من) التنوين أو الجر على نية الإضافة ، فقال: " وإن شئت نونت وإن شئت لم تنون على نيتك(٣)

==

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٩؛ وإصلاح المنطق ص٢٥؛ وجمهرة اللغة ص١٢٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، ٣/ ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩؛ والتصريح ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥١؛ والشعر والشعراء ١/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩، وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٢٧٤ "حطط"؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص٣٢٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٤؛ والمقرب ١/ ٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(١) البيت من الوافر وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ١/ ٤٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسلك ٣/ ١٥٦، وتذكرة النحاة ص٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠، وشرح ابن الناظم ص٢٨٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٤٧، والارتشاف ٢/ ٥١٤، وشرح المرادي ٢/ ٥٧٨، وشرح قطر الندى ص٢١، وشرح المفصل ٤/ ٨٨، ولسان العرب ١٢/ ١٥٤، "حمم"، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠

(٣) السابق ٢/٣٢١

وقد يخرج بعض هذه الظروف عن الظرفية، فيكون متصرفًا؛ فيعرب على حسب حاجة الجملة له، فيكون مبتدأ أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا له([1])، ويكون منونًا في الخفض والنصب والرفع، وهذا ما قصده الفراء بقوله:" ولو أطلقتهما بالعربية فنونت وفيهما معنى الإضافة فخفضت في الخفض ونونت في النصب والرفع لكان صوابًا، وقد سمع ذلك من العرب، وجاء في أشعارها"([2])

إلا أن الفراء جعل التنوين مع الرفع في الظرف المتصرف للضرورة، واستشهد على هذا بقول الشاعر:

هتكت بِهِ بيوتَ بني طريفٍ ... عَلَى ما كَانَ قبلٌ من عِتاب([3])

فـ(قبل) ظرف متصرف فهو هنا خارج عن الظرفية فهو اسم (كان) مرفوع ، ولكن تنوينه مع الرفع ضرورة فقال الفراء فيه : فنون ورفع فإن ذلك؛ لضرورة الشعر كما يضطر الشاعر فينون في النداء المفرد فيقول : يا زيدٌ أقبل، قال :

قَدَّمُوا إذْ قيل: قيسٌ قَدِّمُوا ... وارفعُوا المجدَ بأطرافِ الْأَسَل([4])

وأنشدني بعض بني عُقيل:

ونحنُ قتلنا الْأَسْدَ أسد شَنُوءَة ... فما شرِبُوا بعدٌ عَلى لذة خَمْرًا([5])

([1]) شرح ابن عقيل ٥٨٦/١ . ٥٨٧

([2]) معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢

([3]) البيت من الوافر، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢ ، وقد أورده الغدادي في الخزانة ٤٣٠/١ ، ٥٠٣/٦

([4]) البيت من البحر الرمل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ١/ ٩٥ برواية أخرى:
قَدَّموا إذْ قالَ: قَيسٌ قَدِّموا ... واحفَظوا المَجدَ بأطرَافِ الأسَلْ، ورد في السابق نفسه، وأورده ابن عصفور في الضرائر ٢٦/١، والبغدادي في الخزانة ١/ ٤٣٠، ٥٠٦/٦ برواية الفراء ، والمراد بالأسل: الرماح، ينظر الصحاح ١٦٢٢/٤

([5]) البيت لم يرد إلا في معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، وقد أورده البغدادي في الخزانة ٥٠٦/٦ ، نقلا عنه فلعله من انفراداته في الاستشهاد.

ويفهم من كلام الفراء هذا أن (قبل) إذا خرجت عن الظرفية وكانت في موضع رفع تكون مبنية على الضم في محل رفع فاعل أو مبتدأ أو خبر....إلخ ، وتنوينها مع الرفع لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، كما أن المنادى في العلم يكون مبنيًا على الضم في محل نصب منادى ولا ينون إلا في ضرورة الشعر كما تقدم في الشاهد الذي أورده الفراء على ذلك ، ولم يجز تنوين المنادى إلا إذا كان منصوبًا كالنكرة غير المقصودة كقول الشاعر:

فطِر خالدًا إن كنتَ تَسْطيع طَيْرةً ... وَلَا تَقَعَنْ إِلَّا وقلبُكَ حَاذِرُ([1])

فالتنوين يلحق هذه الظروف في حالتي النصب والجر فقط، وأما في الرفع فلا يكون إلا في ضرورة الشعر فقط كالتنوين في المنادى العلم عند الفراء، وخلاصة الأمر في هذا، أن هذه الظروف تأتي وفق الحالات الآتية :

أولًا : أن تكون مبنية على الضم ، وذلك إذا أضيفت وحذف منها المضاف إليه في لفظه فقط، وفي المعنى مقصود معها.

ثانيًا : أن تكون معربة وذلك إذا أضيفت وذكر المضاف إليه معها، أو حذف ولكنه مقصود في لفظه ومعناه، فتكون منصوبة على الظرفية إذا لم تسبق بحرف جر، وإن سبقت بحرف جر، تكون مجرورة به، ولا يلحقها التنوين في هذه الحالة؛ لأنها في حكم المضاف، والإضافة والتنوين لا يجتمعان معًا في لفظ واحد ووقت واحد، وقد أجاز الفراء . توسعًا . التنوين في هذه الظروف إذا كانت مضافة وحذف منها المضاف إليه وقصد لفظه ومعناه .

ثالثًا: أن تكون مقطوعة عن الإضافة مطلقًا فلم تضف، فتكون معربة منصوبة على الظرفية أو تكون مجرورة إذا سبقها حرف الجر(من) وفي هذه الحالة يلحقها التنوين في النصب والجر معًا .

([1]) البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢، ونقله البغدادي عن الفراء في الخزانة ١/ ٤٣٠ ، ٥٠٦/٦.

رابعًا: أن يخرج بعضها مثل (قبل، بعد، أول) عن الظرفية فتترك النصب والجر فيكون اسمًا، يحتل موقعًا آخر من الإعراب كالمبتدأ والخبر والفاعل وغيره، فإن كان في محل رفع فلم ينون، وأجاز الفراء أن ينون الظرف في الرفع لضرورة الشعر فقط .

تم بحمد الله

الخاتمة

بعد هذا التطواف في البحث . وقد بلغت كلمة الختام . ، يمكنني تلخيص أهم النتائج العامة والتوصيات فيما يأتي:

١. يمكن تعريف التأويل في علم النحو بأنه: حمل الكلام على غير ظاهره، إذا كان حمله على ظاهره يفسد المعنى، أو يخالف أصلًا من أصول اللغة والنحو.

٢. تسرب مصطلح التأويل من المفسرين إلى أفواه النحاة، وقصدوا به التقدير والتخريج، ولقد جاء ذلك كوسيلة نافعة؛ لتوجيه الإعراب وتجلية الغموض في بعض التراكيب التي تخالف قوانينهم وقواعدهم الصارمة، باستخدامهم عملية التأويل النحوي بأشكاله المختلفة، ومنها التأويل بالحذف والتقدير، الذي درسوه دراسة عملية، فعمدوا إلى تأويل الحذف بتقدير المحذوفات، وإيجاد مبتدأ للخبر، وخبر للمبتدأ، ومفعول لظن، ومضاف إليه للمضاف ...إلخ، معتمدين في ذلك كله على القياس والسماع .

٣. تتجلى مظاهر التأويل النحوي في : الحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتضمين، والزيادة، والعطف على التوهم (في غير القرآن الكريم) .

٤. يعد التأويل بالحذف ظاهرة لغوية عامة وهي من أكثر الظواهر التأويلية انتشارًا في كتب اللغة والتفسير ؛ وذلك أن اللغة العربية تهدف إلى إيجاز القول واختصار الكلام، إذا فُهِمَ المعنى وتحصلت الفائدة، ويشمل: حذف الحرف، والفعل، والاسم، والجملة، وغيرها .

٥. تتجلى مظاهر التأويل بالحذف في اللغة العربية بالخصوص، ويرى علماء اللغة ، أن المحذوف موجود في البنية العميقة للتركيب لا البنية السطحية وهو ما يعرف عند النحاة بمبدأ الأصلية والفرعية.

٦. هناك أسباب ودوافع تدعو إلى التأويل بالحذف قد تكون مطردة بمثابة قوانين صارمة يقع الحذف عند وجودها وأخرى غير مطردة تمامًا، ومن أهم هذه الأسباب : كثرة الاستعمال، وطول الكلام، والضرورة الشعرية وغيرها.

٧. يشترط في الحذف ألا يؤدي إلى اللبس في المعنى؛ وذلك بوجود قرينة أو أكثر من القرائن اللفظية، أو الحالية، أو العقلية الدالة على المحذوف .

٨ . اختلاف العلماء في تقدير المحذوف يدل على أن الحذف يدخل في باب الاجتهاد وهو بدوره مرتبط بما يكشف من أسرار القرآن الكريم ، والحذف في القرآن الكريم يجيء في أتم صورة وأحسن موقع، وبناءً عليه فكل محذوف في القرآن ما كان ينبغي إلا أن يكون محذوفًا، ولا يرد على هذا ذكر المحذوف في آيات مماثلة، فبالتدبر في الآيتين نجد حتمًا ما يبرر حذفه هنا وذكره هناك.

٩. عُبِّرَ عن الحذف بمصطلحات مختلفة: منها الإضمار، والاتساع، والاستغناء، والتقدير، وهي ألفاظ متقاربة المعنى مع فروق دلالية في الاستعمال، وقد عبر عنها الفراء بأكثر من مصطلح في معانيه مرادفة للحذف كالاسقاط والإضمار، وأن جل تأويلاته بالحذف معتمدًا فيها على المعنى وإن كان في ذلك التأويل مخالفة للأصل.

١٠ . يعد التأويل النحوي من أهم الوسائل التي اعتمدها الفراء في معانيه، فكان ساعيًا إلى التوفيق بين تراكيب آيات القرآن الكريم وأصول العربية وقواعدها؛ حمايةً للأصول النحوية ودفعًا لشبهة التعارض بينها وبين القرآن الكريم.

١١. إذا كان الفراء يمثل الاتجاه الكوفي في أغلب آرائه، فإنني أجد ما قيل عن الكوفيين في اضطراب قياسهم، وفساد سماعهم، يعد أمرًا لا دليل عليه فقد ثبت ذلك بتتبع التأويل بحذف الأسماء عنده، فقد كان يورد على الكثير من مسائله الشواهد القرآنية والشعرية الموثوقة، فهو لم يكن يطلق الحكم بالحذف على عواهنه، بل استند إلى علل حقيقية عقلية ونقلية، فكان يرجح معتمدًا على أدلة موثوقة من السماع والقياس .

١٢. كان الفراء يؤول بالحذف تارة اعتمادًا على المعنى، وتارة اعتمادًا على فهم القاريء، وتارة اعتمادًا على ما لديه من قوانين استقرأها من لغات العرب، فهو بهذا

لم يطلق أحكامه دون سماع ومسوغ يستند إليه، حتى تلك التي تبدو للوهلة الأولى بلا غاية ولا مسوغ ، يستطيع مُمعن النظر فيها استخراج المسوغ بيسر وسهولة .

١٣. لم تختلف أدلة الفراء عن أدلة النحاة والمفسرين في التوصل إلى مرادهم من طريق العقل والنقل، إلا أنه ينفرد بطريق آخر وهو ما يتركب من الاثنين (العقل والنقل)، كما انفرد ببعض الشواهد التي لم أجدها عند غيره في بعض المسائل، لكنه كان سماعيًا في المقام الأول بدليل احتجاجه في التأويل بالحذف بالكثير من الأمثلة المسموعة ثم يقيس عليها.

١٤. تنوع المسموع الذي احتج به الفراء لمذهبه من شواهد شعرية، وآيات قرآنية ، وأقوال العرب، وأن معظم ما استدل به الفراء والكوفيون من شواهد يشبه ما استدل به البصريون في الكثير من المسائل ، لكن الاختلاف بينهم كان في التعامل مع هذه الأدلة ، فأولها البصريون واعتمد ظاهرها الفراء والكوفيون .

التوصيات :

١. إكمال ما بدأته في دراسة التأويل، بدراسة التأويل بحذف الأفعال والحروف، والتأويل بالزيادة، والتضمين، والحمل على المعنى، وغيرها من الظواهر التي تثري المكتبة العربية وتفيد الدارسين.

٢. الاهتمام بدراسة كتب معاني القرآن وإعرابها وبخاصة كتاب "معاني القرآن للفراء" لشرح وتفسير نصوصه ومصطلحاته ، للوقوف على أسراره وحتى يسهل للدارسين الرجوع إليه والاستفادة منه كمرجع أساسي للنحو الكوفي .

٣. دراسة شواهد معاني القرآن دراسة معمقة، والاستفادة منها؛ فهي ثروة قيمة وصلتنا من إمام ثقة سمع عن العرب الخلص وشافههم .

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر،لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت لبنان ط١ (د . ت).
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ط١، ١٩٨٥م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى النماس المدني، ١٩٨٩م.
- أساس البلاغة، لجار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري، دار صادر بيروت ، ط١، لسنة ١٩٩٢
- أسرار العربية للإمام أبي البركات عبدالرحمن محمد بنابي سعيد الأنباري / تح: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (د. ط)، (د. ت)
- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم لمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله محمود شحاته، القاهرة، ١٩٧٥م
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، مطبعة دار المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٦٩هـ.
- إشكالية القراءة وآليات التأويل المركز الثقافي العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٩٦م
- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، بيروت، ١٩٧٣م.
- الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٢م

- أصول الفقه تاريخه ورجاله للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١م
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٢، ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي لمحمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢م، صـ١٨٥
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي جعفر محمد بن أحمد بن منصور ابن خالويه الأصبهاني المتوفي ٦٠٣ هـ ضبط نصه وعلق عليه أبو محمد الأسيوطي دار الكتب العلمية بيروت لبنان (د. ط، ت)
- إعراب القرآن لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التميمي أبو القاسم الملقب بقوام السنة الأصبهاني، قدمت له ووثقت نصوصه الدكتورة فائزة بن عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية . الرياض ط١، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م
- إعراب القرآن (المنسوب للزجاج)، تحقيق إبراهيم الابياري، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، ١٩٧٧م.
- الإغفال وهي المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تصنيف العلامة أبي علي حسين بن أحمد الفارسي، تح/ الدكتورعبدالله بن عمر الحاج إبراهيم (د . ط)، (د . ت)
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي عبدالرحمن جلال الدين، تح/ محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية لبنان ط١، ١٩٩٨م .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري أبو السعادات، هبة الله بن علي الحسني (ت ٥٧٧هـ)، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٢٩٤هـ.

- أمالي السيد المرتضى، للشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين في التفسير والحديث والأدب، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي طبع بمطبعة السعادة لصاحبها محمد إسماعيل، (د . ت) .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل بيروت (د . ط)، (د . ت)
- الإمتاع و المؤانسة لأبي حيان التوحيدي، تح/ محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١،٢٠٠٣
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الابناري، تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط٦،١٩٨٠م.
- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تح / الدكتور/ إبراهيم محمد عبدالله، دار سعدالدين ٢٠٠٥م
- بحر العلوم للسمرقندي: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، تح/ علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.
- البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل القاهرة ١٣٢٨م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، بدر الدين بن محمد (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٥٨م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لعبيد الله بن أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع ، تح/ عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان ط١، ١٩٨٦م
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تح/ دكتور طه عبدالحميد طه، مراجهة مصطفى السقا ، الناشر : (د_ط) ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢م،
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي مكتبة الحياة، بيروت لبنان (د_ت)
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تح: الدكتور بشار عواد معروف،الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م
- التأويل النحوي في القرآن للدكتور عبد الفتاح الحموز، الرياض، ١٩٨٤م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تح/ علي محمد البجاوي ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة .
- تحقيق الفوائد الغياثية لمحمد بن يوسف شمس الدين الكرماني، تح/ علي بن دخيل الله العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ط١، ٢٠٠٥، ٤١٤/١
- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، تح/ الدكتور عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، تح/ الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ط١، ١٩٩٧م

- ترشيح العلل في شرح كتاب الجمل ، تصنيف عالم العربية صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تح/ محفوظ أبي بكر بن معتومة، الناشر مكتبة الثقافة الدينية .
- التعريفات للجرجاني الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار إحياء الفكر العربي، (د.ت).
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تح/ الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى الناشر مكتبة فهد الوطنية ط٣ ٢٠٠٥م
- تفسير ابن عطية المسمى المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تح/ عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط١، ٢٠٠١م
- تفسير البيضاوي لناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، تح/ محمد عبدلارحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ط١، (د. ت)
- تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي مؤسسة الريان (د . ت) .
- تفسير ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٧٤هـ) قدم له الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط١٠، ١٩٩٧م ، طبعة أخرى تفسير تح/ عبدالرازق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت م١ ، سنة ٢٠٠١، ط١

- التفسير اللغوي للقرآن الكريم لمساعد بن سليمان بن ناصر، دار الجوزي الرياض.
- التفسير والمفسرون للدكتور محمد السيد حسين الذهبي مكتبة وهبة القاهرة .
- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي لسنة ١٩٦٧م
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي/ تح: د. محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه: د. محمود حامد عثمان ، دار الحديث القاهرة ط١، ١٩٩٤م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق طه محسن، الموصل، ١٩٧٦م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي دار صادر بيروت، (د . ت) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني الصبان أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٥ هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ب.ت).
- الحجة في القراءات السبعة للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق بيروت لبنان، ط٣
- الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد لأبي علي الحسين بن عبدالغفار الفارسي تح/ بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث (د. ط، ت)
- الحذف والتقدير في النحو العربي لدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، ط،٢٠٠٧

- حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي تح/ محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ ، ١٩٥٢م.
- دراسات في مناهج المفسرين للدكتور إبراهيم عبدالرحمن محمد خليفة القاهرة ١٩١٩م
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) تح: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق(د . ت)
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد بن تاويت، المطبعة المهدية بتطوان، المغرب، (ب.ت).
- ديوان الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوه، حلب، ١٩٧٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بمصر، ١٩٦٩م.
- ديوان تميم بن مقبل، شرح مجيد طراد ط١، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٩٨م
- ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هبي، كمبردج، ١٩١٩م.
- ديوان عنترة بن شداد ، تح/ محمد سعيد مولوي (جامعة القاهرة، كلية الآداب ، المكتب الإسلامي)
- ديوان الفرزدق، شرح أ.علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، ط٢ سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م
- ديوان كثير عزه ، جمعه الدكتور إحسان عباس، بيروت، ١٩٧١م.

- ديوان لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ) اعتنى به: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- رسالة في الحدود للرماني : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله ، تح/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر عمان، ط١، (د . ت)
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تح/ علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ
- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة (د. ت)
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تح/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط١/١٩٨٥م
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي [هو كتاب شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري؛ نسخه وصححه وحقق ما فيه وخرجه وأضاف إليه عبد العزيز الميمني]، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .
- شرح أبيات سيبويه ، تح/ زهير غادي زاهد (النجف ، مدارس النجف الثقافية الأهلية)

- شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق، دمشق، ١٩٧٣م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأشموني(ت ٩٠٠هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٥٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح / محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢ ،١٩٨٥
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، بيروت ١٣١٣هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور أبو الحسن على بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢م.
- شرح ديوان ذي الرمة لغيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ)، بيروت، (ب.ت).
- شرح الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي تأليف فضيلة الشيخ محمد الدسوقي أمين كحيلة الجامع للقراءات العشر الصغرى والكبرى دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع (د ط، ت)
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، (د . ط)، (د . ت) .
- شرح الشواهد الكبرى للعيني (على هامش خزانة الأدب)، دار إحياء الكتب العربية، (ب.ت).
- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار الكتب المصرية، مكتبة الحياة، لجنة التراث العربي، (ب.ت).

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، ط١١، ١٩٦٩م.
- شرح الكافية لابن الحاجب رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، بيروت، ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح المفصل لابن يعيش يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، (ب.ت).
- شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد عبدالحميد بن هبة الله ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، سوريا ط١، د. ت
- شعر النمر بن تولب: صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٨م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تح : د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامهم لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح/ عمر فاروق الطباع ط١، بيروت مكتبة المعارف ١٩٩٣م
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تح: احمد عبدالغفار عطار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٧٩م
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي تح/ السيد إبراهيم محمد ط.٢. ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، تأليف الإمام المصلح الكبير: السيد محمود شكري الألوسي البغدادي الشهير ، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي ، دار الذخائر(د . ت)
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، للدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، جامعة الإسكندرية .
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية ، لمحمد عبدالقادر هنادي ، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ١٩٨٨م، صـ١٤
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة : تأليف السيد احمد عبد الغفار، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (ب.ت).
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ،ص. ب ٣٥ ، الإبراهيمية . رمل الإسكندرية ، ١٩٩٨م
- العوامل المائة لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط١، ١٩٨٤م
- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤هـ
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة ط١، (د . ت)
- فعالية القراءة وإشكالية تحديد المعنى في النص القرآني لمحمد بن أحمد جهلان،تقديم محمد بن موسى بابا عمي، دار صفحات للدراسات والنشر، سوريا دمشق ٢٠٠٨

- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي تحقيق وشرح د/محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة ٦٧٣/١
- القاموس المحيط للفيروزآبادي محمد بن يعقوب دار الجيل، بيروت (د_ت) مصورةعن مطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢م.
- قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف، ط مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٧م .
- الكتاب لسيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، بيروت لبنان، (ب.ت)، (طبعة أخرى) مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، ١٩٩٨م
- كشف المشكل في النحو لليمني علي بن سليمان (ت ٧١١هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، بغداد، ١٩٨٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ) تح: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، (د . ت)

- الكناش في فني النحو والصرف ، لأبي الفداء عماد الدين بن إسماعيل بن علي بن شاهنشاه ، تح/ رياض بن حسن الحوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط٢٠٠٠م
- لسان العرب لابن منظور جمال الدين بن عكرم، دار الفكر بيروت، لبنان (د_ط و ت)
- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، النحو والصرف والبلاغة والعروض تأليف محمد على السراج ، عني بمراجعته وتنسيقه خير الدين الشمسي باشا، دار الفكر، (د ت)
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور حسان عمر تمام عالم الكتب الرياض ط٥، ٢٠٠٦م
- اللامات للزجاجي:عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، تح/ مازن المبارك ، دار الفكر. دمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م
- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ط الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٦م
- مجاز القرآن لأبي عبيده معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، تحقيق فؤاد سزكين، مصر، ١٩٧٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه مكتبة المتنبي القاهرة (د . ت، ط)
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تح/خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط١، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م

- المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د / محمد عبدالخالق عضيمة ، جمهورية مصر العربية مطبوعات وزارة الأوقاف ، لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح/ محمد كامل بركات ط١ ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
- معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م
- معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، (د . ت).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ١٩٨٨م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار النشر، ط٢، ١٩٨١م.
- معاني القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري الأندلسي ، تح/ مصطفى السقا، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٧م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
- مقال "التأويل" منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية بغداد، ج١٥، العدد الثاني ١٩٨٦م
- المقتضب: للمبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د – ت).
- ملامح التوليد في التراث اللغوي، لأبراهيم محمد، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. اللاذقية . سوريا، المجلد (٢٧) العدد(١)، ٢٠٠٥م
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفى: نحو ١١٠٠هـ) تح: عبد الرحيم الطرهوني الناشر: دار الحديث – القاهرة، مصر،عام النشر: ٢٠٠٨م
- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبدالعظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ط٣، (د . ت)
- النحو العربي نقد وبناء للدكتور فاضل إبراهيم السامرائي دار صادر بيروت (د.ت)
- نحو القرآن ، للدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد (١٩٧٤م)

- النشر في القراءات العشر لشمس الدين بن الجزري ، تح/ علي محمد الضباع، المطبوعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتب العلمية (د. ط، ت) .
- النكت في القرآن الكريم لأبي الحسن علي بن نضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ، تح/ عبدالله عبدالقادر الطويل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م
- النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري تعليق وتصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني المطبعة الكاثوليكية للآباء المرسلين اليسوعيين في بيروت ١٨٩٤م.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، جامعة أم القرى ط١. ٢٠٠٥م
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت٩١١هـ) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د – ت).